

ISSN 2414-7931

# مجلة جيل

## الأبحاث القانونية العميقة



مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche - [www.jilrc.com](http://www.jilrc.com) - [law@journals.jilrc.com](mailto:law@journals.jilrc.com) - DOI Prefix:10.33685/1545



العام العاشر - العدد 63 - مارس 2025





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المشرفة العامة ومديرة التحرير:

أ.د. سرور طالبي



DOI Prefix:10.33685/1545

### التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالمياً تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تستهدف نشر المقالات المعمقة في مختلف مجالات العلوم القانونية: "القانون العام والخاص"، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد. تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم القانونية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه المجلة تكريماً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء رصيده العلمي بنشر الدراسات الجادة والقيمة، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

### رئيس اللجنة العلمية:

أ.د. الميلود بوطريكي، جامعة محمد الأول وجدة (المغرب)

### عضو اللجنة العلمية الشرفي:

د. عبد الناصر أبوسمهدانة، قاضي في المحكمة الدستورية العليا (فلسطين)

### أسرة التحرير:

أ.د. الاخضر عزي (جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر)

أ.م.د. أحمد طارق ياسين محمد المولى، جامعة الموصل (العراق)

أ.م.د. نوفل علي عبد الله الصفو، جامعة الموصل (العراق)

د. الداودي نورالدين، جامعة عبد المالك السعدي (المغرب)

د. العيساوي عماد، جامعة كومبلوتنسي بمدريد (إسبانيا)

د. شريف أحمد بعلوشة، وكيل النائب العام، غزة (فلسطين)

د. عبد المنعم عبد الوهاب محمد، نقابة المحامين، البصرة (العراق)

د. همام القوصي، جامعة حلب (الجمهورية العربية السورية)

### أعضاء اللجنة العلمية التحكيمية للعدد:

د. قصري ناسيم (جامعة عبد الرحمان ميرة، الجزائر)

د. نبيلة عبد الفتاح قشطي (كلية الحقوق - جامعة المنوفية، مصر)

Dr. Raed Awashreh (Government and Law Flinders University, Australia)

# قواعد النشر

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافق فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:  
بالنسبة للمقالات والأبحاث المعمقة:

- تنشر المجلة المقالات والأبحاث التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ الأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المساهمات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 20 صفحة بالنسبة للمقالات و50 صفحة بالنسبة للأبحاث المعمقة، مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

## بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية .
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.
- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقال.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته بعد 5 دقائق من تسلمها.

- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي و اتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر، مع مراعاة السرية التامة في التحكيم
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

#### شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12 .
- يرفق الباحث سيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تدرج الهوامش ألياً في نهاية كل صفحة وقائمة المصادر والمراجع في نهاية المقال.

#### نموذج التهميش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
  2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
  3. المجالات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
  4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
  5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
  6. المراجع الالكترونية:
- يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع .
7. ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

law@journals.jilrc.com

## الفهرس

| الصفحة |  |
|--------|--|
| 9      | • الافتتاحية   |
| 11     | • التحكيم في العقود الإدارية وفق التشريع الفلسطيني؛ إبراهيم صالح - رنيم سالم (جامعة تونس المنار)   |
| 47     | • التنظيم القانوني للغة العربية في الجزائر؛ نوارة حسين (جامعة مولود معمري، الجزائر)  |
| 63     | • Legal language Between the analysis methodology & controls the interpretation; Nabila Abdel Fattah keshty (Menoufia University, Egypt)                           |
| 93     | • Word Template Forms, Requirements, and Regulations of Legal Drafting; Ahmed Mustafa Mamdouh Mandour (Menoufia University, Egypt)                                 |
| 111    | • Challenges of Granting Legal Personhood to Artificial Intelligence: A Legal and Media Perspective; Salma Soufny - Saadia Majidi (Cadi Ayyad University, Morocco) |

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي





## الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي فضله تتم الصالحات

تضمن العدد الثالث والستون من مجلة جيل الأبحاث القانونية العميقة مجموعة من الأبحاث النوعية التي تتناول مواضيع جديدة نادرا ما كتبت فيها الأقلام، منها ثلاث أبحاث باللغة الإنجليزية.

تناول البحث الأول التحكيم كوسيلة لفض المنازعات الناشئة في العقود الإدارية وفقاً للتشريعات الفلسطينية، باعتباره وسيلة فعالة لفض المنازعات في العقود الإدارية، حيث يوفر ضمانات إجرائية قادرة على مواكبة التطورات في هذا النوع من العقود بالإضافة إلى الظروف المجتمعية والاقتصادية.

بينما تناول البحث الثاني التنظيم القانوني للغة العربية في الجزائر باعتبارها لغة تواصل مجتمعي وحق للمواطن وجزء من هويته، فقد تم ترسيخها دستوريا كلغة وطنية رسمية أولى مستعملة في المحافل الدولية والخطابات الرسمية.

وبالمقابل تناول البحث الثالث اللغة القانونية كأداة أساسية في صياغة التشريعات، وإصدار الأحكام القضائية، وضمان استقرار العلاقات بين الأفراد والدولة. وركز على ضوابط التفسير القانوني الدقيق لضمان الوصول إلى المعنى الصحيح للنصوص وتطبيقها عملياً.

كما هدف البحث إلى مقارنة أساليب التفسير بين النظم القانونية العربية والغربية، لتقديم رؤية شاملة حول كيفية التعامل الفعال مع النصوص القانونية وإيجاد حلول عملية للتغلب على تحديات الغموض اللغوي.

لينتقل البحث الرابع إلى توضيح أشكال الصياغة القانونية، ثم تناول متطلباتها وقواعدها ومكوناتها الأساسية؛ لنختم العدد بموضوع تناولته المجلة سابقاً، والذي طرح نظرية جديدة تمنح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، متطرقاً إلى أهم التحديات القانونية التي تواجه المجتمع القانوني.

نشكر كل من ساهم في إصدار هذا العدد متمنين لكم قراءة مفيدة.

والله الموفق في الأول والآخر

أ.د. سرور طالببي / المشرفة العامة ومديرة التحرير



## التحكيم في العقود الإدارية وفق التشريع الفلسطيني

Arbitration in administrative contracts according to Palestinian legislation

ط.د. إبراهيم صالح - ط.د. رنيم سالم (جامعة تونس المنار)

Ibrahim Saleh - Ranim Salem (University of Tunis El Manar)

مستخلص:

مع تعدد الطرق التي يمكن أن يلجأ إليها الأطراف في تسوية المنازعات الناشئة عن العقود الإدارية يعتبر التحكيم طريقة مثالية لتسوية هذه المنازعات فهو وسيلة فعالة لحسم منازعات العقود الإدارية وذلك لأن القضاء في هذا المجال لم يعد ضماناً إجرائية قادرة على مواكبة كافة المنازعات بشكل منفرد والتطورات الحاصلة في العقود الإدارية لأداء الخدمات ذات المنفعة العامة المتزايدة والظروف المجتمعية والاقتصادية فظهرت الحاجة لوجود ضمانات قانونية من شأنها حل المنازعات بواسطة التحكيم بدلاً من اللجوء للقضاء.

الكلمات المفتاحية: التحكيم، العقد الإداري، جواز التحكيم في المنازعات الإدارية، المحكمة الإدارية.

### Abstract:

Given the variety of methods available for resolving disputes in administrative contracts, arbitration has emerged as an ideal and effective means of settlement. Arbitration has proven to be particularly useful in this context, as the judiciary has increasingly become overwhelmed and unable to handle all disputes individually. Furthermore, the evolution of administrative contracts, in response to the growing demand for public services and shifting societal and economic conditions, has created a need for legal mechanisms—such as arbitration—that provide more efficient and effective dispute resolution rather than relying solely on traditional litigation.

**Key words:** Arbitration, administrative contracts, Possibility of arbitration in administrative disputes, administrative court.

مقدمة:

موضوع البحث:

يعتبر التحكيم في العقود الإدارية من المواضيع القانونية المعقدة التي تتطلب دراسة وفهم مشروعيتها في عدة أنظمة قانونية. يُنظر إلى التحكيم كنظام قضائي استثنائي له إجراءات خاصة، يخضع للنظريات العامة والقوانين المتعلقة خاصة بالإجراءات المدنية. يبدأ التحكيم باتفاق بين الأطراف وينتهي بالحكم، يعتبر التحكيم في العقود الإدارية وسيلة لحماية الأفراد من تعسف الإدارة في استخدام حقوقها العامة من خلال اختيار محكم خارجي، وبذلك أصبح التحكيم كوسيلة مثلى لحل النزاعات المتعلقة بالعقود، بعيداً عن الاختصاص العام للمحاكم الإدارية، فهو يحقق توازناً بين السلطة العامة ورغبة الأفراد أو الشركات في اختيار محكم يمتلك الخبرة الفنية المتخصصة في مجال النزاع.

أهمية البحث:

يتميز هذا البحث بأهميته في ميدان التحكيم في إطار العقود الإدارية، حيث له جانبين: نظري وعملي، الجانب النظري يركز على تحليل طبيعة التحكيم في العقود الإدارية في فلسطين، من حيث مفهومه وتحليله وتأثيراته عند الاعتماد عليه لحل المنازعات الإدارية، بينما الجانب العملي يستعرض كيفية عمل التحكيم كوسيلة استثنائية لحل النزاعات الإدارية، وأهميته في تحقيق التوازن بين الأفراد والدولة، خصوصاً في العقود التي تكون الدولة طرفاً فيها وما تحتويه من مزايا خاصة لا توجد في عقود القانون الخاص، ولكن طبيعة العقد الإداري ووجود الإدارة كطرف يُبقي التحكيم بشأن النزاعات المتعلقة بها محل خلاف حول جواز اعتماد التحكيم في منازعات العقد الإداري ام عدم جوازه.

الواقع أن التحكيم يساهم فعلياً في سرعة الفصل في النزاعات من خلال حذف الشكليات واختصار الإجراءات مع الإبقاء على المبادئ الأساسية والضمانات الرئيسية للخصومة في القوانين، وبالتالي الوصول إلى الفصل النهائي في المنازعات، كما أنه يخفف العبء عن القضاء.

### مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في غموض الموقف الفلسطيني بشأن السماح بالتحكيم في العقود الإدارية، بسبب عدم وجود تنظيم قانوني مستقل ينظم عملية التحكيم في النزاعات الإدارية ذات الطبيعة التعاقدية، بالإضافة إلى غياب قانون إجرائي ينظم الإجراءات القانونية في هذا المجال. وبالتالي يظل نظام التحكيم مرتبطاً بالقانون الخاص، مع وجود نصوص قانونية متفرقة تسمح بالتحكيم في العقود الإدارية، مثل قضية التنازع مع الجهات الإدارية حول قيمة التعويض عند نزع الملكية للمنفعة العامة.

أيضاً، قد يتعارض اللجوء إلى التحكيم في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية مع مبادئ القانون الإداري، وأيضاً يجرّد نظام التحكيم القضاء الوطني من دوره في النظر في النزاعات الإدارية، مما يجعل العقود الإدارية تشبه عقود الأفراد، بناءً على ما سبق، تُطرح الإشكالية التالية:

ما مدى جواز اللجوء إلى التحكيم في العقود الإدارية في ضوء التشريع الفلسطيني؟

### منهجية البحث:

في هذه الدراسة، استخدم الباحث المنهجين التحليلي والمقارن، من خلال تحليل مختلف النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع التحكيم والعقود الإدارية خصوصاً قانون التحكيم الفلسطيني، من أجل الوصول إلى هدف محدد وهو جواز التحكيم الإداري في فلسطين من عدمه، ومقارنته ببعض التشريعات الأخرى.

### أهداف البحث:

توضيح الإطار المفاهيمي للتحكيم في العقود الإدارية، من خلال تعريف التحكيم والتمييز بينه وبين الأنظمة المشابهة. وكذلك تحديد آليات التحكيم في العقود الإدارية، والتي تستند بشكل أساسي إلى ما يُعرف باتفاق التحكيم، وتوضيح إجراءات التحكيم في نزاعات العقود الإدارية. بالإضافة إلى تبين مدى إمكانية اللجوء إلى التحكيم في العقود الإدارية من خلال تناول موقف التشريعات والفقهاء من هذه المسألة.

ومن أجل تنظيم الأفكار وضمان تسلسلها، قمنا بوضع خطة ثلاثية للمقال تتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحكيم في العقود الإدارية.

المبحث الثاني: آليات التحكيم في العقود الإدارية.

المبحث الثالث: مدى جواز اللجوء إلى التحكيم في العقود الإدارية.

\*\*\*

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحكيم في العقود الإدارية

لا يمكن للإدارة تحقيق المصلحة العامة إلا من خلال التعاون مع جهات أخرى عبر إبرام العقود الإدارية، لضمان سير المرافق العامة بشكل منتظم ومستمر، وقد تثير هذه العقود العديد من النزاعات التي قد تستدعي التعامل القضائي. يُعتبر التحكيم وسيلة بديلة لحل المنازعات، حيث يعتمد على اختيار الأطراف لقضاتهم بدلاً من الالتزام بالنظام القضائي المتعارف عليه. يُعد التحكيم وسيلة قائمة على الرضا، حيث يتفق الأطراف على عدم التقاضي في المحكمة المختصة، بل يختارون شخصاً أو عدة أشخاص للنظر في النزاع وإصدار قرار يحل المشكلة بصفة نهائية، مع الالتزام بتنفيذ هذا القرار، وقد اتجهت العديد من التشريعات نحو تعزيز نظام التحكيم وتطويره، نظراً لما يتميز به من سهولة وسرعة في الإجراءات. ومن هذا المنطلق، من الضروري تحديد ملامح التحكيم في العقود الإدارية من خلال تعريفه (المطلب الأول) وتمييزه عن المصطلحات المشابهة له (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف التحكيم في العقود الإدارية

على الرغم من أهمية مفهوم التحكيم وازدياد الاهتمام به، حيث يظهر في العديد من النصوص القانونية، إلا أن الكثير منها لا تفسر مغزاه وأبعاده بشكل واضح، فالتعريف ليس من مسؤولية المشرع، ولكنه اختصاص خاص للفقهاء، ما لم يكن من المواضيع الجديدة التي تحتاج إلى المشرع لتحديد عناصرها وشروطها، لذا، يجب توضيح معنى التحكيم من زوايا فقهية وقضائية، وقد بين المشرع الفلسطيني ما يعنيه التحكيم في المادة الخامسة من قانون التحكيم الفلسطيني، حيث يُعرف بأنه: "اتفاق التحكيم هو اتفاق بين طرفين أو أكثر لتحويل كل أو جزء من النزاعات التي نشأت أو قد تنشأ بشأن علاقة قانونية معينة، سواء كانت تعاقدية أو غير تعاقدية، وقد يكون هذا الاتفاق في شكل شرط تحكيمي ضمن عقد أو اتفاق مستقل"<sup>1</sup>، من الواضح من هذا التعريف أن المشرع الفلسطيني

<sup>1</sup> ينظر المادة الخامسة من قانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000.

يشجع على اللجوء إلى التحكيم ووسع نطاق المنازعات التي يمكن تحكيمها. وبذلك، يمكن اللجوء إلى التحكيم في العقود الإدارية.

بينما قام المشرع التونسي بتعريف التحكيم في الفصل الأول من مجلة التحكيم بأنه: "طريقة خاصة لفصل بعض أنواع النزاعات من قبل هيئة تحكيم تتولى المهمة بموجب اتفاقية تحكيم"، وواصل الفصل الثاني من نفس المجلة توضيح تعريف اتفاقية التحكيم قائلاً: "اتفاقية التحكيم هي التزام بين الأطراف لحل كل أو بعض النزاعات القائمة أو المحتملة بينهم بشأن علاقة قانونية معينة، سواء كانت تعاقدية أو غير تعاقدية، وتأخذ الاتفاقية شكل شرط تحكيمي أو اتفاق على التحكيم".<sup>1</sup> يمكن ملاحظة أن التعريفين من المشرع الفلسطيني والمشرع التونسي متشابهان. وبناءً على ما جاء به المشرعان يمكن القول إن التحكيم هو نوع من القضاء الخاص يعتمد على إرادة الأطراف، حيث يتفق المعنيون على استخدام التحكيم لحل خلافاتهم، مما يعتبر تخلياً عن حقهم في اللجوء إلى القضاء التقليدي لصالح التحكيم.

لم يتوصل الفقهاء إلى تعريف محدد بشكل متفق عليه للتحكيم، حيث عرّفه كل واحد منهم بناءً على الإطار الفقهي والتشريعي في بلده. ونظراً لعدم وجود تعريف واضح للتعريف، من المهم تقديم ما قاله الفقهاء في محاولة للوصول إلى مفهوم دقيق، فقد اعتبره البعض: "منظمة عدالة خاصة تُخرج المنازعات من سلطان القانون للفصل فيها بواسطة أشخاص ممنوحين مهمة قضائية".<sup>2</sup>

وفي نفس السياق، عرّفه آخرون بأنه: "نظام قانوني يقوم على الفصل بحكم ملزم في نزاع قانوني بين طرفين أو أكثر بواسطة شخص أو أشخاص مختارين وفقاً لاتفاق الأطراف".<sup>3</sup> بينما رأى آخرون أنه: "اتفاق بين الأطراف لاختيار شخص (محكم) أو أكثر ليحل النزاعات التي قد تظهر بينهم بحكم ملزم دون الرجوع إلى المحكمة المختصة"<sup>4</sup>، من خلال التعريفات السابقة يتضح أن الفقهاء يعتقدون أن التحكيم موجود لمساعدة القضاء العادي وتخفيف

<sup>1</sup> ينظر الفصلان الأول والثاني من مجلة التحكيم التونسية الصادرة بموجب القانون عدد 42 لسنة 1993 والمؤرخ في 26 أبريل 1993.

<sup>2</sup> الهيجي، عصام أحمد، التحكيم في عقود البوت "B. O. T"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 32.

<sup>3</sup> والي، فتحي، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2007، ص 13.

<sup>4</sup> الصاوي، احمد السيد، التحكيم طبقاً للقانون رقم 27 لسنة 1994 وأنظمة التحكيم العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط 2، 2004، ص 12.

الضغط عنه، مما يحافظ على المصالح والحقوق من خلال شخص خارجي متفق عليه للفصل في النزاعات القائمة أو المستقبلية.

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف التحكيم بأنه: "وسيلة لحل النزاعات، وهو خيار استثنائي يلجأ إليه الأطراف بإرادتهم الحرة بناءً على إذن المشرع، متجنبين القضاء المعتاد، ويستخدمون ذلك إما من خلال شرط تحكيم مدرج في العقد أو في عقد منفصل قبل نشوء النزاع، أو عبر اتفاق تحكيم يتم قبل أو بعد ظهور النزاع، على أمل الوصول إلى حل بعيد عن الإجراءات الطويلة للقضاء".

يتم استخدام أسماء فرعية مختلفة للتحكيم حسب نوع النزاع المراد فضه به. فإذا كان النزاع تجارياً، يُعرف بتحكيم تجاري، وإذا كان مدنياً، يُسمى تحكيم مدني، وإذا كان إدارياً، فيسمى تحكيم إداري. يعني التحكيم الإداري: "الوسيلة القانونية التي تستخدمها الدولة أو أي من الكيانات العامة التابعة لها لحل بعض أو كل المنازعات الحاضرة أو المستقبلية الناتجة عن علاقات قانونية ذات طابع إداري، سواء كانت تعاقدية أم غير تعاقدية، سواء بين الكيانات العامة أو بينها وبين أشخاص قانونيين خاصين، سواء كان اللجوء إلى التحكيم اختيارياً أو إجبارياً وفقاً للقانون"<sup>1</sup>. كما يعبر عنه البعض بأنه: "نظام استثنائي للتقاضي يسمح للدولة وغيرهم من الأشخاص العموميين لاستبعاد بعض المنازعات الإدارية الناتجة عن علاقات قانونية تعاقدية أو غير تعاقدية، سواء كانت وطنية أم أجنبية، من ولاية القضاء الإداري، ليتم حلها عن طريق التحكيم وفقاً لنص قانوني يتيح ذلك"<sup>2</sup>.

في حين يعرفه البعض بأنه "هو الذي يتعلق بالعلاقات المرتبطة بالعقود الإدارية مثل عقود الالتزام وعقود التوريد وأعمال البناء وغيرها، والتي تُعقد بين الدولة ممثلة بأحد أفرادها الإداريين وبين أفراد عاديين بهدف تنفيذ التزام يعود بالنفع على المصلحة العامة"<sup>3</sup>. وفي نفس السياق، عرّفه جزء من الفقه بأنه "وسيلة قانونية تلجأ إليها الدولة أو بعض الكيانات العامة الأخرى لحل كل أو جزء من النزاعات الحالية أو المستقبلية التي تنشأ عن علاقات

<sup>1</sup> أبو الوفا، أحمد، التحكيم الاختياري والإجباري، منشأة المعارف، مصر، ط 5، 1988، ص 331.

<sup>2</sup> خليل، نجلاء السيد، التحكيم في المنازعات الإدارية، دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص 24.

<sup>3</sup> الدباس، باسم لطفي، شروط اتفاق التحكيم وأثاره، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2005، ص 19.



قانونية ذات طابع إداري، سواء كانت عقدية أو غير عقدية، فيما بينها أو بين أحدها وأشخاص من القانون الخاص، سواء كان اللجوء للتحكيم اختيارياً أو إلزامياً وفقاً للقوانين المعمول بها<sup>1</sup>.

وتُعتبر المنازعة الإدارية جوهر اختصاص التحكيم في الأمور الإدارية، ووفقاً لما أكده القضاء في مجلس الدولة المصري، فهي "إجراءات الخصومة القضائية بين الأفراد والإدارة، ويجب أن تتوفر فيها عدة شروط: أولاً: أن تكون للمطالبة بحق من الحقوق الناتجة عن إدارة المرافق العامة وفقاً للقانون، ثانياً: أن يظهر فيها دور السلطة العامة، ثالثاً: أن يكون القانون العام هو الذي يطبق على النزاع"<sup>2</sup>.

تأخذ المنازعة الإدارية أشكالاً متعددة، ويقسمها الفقه إلى فئتين رئيسيتين: المنازعات المتعلقة بقضاء المشروعية، والمنازعات التي تخص قضاء الحقوق، يسعى قضاء المشروعية لحماية المشروعية والدفاع عن القوانين، فضلاً عن إلغاء أي عمل مخالف لها، ومنع الاعتداء على الحقوق العامة، تشمل هذه المنازعات قضايا إلغاء القرارات الإدارية غير القانونية، والمنازعات المتعلقة بصحة الانتخابات والمشروعية فيها، والمنازعات الضريبية المتعلقة بصحة قرارات فرض الضرائب وفقاً لما يحدده القانون، بينما يركز قضاء الحقوق على حماية المراكز القانونية الشخصية، ويشمل هذا النوع المنازعات المتعلقة بتسوية مالية للموظفين العموميين، والنزاعات الناتجة عن العقود الإدارية، والمنازعات التي تطالب بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن أنشطة الإدارة<sup>3</sup>. والجدير بالذكر أن التفرقة بين هذين النوعين من القضاء له دور كبير في تحديد نطاق اللجوء إلى التحكيم، حيث يجوز في المنازعات ذات الطبيعة المالية، ولا مجال لإعماله في نطاق قضاء المشروعية.

### المطلب الثاني: التمييز بين التحكيم والأنظمة المشابهة

يُعتبر التحكيم وسيلة لحل المنازعات الحالية أو المحتملة دون الحاجة للجوء إلى النظام القضائي، وذلك من خلال اتفاق يلتزم فيه الأطراف المعنية بعرض نزاعاتهم أمام هيئة تحكيم يختارونها. يعد التحكيم نظاماً خاصاً له قواعده الخاصة تميزه عن وسائل تسوية المنازعات الأخرى. ليس التحكيم هو النظام الوحيد الذي يتدخل فيه شخص خارجي يتم اختياره من قبل الخصوم، إذ يمكن أن يتدخل الطرف الثالث في العلاقة بعدة طرق، مثل كخبير

<sup>1</sup> خليل، نجلاء السيد، التحكيم في المنازعات الإدارية، مرجع سابق، ص 22.

<sup>2</sup> حافظ، محمد محمود، القضاء الإداري في القانون المصري والمقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 524.

<sup>3</sup> جمال الدين، سامي، المنازعات الإدارية، منشأة المعارف، مصر، 1984، ص 15 وما بعدها.

أو وكيل أو وسيط أو محكم. ولذلك، يمكن وضع معيار يميز بين التحكيم كوسيلة لحل النزاعات وبين إجراءات مثل الصلح والتوفيق والوساطة والقضاء<sup>1</sup>.

على الرغم من وجود تشابه كبير بين التحكيم والوساطة، فإن الوساطة تتطلب من فرد أو أكثر أن يقوم بمساعدة الأطراف المتنازعة بتقديم اقتراح أو عرض لحل النزاع، مع ترك حرية قبول العرض أو رفضه للطرفين.

على الرغم من الشبه بين التحكيم والقضاء في بعض الجوانب، مثل وجود ادعاء ونزاع وأعضاء، إلا أنهما يختلفان في عدة نقاط، ففيما يتعلق بالسلطات، يمتلك المحكم سلطات أكبر من تلك التي يمتلكها القاضي، حيث يمكنه تطبيق مبادئ العدالة والإنصاف بحسب ما يراه مناسباً، في المقابل، القاضي ملتزم دائماً بتطبيق القوانين المحددة، أما بالنسبة للأساس، فإن التحكيم يعتمد على إرادة الأطراف المتنازعة، بينما تعتمد سلطة القضاء على ما ينص عليه الدستور والقانون<sup>2</sup>.

يقتصر دور التحكيم على النزاعات المتعلقة بالحقوق المالية التي تم الاتفاق على إحالتها للتحكيم، بينما يمتلك القضاء صلاحيات أكبر تشمل جميع القضايا، باستثناء ما تم استثنائه بنص قانوني. وبخصوص حجية الأحكام، فإن حكم التحكيم يكون لديه قيمة نسبية أمام الأطراف فقط، بينما الأحكام القضائية تكون لها قيمة مطلقة وملزمة تجاه الجميع وتنفذ بمجرد صدورها، لكن حكم التحكيم يحتاج إلى أمر تنفيذ من القاضي<sup>3</sup>.

يتمثل الاختلاف بين التحكيم والصلح في أن الصلح هو: "عبارة عن عقد يهدف إلى إنهاء النزاع القائم بين الأطراف"<sup>4</sup>، يمكن تعريف الصلح على أنه عقد يتفق بموجبه الطرفان على تقديم تنازلات، سواء بتخلي كل منهما عن جزء من مطالبه أو بتسليم شيء من الأموال أو الحقوق<sup>5</sup>.

يتضح من هذه التعريفات أن عقد الصلح يُستخدم لحل النزاعات القائمة أو التي قد تحدث مستقبلاً، من خلال تقديم تنازلات من كلا الطرفين، هذا هو الفارق الرئيس بينه وبين التحكيم، ففي الصلح يتنازل كل طرف عن جزء

<sup>1</sup> الشوا، محمد سامي، التحكيم التجاري الدولي أهم الحلول البديلة لحل المنازعات الاقتصادية، المؤتمر السنوي السادس عشر حول التحكيم التجاري الدولي أهم الحلول البديلة لحل المنازعات التجارية كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات، دبي، المنعقد بتاريخ 28 - 30 أبريل 2008، ص 32.

<sup>2</sup> عكاشة، أحمد ياسين، موسوعة القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، الجزء الثالث، دار التجليد للطباعة والنشر، مصر، 2010، ص 2143.

<sup>3</sup> بن يزيد، عبد العزيز محمد علي، التحكيم في العقود الإدارية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2006، ص 30.

<sup>4</sup> ينظر المادة 647 من القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976 النافذ بتاريخ 01/01/1976.

<sup>5</sup> ينظر الفصل 1458 من مجلة الالتزامات والعقود التونسية.

من ادعاءاته ليتمكنوا من الوصول إلى حل يرضي الجميع، بينما في التحكيم يصدر حكم يستجيب لمطالب أحد الأطراف وينكر مطالب الطرف الآخر<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للتحكيم في العقود الإدارية

يحظى اتفاق التحكيم باهتمام كبير لأنه يمثل الأساس الذي يُبنى عليه نظام التحكيم. يعتمد إجراء التحكيم على وجود اتفاق بين الأطراف المتنازعة يقضي باللجوء إلى التحكيم كوسيلة لتسوية النزاع. القاعدة الأساسية لعرض النزاع المتعلق بالعقد الإداري على التحكيم تكمن في استخدام آلياته، والتي تتطلب معرفة الطبيعة الخاصة بالعقد الإداري في فلسطين (المطلب الأول) بالإضافة إلى تطبيق اتفاق التحكيم كشرط لصحة العقد الإداري (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: العقد الإداري في فلسطين

ليس كل اتفاق تبرمه الجهة الإدارية يعد اتفاقاً إدارياً يخضع لقوانين القانون العام، حيث أن القضاء الإداري هو الجهة المختصة بالنظر في النزاعات الناجمة عنه، بل إن هذا يقتصر على نوع محدد من الاتفاقات، وهو الاتفاقات الإدارية بالمعنى القانوني والفني الدقيق. لذلك، كان من الضروري للفقهاء والقضاة توضيح هذه الأنواع من الاتفاقات وتفريقها عن اتفاقات القانون الخاص التي تبرمها الجهة الإدارية، والتي تخضع للقانون المدني وتدخل ضمن اختصاصات القانون المدني، وهي الاتفاقات التي تتعلق بالإدارة المدنية.

لا شك أن تحقيق العدالة هو الهدف المرجو لكل نظام قانوني، والقضاء النظامي للدولة هو الجهة المسؤولة عن تحقيق هذه العدالة، وعند الحاجة، يمكن أن يلجأ إلى وسائل أخرى مثل التحكيم كاستثناء، ونظراً لما سبق لا بد من توضيح ماهية العقد الإداري (الفقرة الأولى) بالإضافة إلى بيان أنواع العقود الإدارية ومدى قابلية كل منها للتحكيم (الفقرة الثانية).

<sup>1</sup> سامي، فوزي محمد، التحكيم التجاري الدولي، الجزء الخامس، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 17 وما بعدها.

## الفقرة الأولى: ماهية العقد الإداري

تشكل العقود الإدارية الطريقة الأفضل التي تستخدمها جهات الدولة ومؤسساتها العامة لأداء واجباتها ومهامها المحددة بالقانون. هذه العقود تساعدهم في الحصول على السلع والخدمات الأساسية التي تتيح لهم تقديم الخدمات العامة، وبالتالي تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية. لفهم موضوع العقد الإداري، سنوضح معنى العقد الإداري ونذكر أيضاً مزايا العقد الإداري.

### ● مفهوم العقد الإداري:

ورغم أهمية المفهوم وتنامي الاهتمام الذي يحظى به العقد الإداري، إذ لا تكاد تخلو العديد من النصوص القانونية من وجوده وحضوره المستمر، لم تبين أغلبها مغزى وجوانب ومدلول العقد الإداري، حيث أن المشرع الفلسطيني اكتفى بتوضيح المقصود بالعقد دون التعمق به وتوضيح ماهية العقد الإداري إذ ورد المادة الأولى من القرار بقانون رقم (8) لسنة 2014 بشأن الشراء العام وتعديلاته تعريف العقد بأنه: " اتفاق موقع بين الجهة المشتري والمورد أو المقاول أو المستشار أو مزود الخدمات والنتائج عن إجراءات التعاقد على الشراء"<sup>1</sup>، كما أن فقه قضاء محكمة العدل العليا الفلسطينية لم يعرف العقد الإداري وذلك نظراً لكونها محكمة إلغاء لا تختص بنظر المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية، في حين يمكن تعريفه حسب ما استقر عليه قضاء مجلس الدولة الفرنسي فإن: " العقد الإداري هو كل اتفاق يبرمه أحد الأشخاص المعنوية العامة بغرض تسيير مرفق عام، على أن تظهر في الاتفاق نية الشخص المعنوي العام في الأخذ بوسائل وأحكام القانون العام، إما بتضمين الاتفاق شروطاً غير مألوفة في عقود القانون الخاص، أو بالسماح للمتعاقد معها - وهو أحد أشخاص القانون الخاص - بالاشتراك مباشرة في تسيير المرفق العام"، وهو ما استقر عليه أيضاً مجلس الدولة المصري في العديد من الأحكام، خصوصاً قضاء المحكمة الإدارية العليا (من بينها حكم الإدارية العليا، مجموعة احكام الإدارية العليا، السنة 13، ص 577)<sup>2</sup>.

لا يختلف مفهوم العقود الإدارية كثيراً عن العقود المدنية في بعض الجوانب، إذ أن كلاهما يمثل اتفاقاً بين إرادتين يهدف إلى تحقيق أثر قانوني من خلال إنشاء مركز قانوني جديد أو تعديله أو إلغائه، إلا أن الاختلاف يكمن

<sup>1</sup> ينظر المادة الأولى من القرار بقانون رقم (8) لسنة 2014 بشأن الشراء العام وتعديلاته.

<sup>2</sup> أبو راس، محمد الشافعي، العقود الإدارية، بدون دار نشر، مصر، 1998، ص 17.

في أن النظام القانوني يختلف، حيث تخضع العقود الإدارية لإطار قانوني خاص، بينما تخضع العقود المدنية للقانون المدني، لذا، يُعرّف العقد الإداري بأنه "عمل قانوني يتطلب إرادتين كاملتي الأهلية، تمثلان إرادة المتعاقدين التي تستند إلى الرضا"<sup>1</sup>، وبصفة عامة، يمكن تعريف العقد على أنه: "اتفاق بين إرادتين أو أكثر لخلق أثر قانوني محدد. هذا الأثر يمكن أن يكون إنشاء التزام، مثل عقد البيع، أو نقل التزام أو تعديله. وبالنسبة للعقود الإدارية، كما هو الحال مع العقود الأخرى، يجب أن تتوفر فيها العناصر الأساسية التي ينص عليها القانون المدني، والتي تشمل الرضا والموضوع والسبب. هناك أيضاً شروط يجب توافرها لضمان صحة التعاقد، وعند إبرام العقود الإدارية، يجب الحصول على إذن من جهة أخرى، وكذلك التصديق على العقد من جهة أخرى، بالإضافة إلى استشارة جهة أخرى قبل إتمام التعاقد"<sup>2</sup>، كما يعرف أيضاً بأنه: "العقد الذي تشارك فيه الإدارة العامة، وذلك من خلال الأشخاص المعنويين والهيئات الإدارية، حيث تعتبر سلطة رسمية عامة. يهدف هذا العقد إلى إدارة مرفق عام بشكل منتظم ومستمر لتحقيق المصلحة العامة. ويعتمد على طرق ووسائل القانون العام، والتي تتضمن إجراءات وشروط غير معتادة في عقود القانون الخاص"<sup>3</sup>.

يرى بعض الفقهاء أن العقد الإداري يتضمن الصفات الموجودة في العقود المدنية وتُعتد كما يحدث في عقود القانون الخاص<sup>4</sup>. كما عُرف أيضاً بأنه العقد الذي يُبرم بين شخص من أشخاص القانون العام بهدف تشغيل مرفق عام بشكل منتظم<sup>5</sup>، وهناك رأي آخر بين الفقهاء يُشير إلى أن العقد الإداري هو: "العقد الذي يقوم بإبرامه شخص من القانون العام المكلف بإدارة مرفق عام بهدف تسييره، وشرط ذلك أن تكون نية ذلك الشخص أن يعمل وفق أسلوب القانون العام، ويُمكن استنتاج تلك النية من البنود الاستثنائية الموجودة في العقد"<sup>6</sup>. بالإضافة إلى ذلك، يُعرّف البعض العقد الإداري بأنه "اتفاق يبرمه أحد أشخاص القانون العام مع شريك آخر بهدف المساهمة في تنظيم وإدارة مرفق عام مع وجود تلميحات واضحة لرغبات الأطراف في اتباع أساليب القانون العام"<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> عبد الوهاب، مجمد رفعت، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2005، ص 492.

<sup>2</sup> حمادة، محمد أنور، قواعد وإجراءات تنظيم المناقصات والمزايدات والعقود الإدارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 15-16.

<sup>3</sup> عبد الهادي، بشار جميل، العقد الإداري الجوانب القانونية والإدارية والأدبية، دار الثقافة، عمان، ط 1، 2015، ص 20.

<sup>4</sup> الطماوي، سليمان محمد، الأسس العامة للعقود الإدارية، دار الفكر العربي، ط 5، 1991، ص 408.

<sup>5</sup> الحلبي، محمود، العقد الإداري، دار الفكر العربي، ط 2، 1977، ص 3.

<sup>6</sup> اسماعيل، خميس السيد، الأصول العامة والتطبيقات العملية للعقود الإدارية والتعويضات، دار النهضة العربية، ط 1، 1994، ص 26.

<sup>7</sup> الفياض، ابراهيم طه، العقود الإدارية، مكتبة الفلاح، الكويت، 1981، ص 61.

ومن خلال التعريفات المتنوعة، يمكن القول إن العقد الإداري هو اتفاق بين إرادتين، يكون أحدهما شخصية قانونية عامة، ويعتمد هذا الاتفاق على التراضي لتحقيق أثر قانوني، سواء بإنشاء، أو إلغاء، أو تعديل مركز قانوني.

### • العناصر المميزة للعقد الإداري

توجد أنواع مختلفة من العقود التي تشارك الإدارة فيها، تشمل هذه العقود عقود عادية خاصة، وهي مثل تلك التي يتم إبرامها بين الأفراد، وتكون منازعاتها تحت سلطة القضاء العادي، هناك أيضاً عقود إدارية ترتبط بالقانون العام، والتي تتعلق بنزاعات تدخل ضمن اختصاص القضاء الإداري<sup>1</sup>، لذلك، لا يمكن اعتبار جميع العقود التي تبرمها الإدارة عقوداً إدارية، يتضمن العقد الإداري عناصر تجعله مختلفاً عن أنواع العقود الأخرى، فلكي يكون العقد إدارياً، يجب أن تتوفر ثلاثة شروط وهي: أن يكون أحد طرفي العقد جهة إدارية أو فرد من أفراد القانون العام، وأن يكون العقد مرتبطاً بالعمل في المرفق العام، وأن تتبع الإدارة الطرق التي يحددها القانون العام أثناء إبرام وتنفيذ العقد الإداري. سنقوم بشرح ذلك بشكل مفصل:

لتحقيق وجود عقد إداري يخضع لقوانين الإدارة، يجب أن تكون الإدارة العامة طرفاً فيه، وهذا يعني أن الإدارة تعمل كسلطة عامة تتبع الدولة، مما يميزها عن الأشخاص الطبيعيين (الأفراد) والأشخاص المعنوية الخاصة مثل الشركات والجمعيات الخاصة والمؤسسات الخاصة، فهؤلاء يخضعون للقانون الخاص في علاقاتهم وعقودهم، على الرغم من أن عقودهم يمكن أن تتعلق بالرفق العام، إلا أنها تظل عقوداً عادية وليست إدارية، يتطلب الأمر وجود الإدارة العامة طرفاً أساسياً في العقود لتصبح إدارية<sup>2</sup>.

لا يعد العقد إدارياً بمجرد وجود طرف واحد من الأطراف شخصية معنوية عامة، بل يجب أن يكون هناك ارتباط بالعقد مع مرفق عام. هذا الارتباط يمكن أن يظهر في عدة أشكال، مثل العقود التي تتعلق باستغلال المرفق العام، مثل عقد الامتياز، أو العقود التي ترتبط بإنشاء مرفق عام مثل عقود الأشغال العامة، بالإضافة إلى أنواع أخرى من

<sup>1</sup> الحلو، ماجد راغب، القانون الإداري، " ذاتية القانون الإداري - المركزية واللامركزية - الأموال العامة - الموظف العام - المرافق العامة - الضبط الإداري - القرار الإداري - العقد الإداري - السلطة التقديرية - التنفيذ المباشر - نزع الملكية للمنفعة العامة "، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 560.

<sup>2</sup> شبير، محمد سليمان نايف، القانون الإداري الفلسطيني، نشاط الإدارة العامة في دولة فلسطين " الضبط الإداري - القرار الإداري - العقد الإداري - المرفق العام - الموظف العام "، ج 2، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص 112.

العقود<sup>1</sup>، ويمثل المرفق العام كل مشروع أو نشاط منوط بالفائدة العامة، تديره الحكومة بشكل مباشر أو يتم إدارته بواسطة الأشخاص من القطاع الخاص الذين يتعاقدون مع الدولة، وفي هذا السياق، تمارس الإدارة العامة دورها الرقابي والإشرافي في إدارة المرافق، بعكس الحالة الأولى حيث تتولى الإدارة الفعلية والمباشرة لهذه المرافق، وبناءً على ذلك، يُعتبر المرفق العام مشروعاً ذا فائدة عامة تسيطر عليه الدولة إدارياً أو رقابياً وفقاً للظروف<sup>2</sup>. لذا، فإن الارتباط بين العقد والمرفق العام يدل على أن الغرض من إبرام العقد هو تحقيق الفائدة العامة لمواطني الدولة، وهذا يفسر منح السلطة الاستثنائية للإدارة المتعاقدة لمواجهة الطرف الآخر لضمان نجاح العقد الإداري في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

يرتبط العقد الإداري بالمرافق العامة من نواحٍ متعددة، فمنها ما يتصل بها عند إنشائها، مثل عقود الأشغال العامة التي تهدف إلى بناء الطرق والمطارات والموانئ، يكون هناك ارتباط واضح. كما يمكن أن يرتبط العقد الإداري بالمرفق العام خلال عملية إدارته وتنظيمه، كما هو الحال في عقود الامتياز التي تبرمها الدولة مع شركات متخصصة لإدارة بعض المرافق العامة، أيضاً، تشمل عقود التوريد التي تهدف إلى توفير المستلزمات والبضائع الضرورية لتشغيل المرفق العام، بالإضافة إلى عقود النقل وتقديم الخدمات، وتحديد هذا الارتباط يعتبر من اختصاص القاضي الإداري<sup>3</sup>.

لكي يُعتبر العقد إدارياً، يجب أن تظهر رغبة الإدارة في تطبيق أسلوب القانون العام وقواعده، فمن الضروري أن يحتوي العقد على شروط غير مألوفة وغير عادية في القانون الخاص، حيث تعتمد الإدارة على مفهوم السلطة وامتيازاتها، مما يعكس جزءاً من سيادة الدولة وسلطتها، ويتعين أن يتضمن نص العقد خيارات لاستخدام الامتيازات والحقوق التي تتمتع بها بصفتها سلطة عامة، وإذا لم تستخدم الإدارة سلطاتها وامتيازاتها أو لم تضع شروطاً فريدة في العقد، فهذا يدل على نيتها في الالتزام بقوانين القانون الخاص<sup>4</sup>، تبرز أهمية هذا العنصر كالمعيار

<sup>1</sup> الخلايلة، محمد علي، القانون الإداري، دار الثقافة، عمان، ط 1، 2012، ص 267.

<sup>2</sup> أبو عمارة، محمد علي، مدى تطور مفهوم العقد الإداري في فلسطين في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، بحث منشور لدى مجلة المنارة، المجلد (12)، العدد (3)، 2006، ص 127.

<sup>3</sup> شبير، محمد سليمان نايف، القانون الإداري الفلسطيني، نشاط الإدارة العامة في دولة فلسطين " الضبط الإداري - القرار الإداري - العقد الإداري - المرفق العام - الموظف العام"، مرجع سابق، ص 116.

<sup>4</sup> حسين، هنادي فوزي، رقابة الإدارة في مرحلة تنفيذ العقد الإداري، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهدين، العراق، 2015، ص 34.



الرئيسي الذي يحدد العقود الإدارية ويميزها عن الأنواع الأخرى من العقود، إذا لم تضاف الإدارة إلى عقودها الأساليب المحددة، فلا يمكن اعتبارها عقوداً إدارية، حتى لو كانت مرتبطة بالخدمات العامة، ويعتمد وجود العقد الإداري بشكل أساسي على ما يتضمنه من بنود وأساليب غير تقليدية توجد في عقود القانون الخاص، والتي تعتبر بطبيعتها مختلفة عن عقود القانون الخاص العادية أو الفردية. لذا، تُعتبر هذه الأساليب حجر الزاوية للعقود الإدارية، وهي شرط ضروري وأساسي لتكوين العقد الإداري<sup>1</sup>.

### الفقرة الثانية: أهم العقود الإدارية في التشريع الفلسطيني

تختلف أنواع العقود الإدارية حسب الاحتياجات التي دفعت الإدارة إلى إبرامها، فلم يعد الأمر مقصوراً على نماذج معينة، بل إن تطور الحياة وتطور الإدارة أيضاً قد أظهر أشكالاً جديدة من العقود الإدارية، من أبرز هذه العقود نجد عقد امتياز المرافق العامة، عقد الأشغال العامة، عقد التوريد، عقد النقل، وعقد الخدمات الاستشارية. هناك أيضاً أنواع أخرى من العقود. لذلك، سنقوم بشرح أهم أنواع العقود الإدارية في فلسطين.

#### 1 - عقد الامتياز (الالتزام)

يعد واحداً من أهم وأشهر العقود الإدارية المسماة، خاصة في الدول التي لا تتبع النظام الاشتراكي. يمكن تعريفه بأنه عقد إداري يتيح للملتزم، سواء كان فرداً أو شركة، إدارة مرفق عام اقتصادي واستغلاله، حيث يتقاضى رسوماً من المستفيدين، يجب أن يتبع هذا الملتزم القوانين الأساسية التي تنظم سير المرافق العامة، بالإضافة إلى الشروط التي تحددها الإدارة في عقد الامتياز<sup>2</sup>، ونظراً لأهمية وخطورة هذه العقود، تم تضمينها في العديد من الدساتير، بما في ذلك القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 وتعديلاته، حيث أكد على ضرورة منح الامتيازات والالتزامات الخاصة بالمرافق العامة وفقاً للإجراءات القانونية. أيضاً، يوجد قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية رقم 3 لعام 1996 ولائحته التنفيذية التي تعكس الإطار الأشمل لتنظيم هذا العقد، إذ يتم إدارة مرفق الاتصالات في فلسطين بموجب عقد الامتياز المبرم بين الحكومة الفلسطينية وشركة الاتصالات. بدأ الاهتمام التشريعي بهذه الأنواع من العقود مع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين عند إصدار مرسوم الدستور في عام 1922، وبالعودة إلى القرار

<sup>1</sup> شبير، محمد سليمان نايف، القانون الإداري الفلسطيني، نشاط الإدارة العامة في دولة فلسطين " الضبط الإداري - القرار الإداري - العقد الإداري - المرفق العام - الموظف العام"، مرجع سابق، ص 117.

<sup>2</sup> الطماوي، سليمان محمد، الأسس العامة للعقود الإدارية، مرجع سابق، ص 108.



بقانون رقم 8 لسنة 2014 المتعلق الشراء العام وتعديلاته، وقرار مجلس الوزراء رقم 5 لسنة 2014 المتعلق بنظام الشراء العام وتعديلاته، نجد أن المشرع لم يتعرض لعقد الامتياز فيه، ويبرز عقد الامتياز في عدة أشكال، منها عقد امتياز الأشغال العامة، الذي يتضمن إنشاء الملزم لمشروعات مثل الموائى والأنفاق والطرق مقابل رسوم يتوجب على المواطنين دفعها لاستخدام هذه المنشآت. هناك أيضاً عقد امتياز المرافق العامة، حيث يدير الحاصل عليه إحدى المرافق العامة على نفقته الخاصة ومسؤوليته خلال فترة محددة مقابل رسوم يدفعها المستفيدون، كما هو الحال مع شركة الاتصالات الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، هناك عقود لاستغلال الموارد الطبيعية وأنواع أخرى من العقود الإدارية.

## 2 - عقود شراء اللوازم والتجهيزات والخدمات الأخرى ( عقود التوريد )

عقد التوريد يُعرف بأنه: "اتفاق يتم بين شخص معنوي وفرد أو شركة يهدف إلى توفير مواد أو منقولات ضرورية لجهة عامة مقابل مبلغ محدد. هذا المعنى ذكرته محكمة القضاء الإداري في مصر في أحد أحكامها حيث أفادت أن عقد التوريد: "اتفاق بين شخص معنوي عام وفرد أو شركة يتعهد بمقتضاه الفرد أو الشركة بتوريد منقولات معينة للشخص المعنوي العام لازمة لمرفق عام مقابل ثمن معين"<sup>1</sup>.

هذا العقد لا يعتبر عقداً إدارياً إلا إذا كانت فيه عناصر العقد الإداري. وهذا يعني أن العقد يمكن أن يكون إدارياً أو قد يكون مدنياً<sup>2</sup>، يختلف عقد التوريد عن العقود الأخرى بعدة عناصر رئيسية، وأهمها هو أن الهدف من هذا العقد يكون تقديم أو توريد أشياء منقولة، وهذه النقطة تميز عقد التوريد عن عقد الأشغال العامة، في هذا العقد، يكون أحد المتعاقدين شخصاً من الأشخاص المعنوية العامة مثل بقية العقود الإدارية، والهدف الأساسي منه هو تحقيق مصلحة عامة، كما يتوجب على الشخص المعنوي العام أن يوضح نيته في استخدام وسائل القانون العام من خلال تضمين شروط استثنائية في العقد، وهي شروط غير معتادة في علاقات القانون الخاص<sup>3</sup>، بناءً على ذلك، يتضح أن اتفاقية التوريد العامة تخص شراء الأصول المنقولة التي يحتاجها الكيانات العامة في الدولة، ومن هنا تم تعريف اللوازم صلب القرار بقانون المتعلق بالشراء العام وتعديلاته بأنها: "الأموال المنقولة أياً كان نوعها ووصفها،

<sup>1</sup> نصار، جابر جاد، العقود الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2، 2005، ص 119.

<sup>2</sup> نصار، جابر جاد، العقود الإدارية، مرجع سابق، ص 11.

<sup>3</sup> أبو راس، محمد الشافعي، العقود الإدارية، مرجع سابق، ص 57 - 58.

والخدمات المتعلقة بها إذا كانت قيمتها لا تتجاوز قيمة اللوازم نفسها"<sup>1</sup>، والجهة المختصة عادة في فلسطين هي دائرة اللوازم العامة التابعة لوزارة المالية، ووقد عمل المشرع الفلسطيني على ذكر هذه العقود وتصنيفاتها صلب المادة 31 من قرار مجلس الوزراء رقم 5 لسنة 2014 المتعلق بالشراء العام وتعديلاته، ومن ثم ذهب إلى توضيح كل واحدة منها بشكل مفصل في المواد 32 – 36<sup>2</sup>، ومن الأمثلة على عقود التوريد، عقد توريد بطاطين للمستشفيات الحكومية، عقد توريد سكر لوزارة التموين، .... وغيرها من العقود.

### 3 – عقود الأشغال والخدمات غير الاستشارية

هذا العقد يُعرف بأنه: "اتفاق إداري يتضمن الإدارة وفرد واحد بهدف إنشاء أو إصلاح أو الحفاظ على مبان أو منشآت عقارية لصالح الأشخاص الإداريين ولتحقيق المصلحة العامة"<sup>3</sup>، وقد حظي هذا العقد باهتمام المشرع الفلسطيني في القرار بقانون رقم 8 لسنة 2014 إذ عرف المشرع الأشغال بأنها: " كل الاعمال المرتبطة بالبناء والتعمير، وإعداد الموقع، والهدم، وإصلاح أو صيانة أو تجديد الطرق السريعة، أو إنشاء البنية التحتية أو البنية الفوقية، أو التركيب، أو أشغال البناء المتعلقة بالحفر، وكذلك تركيب المعدات والمواد، والديكور، والخدمات التابعة للأشغال، إذا كانت قيمة الخدمات لا تتجاوز قيمة الأشغال نفسها"<sup>4</sup>، وبالتالي يتطلب لإنشاء هذا العقد أن تكون هذه الأعمال أو الخدمات الفنية مرتبطة بعقار وليس بأشياء منقولة، كما يجب أن تكون هذه الأشغال لصالح شخصيات معنوية عامة في الدولة وليس لصالح الأفراد أو الشركات الخاصة، بهدف تحقيق الفائدة العامة لجمهور المواطنين<sup>5</sup>، وقد ربط المشرع الفلسطيني بين عقود الأشغال العامة والخدمات غير الاستشارية في المواد 37 – 44 من قرار مجلس الوزراء عدد 5 لسنة 2014 المتعلق بالشراء العام وتعديلاته، تحت مسمى عقود الأشغال والخدمات غير الاستشارية<sup>6</sup>، وقد عرف المشرع الفلسطيني الخدمات غير الاستشارية في المادة الأولى من القرار بقانون رقم 8 سالف الذكر بأنها: " أية خدمات غير الخدمات الاستشارية كخدمات التأمين والصيانة واللوازم والنظافة

<sup>1</sup> ينظر المادة 1 من القرار بقانون رقم 8 لسنة 2014 المتعلق بالشراء العام وتعديلاته.

<sup>2</sup> ينظر المواد من 31 – 36 من قرار مجلس الوزراء رقم 5 لسنة 2014 المتعلق بالشراء العام وتعديلاته.

<sup>3</sup> الذنيبات، محمد جمال، الوجيز في القانون الإداري، دار الثقافة، عمان، 2003، ص 245.

<sup>4</sup> ينظر المادة 1 من القرار بقانون عدد 8 لسنة 2014 المتعلق بالشراء العام وتعديلاته.

<sup>5</sup> شبير، محمد سليمان نايف، القانون الإداري الفلسطيني، نشاط الإدارة العامة في دولة فلسطين " الضبط الإداري – القرار الإداري – العقد الإداري – المرفق العام – الموظف العام"، مرجع سابق، ص 141.

<sup>6</sup> ينظر المواد من 37 – 44 من قرار مجلس الوزراء رقم 5 لسنة 2014 المتعلق بالشراء العام وتعديلاته.

والحراسة"، ويعود السبب لربط الخدمات غير الاستشارية بعقود الاشغال العامة هي انها خدمات تقدم للعقار موضوع الاشغال العامة في بعض الأحيان.

#### 4 - عقود الخدمات الاستشارية

هذا النوع من العقود يمكن وصفه بأنه: "عقد يحتوي على شروط غير عادية، يتم توقيعه من قبل شخص من القانون العام مع شخص مؤهل ومرخص له وذو سمعة طيبة، حيث يلتزم الشخص الثاني بتقديم الآراء الفنية المختصة والحيادية التي تحتاجها الإدارة، أو استخدام خبرته في الإعداد أو التصميم أو الإشراف على التنفيذ أو التقييم أو الاستلام"<sup>1</sup>، وقد عرفه المشرع الفلسطيني في المادة الأولى من القرار بقانون رقم 8 لسنة 2014 بأنه: "بناء القدرات والتدريب ونقل المعرفة وإعداد الدراسات على اختلاف أنواعها، والتصاميم الهندسية ووثائق المناقصات والإشراف على تنفيذ المشاريع وتشغيلها، وأعمال المساحة، أو أي استشارات هندسية تتعلق بالمواصفات والفحوصات"<sup>2</sup>، ويساعد هذا النوع من العقود الأشخاص العموميين من تذليل الصعوبات وحل التعقيدات التي قد تواجههم، كما يساعد بتوفير الوقت والنفقات، بالإضافة إلى تطوير العمل ورفع مستوى كفاءته، كما يساهم في تعزيز حيادية العمل الإداري وديمقراطيته، خص المشرع هذا الصنف من العقود في المواد من 45 - 49 من قرار مجلس الوزراء عدد 5 لسنة 2014 بشأن نظام الشراء العام وتعديلاته.

❖ وفقاً لما جاءت به المادة 171 من قرار مجلس الوزراء رقم 5 لسنة 2014 المتعلق بنظام الشراء العام فإن التحكيم يجوز ويشمل كل أصناف العقود الإدارية سالفه الذكر، فكلها عبارة عن عقد يبرم بين شخص عمومي وشخص من الخواص سواء معنوية أو طبيعية، وبما أن العقد شريعة المتعاقدين، يمكن لأطراف العقد وضع شرط وضع التحكيم في العقد وهو ما أكدته المادة 171 سالفه الذكر في فقرتها الثانية إذ جاء فيها: "يمكن أن ينص عقد الشراء أنه إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل ودي فعليهما اللجوء إلى التحكيم وفقاً لقانون التحكيم الساري، وعلى عقد الشراء أن يتضمن التزام الطرفين باستمرار العمل دون توقف أثناء فترة التحكيم"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> إسماعيل، خالد وليد، عقد الخدمات الاستشارية العامة، بحث منشور لدى مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد السادس والثلاثون، 2021، ص 2236.

<sup>2</sup> ينظر المادة 1 من القرار بقانون عدد 8 لسنة 2014 المتعلق بالشراء العام وتعديلاته.

<sup>3</sup> ينظر المادة 171 من قرار مجلس الوزراء رقم 5 لسنة 2014 المتعلق بنظام الشراء العام وتعديلاته.

## المطلب الثاني: اتفاق التحكيم المضمن كشرط لصحة العقد الإداري وشروط صحته

اتفاقية التحكيم هي التزام الأطراف على أن يفضوا بواسطة التحكيم كل أو بعض النزاعات القائمة أو التي قد تقوم بينهم بشأن علاقة قانونية معينة تعاقدية كانت أو غير تعاقدية، وتقوم هذه العلاقة على العديد من الشروط، منها الشروط الشكلية (الفقرة الأولى) بالإضافة إلى الشروط الموضوعية (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: الشروط الشكلية لاتفاق التحكيم في العقد الإداري

إن شرط التحكيم، سواء كان ضمن عقد أو كشرط منفصل، يرتكز على مبدأ حرية الإرادة، الذي يعتبر أساساً لتبرير لجوء الأطراف إلى التحكيم، تمكّن هيئة التحكيم من اتخاذ قراراتها بشأن الخلافات المطروحة أمامها من خلال تفويض الأطراف لها بالسلطة اللازمة للفصل فيها<sup>1</sup>، يمكن أن يتواجد شرط التحكيم في العقد الذي ينشئ العلاقة القانونية، أو في وثيقة إضافية، لكنه يجب أن يكون موجوداً قبل بداية النزاع<sup>2</sup>، علاوة على ذلك، يمتاز شرط التحكيم بأنه يقدم فوائد وقائية، حيث يساهم في تجنب النزاعات والتأجيلات التي قد تحدث عند توقيع مشاركة التحكيم<sup>3</sup>.

اتباع المشرع الفلسطيني مبدأ إمكانية استخدام شرط التحكيم ضمن عقد أو في وثيقة مستقلة قبل نشوء النزاع حتى في إطار العقود الإدارية إذا احالت المادة 171 من قرار مجلس الوزراء المتعلق بنظام الشراء العام العوده إلى احكام قانون التحكيم الساري إذ ورد في فقرتها الثانية ما يلي: " يمكن أن ينص عقد الشراء أنه إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل ودي فعليهما اللجوء إلى التحكيم وفقاً لقانون التحكيم الساري"، وقد ذكر المشرع الفلسطيني في الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون التحكيم أن: "اتفاق التحكيم يمكن أن يتطور إلى شرط تحكيم في اتفاق أو في عقد إضافي"، كما أكد في نفس المادة في فقرتها الخامسة على أن: "يُعتبر شرط التحكيم اتفاقاً مستقلاً ولا يتأثر بفسخ العقد أو بطلانه"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الطراونة، مصلح، القهيوي، جلال، استنفاد هيئة التحكيم ولايتها في قانون التحكيم الأردني، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الأردن، مجلد 23، عدد 2.

<sup>2</sup> شفيق، محسن، التحكيم التجاري الدولي - دراسة في قانون التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 171.

<sup>3</sup> أبو زيد، رضوان، الأسس العامة في التحكيم التجاري الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1981، ص 21.

<sup>4</sup> ينظر المادة الخامسة من قانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000.

في المقابل، أكد المشرع التونسي على شرط التحكيم كعنصر في العقود، لكنه لم يذكر إمكانية وجوده في اتفاق منفصل، حيث أشار الفصل الثالث من مجلة التحكيم التونسية إلى أن: "الشرط التحكيمي هو التزام من الأطراف بخضوع النزاعات الناتجة عن العقد للتحكيم"<sup>1</sup>، وبالتالي، يمكن تعريف شرط التحكيم بأنه: "اتفاق يُدرج ضمن بنود عقد معين، حيث يتفق الأطراف من خلاله على استخدام التحكيم في حل النزاعات المستقبلية المتعلقة بالعقد وتنفيذه، ويظل شرط التحكيم منفصلاً عن العقد رغم إمكانية تضمينه في العقد الأصلي أو كملحق له".

مشارطة التحكيم بشكل عام: "الاتفاق الذي يُبرم بين الطرفين بعد حدوث النزاع لإحالاته إلى التحكيم، وتُسمى وثيقة التحكيم الخاصة"<sup>2</sup>، وعليه تعد المشارطة عقداً يتعلق بنزاع قد حدث بالفعل "بعد نشوء النزاع"، ولذلك يجب أن تتوافر فيها الشروط اللازمة لصحة العقود الأخرى، كما أنها تُعد من عقود محددة قد تُبطل لأسباب فعلية لأنها تُعتبر عقداً مستقلاً<sup>3</sup>، وبالتالي، تُعتبر المشارطة اتفاقاً بين طرفين عقب وقوع النزاع بعكس شرط التحكيم الذي يتناول نزاعاً محتملاً في المستقبل بين طرفي العقد، يُقبل إجراء مشارطة التحكيم حتى إذا كان النزاع معلقاً أمام القضاء ما لم يُصدر حكم نهائي، يمكن أيضاً تنفيذ مشارطة التحكيم سواء كانت مسبقة بشرط تحكيمي أم لا، وهذا ما أكدت عليه الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من قانون التحكيم الفلسطيني التي نصت على: "إذا تم الاتفاق على التحكيم بعد نشوء النزاع فيجب أن يتضمن الاتفاق موضوع النزاع وإلا كان باطلاً"<sup>4</sup>. وفي نفس السياق، أكدت مجلة التحكيم التونسية على ذلك في الفصل الرابع الذي ذكر أن: "الاتفاق على التحكيم هو التزام يقوم بموجبه طرفا النزاع القائم بعرض هذا النزاع على هيئة تحكيم، ويجوز إبرام الاتفاق بينما تكون القضية أمام المحكمة"<sup>5</sup>

الاتفاق على التحكيم يتم بمجرد توافر اتفاق بين الطرفين على إبرامه، باعتباره من ضمن العقود التي تتطلب التراضي، وبدون الحاجة لشروط شكلية معينة، رغم ذلك، فإن معظم الأنظمة القانونية تستدعي وجود وثيقة مكتوبة لتأكيدده، سواء كان ذلك في شكل بند ضمن العقد الرئيسي أو في صورة اتفاق تحكيم منفصل، علاوة على

<sup>1</sup> ينظر الفصل 3 من مجلة التحكيم التونسية الصادرة بموجب القانون عدد 42 لسنة 1993 والمؤرخ في 26 أبريل 1993.

<sup>2</sup> بو قرط، أحمد، النظام القانوني لاتفاق التحكيم، بحث منشور لدى مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، 2019، ص 157.

<sup>3</sup> عباس، عبد الهادي، جهاد عياش، التحكيم، المكتبة القانونية، دمشق، طبعة 2، 1997.

<sup>4</sup> ينظر المادة 5 من قانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000.

<sup>5</sup> ينظر الفصل 4 من مجلة التحكيم التونسية.

ذلك، تُعد معظم المعاهدات الدولية الكتابة شرطاً أساسياً لصلاحيّة الاتفاق على التحكيم<sup>1</sup>، وفي هذا الصدد أكد قانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لعام 2000 في المادة الخامسة، الفقرة الثانية، أنه يجب أن يكون الاتفاق الخاص بالتحكيم مكتوباً، كما أشارت الفقرة الثالثة في نفس المادة إلى أن الاتفاق يعتبر مكتوباً عندما يتواجد من خلال مستند موقّع من الطرفين أو عن طريق تبادل رسائل أو برقيات أو وسائل أخرى للتواصل المكتوب<sup>2</sup>، هذه الأهمية للكتابة تتواجد أيضاً في التشريع التونسي في المجلة الخاصة بالتحكيم في الفصل السادس، حيث أوضح ضرورة إثبات اتفاقية التحكيم كتابة، سواء كانت رسمية أو خط يد أو محضر جلسة تم تحريره من قبل هيئة التحكيم المختارة، تُعتبر الاتفاقيات مثبتة كتابة إذا وردت في وثيقة موقعة أو كانت من خلال تبادل رسائل أو برقيات أو أي وسيلة كتابة تثبت وجود الاتفاق، بالإضافة إلى الملاحظات في الدعوى والدفاع التي يصرح فيها أحد الأطراف بوجود اتفاق، بينما لا ينكره الطرف الآخر. تُعتبر الإشارة إلى وثيقة تحتوي على بند تحكيمي في أحد العقود اتفاقية للتحكيم، بشرط أن يكون العقد مثبتاً بوسيلة مكتوبة وأن تكون الإشارة قد ساهمت في دمج هذا الشرط كجزء من العقد<sup>3</sup>، وعند مراجعة التشريعين الفلسطيني والتونسي، نجد أن كليهما يتفقان على اشتراط الكتابة كشرط لصحة اتفاق التحكيم. كما يتوافقان في تحديد أن الكتابة تتواجد عند إدراج شرط التحكيم في رسائل أو برقيات متبادلة بين الأطراف. يمتد ذلك ليشمل جميع وسائل الاتصال المكتوبة، ولكن يجب التأكد من وجود تبادل إيجابي وقبول بين الطرفين بخصوص اتفاق التحكيم.

### الفقرة الثانية: الشروط الموضوعية لاتفاق التحكيم في العقد الإداري

يجب أن يتضمن اتفاق التحكيم على الشروط الأساسية التي تضمن صحة التصرفات بشكل عام، ويتعين أن تكون الأطراف قادرة على إبرام اتفاق التحكيم، وأن يكون هناك رضا خالٍ من العيوب، إلى جانب ذلك، يجب أن يكون موضوع التحكيم وسببه مشروعاً وواضحاً، وبالتالي، سيتم توضيح موقف التشريع من هذه الشروط.

<sup>1</sup> دياب، محمد أبو عجيبة، اتفاق التحكيم، بحث منشور ضمن الملتقى العلمي الثالث بعنوان التحكيم في العقود الإدارية، الاتحاد العربي للقضاء الإداري، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، الكويت، 29-30 / 04 / 2018، ص 363.

<sup>2</sup> ينظر المادة الخامسة من قانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000.

<sup>3</sup> ينظر الفصل 6 من مجلة التحكيم التونسية.

## • الأهلية

يعتبر اتفاق التحكيم تصرفاً قانونياً يهدف من خلاله الأطراف إلى تحقيق أثر قانوني يتمثل في سحب الاختصاص من المحكمة وإحالة إلى هيئة التحكيم، لذا، ينبغي أن يمتلك الأطراف الأهلية اللازمة للجوء إلى التحكيم، ويجب أن تكون الأهلية المطلوبة هي أهلية التصرف،<sup>1</sup> بالإضافة إلى ذلك، يتطلب المشرع الفلسطيني توفر الأهلية أيضاً في لجنة التحكيم، وذلك حسب ما ورد في المادة 43 من قانون التحكيم رقم 3 لسنة 2000، التي جاء فيها أنه: "يمكن لأي طرف من أطراف التحكيم الطعن في قرار التحكيم أمام المحكمة المختصة بناءً على أحد الأسباب التالية: 1. إذا كان أحد الأطراف غير مؤهل أو لديه نقص في الأهلية حسب القانون المعمول به ما لم يكن ممثلاً بشكل قانوني صحيح. 2. إذا أصيب هيئة التحكيم أو أحد أعضائها بعائق من عوائق الأهلية قبل صدور قرار التحكيم"<sup>2</sup>، وأكد المشرع التونسي أيضاً في الفصل 8 من مجلة التحكيم التونسية على ضرورة توفر الأهلية في الأطراف إذ جاء فيه: " يتعين أن يتوافر في أطراف اتفاق التحكيم أهلية التصرف في حقوقهم"<sup>3</sup>.

يجب الإشارة إلى أن الأهلية المطلوبة في التحكيم في العقود الإدارية تعود إلى الجهة الإدارية التي تقرر اللجوء إلى التحكيم لحل النزاعات الناشئة عن العقود التي أبرمتها، بحيث يشمل إبرام العقود الإدارية شرط التحكيم بشكل صريح ويكون ضمن اختصاصها<sup>4</sup>.

## • الرضا

يتحقق ركن الرضا عند تواصل الطرفين في اتفاق التحكيم بإبداء إرادتهما المتوافقتين، مما يعني أن الإرادة الرامية لتحقيق الأثر القانوني من اتفاق التحكيم لا يمكن أن تصدر عن شخص معدوم الإرادة، لذا، لا يمكن الاعتماد بشرط التحكيم إذا ثبت أنه صوري أو مشوب بعائق ذهني<sup>5</sup>، ولضمان وجود الرضا في التحكيم، يجب أن

<sup>1</sup> الشهرير، محمد أحمد، بطلان اتفاق التحكيم في ضوء التشريع البحريني، بحث منشور في مجلة التحكيم، أكت لحل النزاعات، فلسطين، عدد 2، 2021، ص 85.

<sup>2</sup> ينظر المادة 43 من قانون التحكيم الفلسطيني.

<sup>3</sup> ينظر الفصل 8 من مجلة التحكيم التونسية.

<sup>4</sup> النحيوي، محمود السيد، التحكيم في المواد المدنية والتجارية وجوازه في منازعات العقود الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 96.

<sup>5</sup> الشهرير، محمد أحمد، بطلان اتفاق التحكيم في ضوء التشريع البحريني، مرجع سابق، ص 82.



يكون هذا الرضا سليماً، أي أن يصدر من شخص يتمتع بالأهلية اللازمة لذلك، كما ينبغي أن يتضمن الإيجاب قبولاً واضحاً لاختيار التحكيم كوسيلة لحل المنازعات بين الأطراف، ويجب أن يكون خالياً من العيوب مثل الغلط والإكراه والتدليس والاستغلال، كما أنه يجب وجود دليل على هذا الرضا، كون الاتفاق على التحكيم يعد خروجاً عن الأصل العام في التقاضي، لذا كان ضرورياً التصريح عنه بشكل واضح لأنه نظام استثنائي يتعارض مع الأصل العام بأن القضاء العام هو الجهة المختصة بحل جميع المنازعات بين الأفراد مهما كان موضوعها.

#### • المحل

محور اتفاق التحكيم هو موضوع النزاع، والمقصود بالمحل في اتفاق التحكيم هو أن يخضع الأطراف جميعاً أو بعض المنازعات الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ بينهم بشأن موضوع يتعلق بعلاقة قانونية، سواء كانت تعاقدية أو غير تعاقدية، يجب أن يكون محل الاتفاق هو النزاع أو الخلاف الذي نشأ أو يمكن أن يظهر بين الأطراف<sup>1</sup>، ومن الضروري أن يتوافق المحل مع الشروط المطبقة على سائر العقود، مثل أن يكون موجوداً أو قابلاً للوجود، وأن يكون متميزاً أو يمكن تمييزه، وأن يكون ممكناً وليس مستحيلاً<sup>2</sup>.

ولكي يكون محل التحكيم مشروعاً، يشترط أن يكون النزاع قابلاً للتسوية عن طريق التحكيم، حيث نصت المادة 4 من قانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000 على أنه: "لا تخضع لأحكام هذا القانون المواضيع التالية: 1 الأمور المتعلقة بالنظام العام في فلسطين. 2 الأمور التي لا يمكن الصلح فيها. 3 المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية"<sup>3</sup>، بينما نص الفصل 7 من مجلة التحكيم التونسية على أنه: "لا يجوز التحكيم: أولاً في الأمور المتعلقة بالنظام العام، ثانياً في المنازعات المتعلقة بالجنسية، ثالثاً في المنازعات المتعلقة بالحالة الشخصية، باستثناء الخلافات المالية الناتجة عنها، رابعاً في الأمور التي لا يمكن الصلح فيها، خامساً في المنازعات المتعلقة بالدولة والهيئات العامة ذات الصبغة الإدارية إلا إذا كانت هذه المنازعات ناتجة عن علاقات دولية اقتصادية أو تجارية أو مالية..."<sup>4</sup>، من خلال ذلك، يتأكد من أن كلاً من قانون التحكيم الفلسطيني ومجلة التحكيم التونسية قد حددا

<sup>1</sup> عبد الواسع، عبد الباسط محمد، النظام القانوني لاتفاق التحكيم، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 111-112.

<sup>2</sup> زيري، زهية، الطرق البديلة لحل النزاعات طبقاً لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2015، ص 98.

<sup>3</sup> ينظر المادة الرابعة من قانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000.

<sup>4</sup> ينظر الفصل السابع من مجلة التحكيم التونسية.



موضوع التحكيم بصورة واضحة ولا يوجد أي لبس فيها، فقد حصر المشرعان الحالات الممنوعة من اللجوء إلى التحكيم، وباستثناء هذه الحالات، يجوز استخدام التحكيم لحل النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف.

#### • السبب

يكن سبب اتفاق الأطراف على التحكيم في رغبتهم في استبعاد طرح النزاع أمام القضاء وتفويض الأمر إلى المحكمين، وهذا سبب مشروع دائماً ولا يمكن تصور عدم مشروعيته إلا إذا كان الهدف من التحكيم هو التهريب من تطبيق القانون الذي يجب أن يتم الالتزام به في حالة عرض النزاع على القضاء، وذلك بسبب ما يحتويه القانون من قيود أو التزامات يسعى الأطراف للتحلل منها<sup>1</sup>، وقد أكد المشرع الفلسطيني على شرط السبب في المادة 38 من قانون التحكيم رقم 3 لسنة 2000، التي نصت على أنه: "يفترض في كل عقد أن يكون له سبب مشروع ولو لم يذكر السبب وإذا ثبت أن سبب العقد غير مشروع بطل العقد"<sup>2</sup>، ومن خلال نص هذه المادة نلاحظ أن المشرع الفلسطيني اشترط لصحة أي اتفاق ضرورة وجود السبب وأن يكون هذا السبب مشروعاً وغير مخالف للنظام العام والآداب العامة.

#### المبحث الثالث: مدى جواز اللجوء إلى التحكيم في العقود الإدارية

إذا كانت النظرية العامة للعقود الإدارية تعطي للإدارة امتيازات السلطة العامة في مواجهة المتعاقد معها، وأمام الدور الكبير الذي يلعبه التحكيم في فض المنازعات، يطرح التساؤل بخصوص جواز التحكيم في المنازعات الناجمة عن هذه العقود، وقد ثار خلاف بين الفقه في مدى جواز وعدم جواز اللجوء إلى التحكيم في هذه النزاعات (المطلب الأول)، كما أن النظم القانونية المتنوعة تختلف من دولة إلى أخرى، فمنها من ذهبت إلى جواز اللجوء إلى التحكيم في منازعات العقود الإدارية ومنها من يري عدم الجواز (المطلب الثاني).

<sup>1</sup> سري الدين، هاني صلاح، التحكيم التجاري الدولي "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 78.

<sup>2</sup> ينظر المادة 38 من قانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000.

## المطلب الأول: موقف الفقه من اللجوء إلى التحكيم في العقود الإدارية

لقد اختلف الفقه في مدى مشروعية اللجوء إلى التحكيم في العقود الإدارية إذ انقسموا إلى قسمين أحدهما معارض لفكرة التحكيم في العقود الإدارية (الفقرة الأولى)، والآخر مؤيد لفكرة التحكيم في العقود الإدارية (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: موقف الفقه المعارض للتحكيم في العقود الإدارية

توجه جزء من الفقه إلى عدم قبول التحكيم في العقود الإدارية، مستندين إلى مجموعة من الحجج التي تدور حول فكرة رئيسية وهي أن هذا الأسلوب يتعارض مع القواعد الأساسية التي يعتمد عليها القانون العام، كما يتعارض مع أسس القانون الإداري ومبادئ نظام العقود الإدارية<sup>1</sup>، تمثل هذه الحجج في النقاط التالية:

#### أولاً: يعتبر التحكيم في العقود الإدارية تهديداً لسيادة الدولة

من المعروف أن قواعد الاختصاص القضائي تعتبر من النظام العام ولا يحق للإدارة تغييرها بقرار أو اتفاق مع آخرين، فالاعتراف أو الاتفاق يعتبر تعديلاً لقواعد الاختصاص بطريقة غير قانونية، يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن التحكيم يعد انتقاصاً من اختصاص قضاء الدولة الرسمي، الذي يملك الولاية الأصلية، وهذا ينقل النزاع إلى محكم يحكم وفق قواعد تختارها الأطراف، يتضمن ذلك احتمال تطبيق قانون أجنبي أو تمثيل الدولة أمام هيئة قضائية خاصة تُقضي وفقاً لقانون آخر، مما يتعارض مع سيادة الدولة<sup>2</sup>، كما أن العيب في اتفاق التحكيم هو حرمان الأطراف من اللجوء إلى القضاء في حال وجود نزاعات بينهم، لأن الاتفاق يعتبر تنازلاً عن حق اللجوء للقضاء<sup>3</sup>، ولكن بعض الفقهاء<sup>4</sup>، يتفقون مع ما يراه الباحث بأن التوجه إلى التحكيم في النزاعات المتعلقة بالعقود الإدارية لا يتعارض

<sup>1</sup> الطماوي، سليمان محمد، الأسس العامة للعقود الإدارية، مرجع سابق، ص 170.

<sup>2</sup> نصار، جابر جاد، التحكيم في العقود الإدارية "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 59.

<sup>3</sup> ينظر بن عمران، سهيلة، الرقابة القضائية على التحكيم في منازعات العقود الإدارية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2016، ص 105. ينظر أيضاً أبو الوفا، أحمد، التحكيم الاختياري والإجباري، مرجع سابق، ص 96، ينظر أيضاً عبد الحسيب، محمد عبد التواب، دور التحكيم في فض المنازعات الإدارية "دراسة مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2021، ص 185، ينظر أيضاً تقي الدين، محمود أحمد عبد السلام، التحكيم في المنازعات التي تكون الدولة طرفاً فيها (في النظامين السعودي والمصري)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2018، ص 310.

<sup>4</sup> عبد الهادي، بشار جميل، التحكيم في منازعات العقود الإدارية "دراسة تحليلية مقارنة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2005، ص 52.

مع سيادة الدولة، لأن الدولة لها الحق في اختيار أي وسيلة تراها مناسبة لحل النزاعات، فكما أن مقاضاة أحد الأشخاص من القانون العام أمام المحاكم أمر مقبول ولا يمس سيادة الدولة، فإن التحكيم في هذا السياق أيضاً يعتبر مقبولاً لأنه يحل محل التقاضي.

### ثانياً: يؤثر التحكيم في العقود الإدارية على مبدأ فصل السلطات

يعتقد مؤيدو هذا الرأي أن لجوء الأطراف إلى التحكيم لفض النزاع يعرقل مبدأ الفصل بين السلطتين التنفيذية (الإدارية) والقضائية، مما يسبب تدخل الإدارة في قضايا ليست من اختصاصها، وهو ما يعتبر تعدياً على اختصاص القضاء كونه الجهة الوحيدة القادرة على الفصل في النزاعات الإدارية أو المدنية<sup>1</sup>، ومن وجهة نظر الباحث أن مبدأ الاختصاص القضائي له قوة إلزامية لا يمكن تغييرها بالاتفاقيات، فالنزاعات التي تتعلق بالقانون العام يجب أن تُحل من قبل القاضي الإداري ولا يمكن عرضها على القاضي المدني. ولكن يمكن عرض هذه المنازعات على التحكيم، نظراً لكون التحكيم طريقة بديلة لحل المنازعات وليس قضاء موازي لقضاء الدولة فهو طريقة سلمية فيها الكثير من الفوائد من بينها اختصار الوقت الذي يساهم في استمرار عمل المرفق العام.

### ثالثاً: يتعارض التحكيم في العقود الإدارية مع أسس القانون العام

يعتقد مؤيدو هذا الرأي أنه على الرغم من أن التحكيم قد يكون آلية مناسبة لحل النزاعات في علاقات القانون الخاص، إلا أنه غير مناسب لعلاقات وعقود القانون العام، فالتحكيم يتعارض مع الثوابت الأساسية للقانون العام<sup>2</sup>، كما يعتبر المعارضون أن التحكيم في المنازعات العقدية الإدارية يعتبر انتهاكاً للدستور، حيث أن الدستور قد حدد الهيئات المسؤولة عن الفصل في النزاعات الإدارية بشكل محدد، وبالتالي فإن اللجوء إلى التحكيم لمثل هذه النزاعات يعتبر خرقاً للدستور<sup>3</sup>، ويرى الباحث أن التحكيم لا يتعارض مع أسس القانون العام ولا يمثل خرقاً

<sup>1</sup> ساري، جورج شفيق، التحكيم ومدى جواز اللجوء إليه لفض المنازعات في مجال العقود الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 108، ينظر أيضاً عبد الحسيب، محمد عبد التواب، دور التحكيم في فض المنازعات الإدارية "دراسة مقارنة"، ص 140.

<sup>2</sup> ساري، جورج شفيق، التحكيم ومدى جواز اللجوء إليه لفض المنازعات في مجال العقود الإدارية، مرجع سابق، ص 101، ينظر أيضاً تقي الدين، محمود أحمد عبد السلام، التحكيم في المنازعات التي تكون الدولة طرفاً فيها (في النظامين السعودي والمصري)، مرجع سابق، ص 310.

<sup>3</sup> عبد المنعم خليفة، عبد العزيز، التحكيم في منازعات العقود الإدارية الداخلية والدولية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2006، ص 75، ينظر أيضاً تقي الدين، محمود أحمد عبد السلام، التحكيم في المنازعات التي تكون الدولة طرفاً فيها (في النظامين السعودي والمصري)، مرجع سابق، ص 310.

للدستور فمع تطور المجتمعات وكثرة العقود الإدارية والمنازعات المترتبة عنها أصبح قضاء الدولة يحتاج إلى طرق بديلة لتخفيف العبء عنه وتقليل عدد القضايا التي ينظر فيها ومع إجازة الدول للتحكيم في هذه العقود صلب التشريعات المختلفة لم يعد هناك ما يمكن القول بسببه مخالف للدستور ومتعارض مع أسس القانون العام.

#### رابعاً: يتصادم التحكيم في العقود الإدارية مع نظرية العقد الإداري

نظام العقود الإدارية يختلف جذرياً عن نظام العقود المدنية، حيث أن نظرية العقد الإداري تعتمد على أسس مختلفة تماماً، يؤكد المعارضون أن اللجوء إلى التحكيم في العقود الإدارية يدمر نظرية العقد الإداري، حيث يعتبرون أن "العقد شريعة المتعاقدين"، وبالتالي يرون أن التحكيم يسعى إلى جعل الأطراف المتعاقدة متساوية ويطبق المبادئ العامة للعقود الخاصة، مما يعني تدمير نظرية العقد الإداري، في هذا السياق<sup>1</sup>، يعتقد الباحث أنه من الممكن تضمين العقد المبرم بين الإدارة والجهة الأخرى بنداً ينص على أن القواعد الموضوعية التي تحكم العقد الإداري هي التي ستطبق على أي نزاع يتعلق بتنفيذ العقد.

#### الفقرة الثانية: موقف الفقه المؤيد للتحكيم في العقود الإدارية

ذهب مؤيدو هذا الرأي إلى أنه من الجائز استخدام التحكيم لتسوية النزاعات المتعلقة بالعقود الإدارية، وهو الاعتقاد الأكثر شيوعاً في هذا الشأن<sup>2</sup>، مع ازدياد عقود الاستثمار سواء كانت وطنية أو أجنبية، أصبح التحكيم وسيلة معترف بها لحل النزاعات الإدارية. يدعم هذا الرأي عدد من الأدلة التي سيتم شرحها لاحقاً:

#### أولاً: غياب أي نص قانوني يمنع التحكيم في العقود الإدارية

حسب وجهة نظر مؤيدي هذا الاتجاه، فإن عدم وجود قانون يمنع التحكيم في القضايا المتعلقة بالعقود الإدارية يعني أنه مسموح به<sup>3</sup>، فالعديد من القوانين قد سمحت فعلياً أو بشكل ضمني بالتحكيم في هذه النزاعات، يرى الباحث أنه لو كان التحكيم يعارض مفهوم العقد الإداري، لما وافق عليه القانون، والجدير بالذكر هنا هو أن

<sup>1</sup> تقي الدين، محمود أحمد عبد السلام، التحكيم في المنازعات التي تكون الدولة طرفاً فيها (في النظامين السعودي والمصري)، مرجع سابق، ص 331، ينظر أيضاً نصار، جابر جاد، التحكيم في العقود الإدارية "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 60.

<sup>2</sup> ينظر ساري، جورج شفيق، التحكيم ومدى جواز اللجوء إليه لفض المنازعات في مجال العقود الإدارية، مرجع سابق، ص 163، ينظر أيضاً نصار، جابر جاد، التحكيم في العقود الإدارية "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 57.

<sup>3</sup> ساري، جورج شفيق، التحكيم ومدى جواز اللجوء إليه لفض المنازعات في مجال العقود الإدارية، مرجع سابق، ص 163.

الدولة، عندما تستخدم التحكيم في عقودها الإدارية بإرادتها، تحتفظ بالحق الكامل في الاختيار بين القبول أو الرفض، بالإضافة إلى ان المشرع الفلسطيني أكد على جواز التحكيم في العقود الإدارية صلب قرار مجلس الوزراء المتعلق بنظام الشراء العام، وهو ما يؤكد من وجهة نظر الباحث على جواز التحكيم في العقود الإدارية في فلسطين وفي الدولة التي لم تمنع بشكل صريح اللجوء إلى التحكيم في مثل هذه المنازعات

### ثانياً: التحكيم لا يؤثر على اختصاص المحكمة المعنية بالنزاع

الاختصاص الأساسي للمحكمة بشأن النزاعات الإدارية لا يمنع استخدام التحكيم، بل إن هيئة التحكيم تتعهد باحترام المبادئ الأساسية المرتبطة بالقضايا التي تُعرض على القضاء، وليس من حقها تجاوز الشروط والقواعد التي تتعلق بالنظام العام<sup>1</sup>، لذا يرى الباحث إن استخدام التحكيم لا يعني التخلي عن الحق في اللجوء للقضاء، الذي يعد حقاً معترفاً به من قبل جميع الدساتير، بل يقوم بمساندة قضاء الدولة لتخفيف العبء عنه وتقليل المدة الزمنية للفصل في مثل هذه المنازعات.

### ثالثاً: يتمتع التحكيم في المنازعات الإدارية بالعديد من الفوائد

يساعد التحكيم في تحسين سرعة حل المنازعات وتجنب التأخير الناتج عن الإجراءات القضائية بسبب الخبرة التي يمتلكها المحكم واهتمامه الكامل بحل النزاع، بالإضافة إلى إمكانية عقد جلسات التحكيم في الوقت الذي يناسب الأطراف المعنية، كما يساهم في الحفاظ على سرية النزاع مما يحمي معلومات الخصوم، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات التحكيم وبساطتها مقارنة بالإجراءات القضائية، كما يوفر التحكيم، من وجهة نظر المستثمرين، الثقة والحياد اللازمين لحماية استثماراتهم، حيث أن المستثمر الأجنبي غالباً ما يكون غير واثق من النظام القضائي الرسمي في الدول النامية بسبب مخاوف من تأثير المصالح الوطنية على قراراته، كما تتيح حرية اختيار المحكمين إمكانية اختيارهم على أساس عالي من الخبرة والكفاءة المطلوبة لحل النزاع بشكل فعال، علاوة على ذلك فالتحكيم يتسم بالبساطة والمرونة مما يساهم في تحقيق العدالة، بسبب وجود حرية أكبر في الحصول على حكم عادل دون

<sup>1</sup> حماد، أشرف محمد، التحكيم في المنازعات الإدارية وأثاره القانونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 540.

التقيد بالأشكال الرسمية، مما يسمح للمحكم بالوصول لحل منصف<sup>1</sup>، وهو ما يتوافق مع نظرة الباحث للتحكيم في العقود الإدارية.

### المطلب الثاني: موقف التشريع من اللجوء إلى التحكيم في العقود الإدارية

● قبل أن يصدر قرار مجلس الوزراء رقم 5 لعام 2014 الذي يتناول الشراء العام وتعديلاته ويتيح التحكيم في العقود الإدارية في فلسطين، كان بالإمكان الادعاء بأنه على الرغم من القيمة العالية للتحكيم في تلك العقود، إلا أن القانون الفلسطيني لم يتناول هذه المسألة بشكل كافٍ ولم يتخذ موقفاً واضحاً بشأنها، وهو ما كان يؤدي إلى غموض إمكانية اللجوء إلى التحكيم في هذه العقود، فعند الرجوع إلى أحكام قانون التحكيم، نجد أن المادة الثانية تشير إلى أنه: "مع مراعاة أحكام المادة (4) من هذا القانون، تسري أحكام هذا القانون على كل تحكيم بين أشخاص طبيعيين أو اعتباريين يتمتعون بالأهلية القانونية لممارسة حقوقهم، بغض النظر عن طبيعة العلاقة القانونية التي يشملها النزاع، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية التي تكون فلسطين طرفاً فيها،" بينما نصت المادة الرابعة من نفس القانون على: "لا تشمل أحكام هذا القانون المسائل التالية: 1 المسائل المتعلقة بالنظام العام في فلسطين. 2 المسائل التي لا يجوز التصالح فيها. 3 المنازعات المرتبطة بالأحوال الشخصية."<sup>2</sup>

في الواقع، يمكن أن تنشأ مشكلة تحديد شرعية اللجوء إلى التحكيم في منازعات العقود الإدارية لدى المشرع الفلسطيني في كلتا الحالتين، ويتضح من المادة الثانية أن هناك غياباً عن ذكر صريح ومباشر لحق الدولة والأشخاص الاعتباريين العامين في الانضمام إلى اتفاقية تحكيم، لقد اكتفى المشرع بالتأكيد على سريان القانون على جميع التحكيم التي تشمل أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين ذوي أهلية قانونية، هذه الصياغة تفتقر إلى الدقة، مما يدفع للتساؤل حول إمكانية اعتبار الأشخاص الاعتباريين العامين ضمن الفئة المشار إليها، ويتفق

<sup>1</sup> ينظر أحمد، محمود سيد، خصومة التحكيم القضائي، مؤسسة دار الكتب، الكويت، 1997، ص 18. ينظر أيضاً الفقي، عيسى عمرو، الجديد في التحكيم في الدول العربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 18-20. ينظر أيضاً سلامة، عبد الله محمد، التحكيم كوسيلة لحل المنازعات في العقود الإدارية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2014، ص 104. ينظر أيضاً نصار، جابر جاد، التحكيم في العقود الإدارية "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 14.

<sup>2</sup> ينظر المادة الثانية من قانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000.

البعض على أن الجواب هو بالإيجاب<sup>1</sup>، من الجدير بالذكر أن السلطة الفلسطينية قامت باللجوء إلى التحكيم في بعض النزاعات مع المتعاقدين، ومن أبرز تلك الحالات قضية وزارة المالية مع شركة الاتصالات بسبب العقد الذي تم توقيعه عام 1995، حيث اتفق الطرفان على تسوية أي نزاع قد ينشأ بينهما عن طريق التحكيم<sup>2</sup>، يمكن القول هنا إنه على الرغم من عدم وجود نص واضح يسمح بالتحكيم في العقود الإدارية، إلا أن وزارة المالية في عقد الامتياز المبرم مع شركة الاتصالات قد لجأت إلى التحكيم كطريقة بديلة للقضاء لحل النزاع الذي وقع، مما يظهر أنه لم يكن هناك حظر شامل على التحكيم في العقود الإدارية قبل عام 2014، وعلى الرغم من عدم وجود نص يفيد بمنع التحكيم في العقود الإدارية، وعدم وجود نص يقر بجوازه بشكل صريح، فإنه يمكن بشكل عام القول إن التحكيم مقبول وفق النظام القانوني الفلسطيني، ويعود ذلك لأن القاعدة في الأمور هي الإباحة، بينما المنع هو الاستثناء.

• بعد صدور قانون الشراء العام في سنة 2014 الذي أجاز التحكيم صراحة في العقود التي تبرمها الدولة يتضح أن المشرع الفلسطيني سار على نهج الدول التي تجيز التحكيم صراحة مثل مصر، إذ أكد المشرع صلب المادة 171 من قرار مجلس الوزراء رقم 5 لسنة 2014 المتعلق بنظام الشراء العام وتعديلاته على أنه بعد محاولة تسوية الخلافات التي نشأت بين الطرفين بالطرق الودية وقبل اللجوء إلى فسخ العقد: "يمكن أن ينص عقد الشراء أنه إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل ودي فعليهما اللجوء إلى التحكيم وفقاً لقانون التحكيم الساري، وعلى عقد الشراء أن يتضمن التزام الطرفين باستمرار العمل دون توقف أثناء فترة التحكيم"<sup>3</sup>.

العديد من الدول قد نصت على جواز التحكيم في العقود الإدارية بشكل صريح مثل مصر، حيث جاء في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم 9 لسنة 1997: "يكون الاتفاق على التحكيم في منازعات العقود الإدارية بموافقة الوزير المختص أو من يقوم بدوره بالنسبة للأشخاص الاعتبارية العامة، ولا يمكن التفويض في ذلك"<sup>4</sup>، من هذا النص، يتضح أن المشرع المصري يسمح بالتحكيم كقاعدة عامة، ويحدد الجهة المختصة لمنح الإذن

<sup>1</sup> بهاء الدين مسعود خويبر، التحكيم في منازعات العقود الإدارية وأثره على مبدأ سيادة الدولة ومبادئ ونظريات القانون الإداري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2018، ص 135.

<sup>2</sup> أشرف الأعور، وسائل تسوية منازعات العقود الإدارية، شركة ناس للطباعة، مصر، ط 1، 2015، ص 357 وما بعدها.

<sup>3</sup> ينظر المادة 171 من قرار مجلس الوزراء رقم 5 لسنة 2014 المتعلق بنظام الشراء العام وتعديلاته.

<sup>4</sup> ينظر المادة الأولى من لقانون رقم 9 لسنة 1997 المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم 27 لسنة 1994.



بالتحكيم في هذه العقود وهو ما سار عليه المشرع الفلسطيني بعد عام 2014، في حين أن هناك دولاً مثل تونس أصدرت صراحة نصوصاً تحظر التحكيم في العقود الإدارية، كما في الفصل السابع من مجلة التحكيم التونسية، الذي ينص على: "لا يجوز التحكيم في: 1 المسائل المتعلقة بالنظام العام. 2 النزاعات المتعلقة بالجنسية. 3 النزاعات المتعلقة بالحالة الشخصية، باستثناء الخلافات المالية الناشئة عنها. 4 الأمور التي لا يمكن التصالح فيها. 5 النزاعات التي تخص الدولة أو المؤسسات العامة ذات الطابع الإداري، أو الجماعات المحلية إلا إذا كانت هذه النزاعات ناتجة عن علاقات دولية اقتصادية أو تجارية أو مالية"<sup>1</sup>. ومن هنا، نجد أن المشرع التونسي يحظر التحكيم في منازعات العقود الإدارية الداخلية ويجيزها في المنازعات المتعلقة بالإدارة وأطراف دولية.

#### الخاتمة:

يعد التحكيم وسيلة خاصة لحل النزاعات من خلال أشخاص مخولين بأداء وظيفة قضائية. في حين أن استخدام التحكيم لا يثير الكثير من المشكلات القانونية في عقود القانون الخاص، إلا أن الوضع يختلف بالنسبة للعقود التي تنتمي إلى القانون العام. فتتميز العقود الإدارية بخصائص فريدة تميزها عن العقود الأخرى، وتخضع أساساً لأحكام القانون الإداري، ويكون القضاء الإداري هو المختص بالنظر في النزاعات الناتجة عن تنفيذها. وبالتالي، فمن الممكن أن يؤثر التحكيم سلباً على هذه الخصائص، خاصة إذا تم تجاهل أحكام القانون الإداري. من المهم أيضاً الإشارة إلى أن التحكيم يعد وسيلة فعالة لحل المنازعات الإدارية. هذا البحث قد سعى لتوضيح ما يتعلق بالتحكيم في العقود الإدارية، بالإضافة إلى شروط وأحكام اتفاقيات التحكيم، وحدود جواز التحكيم في العقود الإدارية في فلسطين. بناءً على ذلك، سيتم تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:

#### النتائج:

1. أصبح التحكيم نظاماً عالمياً جامعت فيه العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة به، وتم توسيع نطاق المنازعات التي تشملها لتشمل العقود الإدارية.

<sup>1</sup> ينظر الفصل السابع من مجلة التحكيم التونسية.



2. يتواجد تنوع في الآراء الفقهية حول إمكانية التحكيم في العقود الإدارية، حيث يعتقد البعض بعدم جوازه بينما يؤكد آخرون على إمكانية التحكيم، كما توجد تشريعات مقارنة سمحت بالتحكيم في العقود الإدارية وأخرى حظرت.

3. يعد التحكيم طريقة استثنائية لحل النزاعات، إذ يعتمد على اختيار الأفراد العاديين للبت في تلك النزاعات، ويتفق الأطراف المعنية على اختيار المحكمين ومكان التحكيم وإجراءاته والقوانين السارية.

#### التوصيات:

1. يتوجب على الإدارة العامة أن تكون حذرة عند إعداد العقود الإدارية التي تقوم بتوقيعها بشكل عام، وبالتحديد فيما يتعلق بشرط التحكيم الذي يتضمنه، والتأكد من أن شرط التحكيم لا ينتهك سيادة الدولة.
2. ينبغي على الجهات المسؤولة عن المرافق العامة تنظيم ورش عمل وندوات تتعلق بالتحكيم كطريقة بديلة لحل النزاعات، وكذلك كيفية إعداد وتوقيع العقود الإدارية التي تكون فيها الإدارة العامة طرفاً، بما في ذلك المشكلات القانونية التي قد تنشأ نتيجة اللجوء للتحكيم، بهدف زيادة الوعي حول خصائص التحكيم الإداري والقواعد المرتبطة به، خاصة بالنسبة للأشخاص العاملين في القطاعات العامة، والشركات، والهيئات القضائية المختصة.
3. إدراج التحكيم في العقود الإدارية كمادة تدرس في الجامعات الفلسطينية بشكل منفرد عن باقي أصناف التحكيم.

#### قائمة المراجع:

##### (1) الكتب:

- الهجي، عصام أحمد، التحكيم في عقود البوت "B. O. T"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- والي، فتحي، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2007.
- الصاوي، احمد السيد، التحكيم طبقاً للقانون رقم 27 لسنة 1994 وأنظمة التحكيم العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط 2، 2004.
- أبو الوفا، أحمد، التحكيم الاختياري والإجباري، منشأة المعارف، مصر، ط 5، 1988.

- خليل، نجلاء السيد، التحكيم في المنازعات الإدارية، دار النهضة العربية، مصر، 2002.
- حافظ، محمد محمود، القضاء الإداري في القانون المصري والمقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- جمال الدين، سامي، المنازعات الإدارية، منشأة المعارف، مصر، 1984.
- عبد الوهاب، محمد رفعت، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2005.
- الطماوي، سليمان محمد، الأسس العامة للعقود الإدارية، دار الفكر العربي، ط 5، 1991.
- الحلبي، محمود، العقد الإداري، دار الفكر العربي، ط 2، 1977.
- الحلو، ماجد راغب، القانون الإداري، " ذاتية القانون الإداري - المركزية واللامركزية - الأموال العامة - الموظف العام - المرافق العامة - الضبط الإداري - القرار الإداري - العقد الإداري - السلطة التقديرية - التنفيذ المباشر - نزع الملكية للمنفعة العامة "، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- اسماعيل، خميس السيد، الأصول العامة والتطبيقات العملية للعقود الإدارية والتعويضات، دار النهضة العربية، ط 1، 1994.
- شبير، محمد سليمان نايف، القانون الإداري الفلسطيني، نشاط الإدارة العامة في دولة فلسطين " الضبط الإداري - القرار الإداري - العقد الإداري - المرفق العام - الموظف العام "، ج 2، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.
- الفياض، ابراهيم طه، العقود الإدارية، مكتبة الفلاح، الكويت، 1981.
- عكاشة، أحمد ياسين، موسوعة القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، الجزء الثالث، دار التجليد للطباعة والنشر، مصر، 2010.
- سامي، فوزي محمد، التحكيم التجاري الدولي، الجزء الخامس، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
- شفيق، محسن، التحكيم التجاري الدولي \_ دراسة في قانون التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
- أبو زيد، رضوان، الأسس العامة في التحكيم التجاري الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1981.
- عباس، عبد الهادي، جهاد عياش، التحكيم، المكتبة القانونية، دمشق، طبعة 2، 1997.

- التحيوي، محمود السيد، التحكيم في المواد المدنية والتجارية وجوازه في منازعات العقود الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- عبد الواسع، عبد الباسط محمد، النظام القانوني لاتفاق التحكيم، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
- سري الدين، هاني صلاح، التحكيم التجاري الدولي " دراسة مقارنة »، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- نصار، جابر جاد، التحكيم في العقود الإدارية " دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
- بن عمران، سهيلة، الرقابة القضائية على التحكيم في منازعات العقود الإدارية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2016.
- عبد الهادي، بشار جميل، التحكيم في منازعات العقود الإدارية " دراسة تحليلية مقارنة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2005.
- عبد الهادي، بشار جميل، العقد الإداري الجوانب القانونية والإدارية والأدبية، دار الثقافة، عمان، ط 1، 2015.
- ساري، جورج شفيق، التحكيم ومدى جواز اللجوء إليه لفض المنازعات في مجال العقود الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- عبد المنعم خليفة، عبد العزيز، التحكيم في منازعات العقود الإدارية الداخلية والدولية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2006.
- حماد، أشرف محمد، التحكيم في المنازعات الإدارية وآثاره القانونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
- أحمد، محمود سيد، خصومة التحكيم القضائي، مؤسسة دار الكتب، الكويت، 1997.
- عيسى عمرو، الجديد في التحكيم في الدول العربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
- بهاء الدين مسعود خويرة، التحكيم في منازعات العقود الإدارية وأثره على مبدأ سيادة الدولة ومبادئ ونظريات القانون الإداري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2018.
- أشرف الأعور، وسائل تسوية منازعات العقود الإدارية، شركة ناس للطباعة، مصر، ط 1، 2015.
- أبو راس، محمد الشافعي، العقود الإدارية، بدون دار نشر، مصر، 1998.

- الخلايلة، محمد علي، القانون الإداري، دار الثقافة، عمان، ط 1، 2012.
- حمادة، محمد أنور، قواعد وإجراءات تنظيم المناقصات والمزايدات والعقود الإدارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
- الذنبيات، محمد جمال، الوجيز في القانون الإداري، دار الثقافة، عمان، 2003.
- (2) المذكرات والأطروحات
- الدباس، باسم لطفي، شروط اتفاق التحكيم وآثاره، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2005.
- بن يزيد، عبد العزيز محمد علي، التحكيم في العقود الإدارية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2006.
- عساف، أحمد ياسين، مشروعية التحكيم في العقود الإدارية المحلية والدولية " دراسة مقارنة "، رسالة الماجستير في القانون، جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين، 2017.
- تقي الدين، محمود أحمد عبد السلام، التحكيم في المنازعات التي تكون الدولة طرفاً فيها ( في النظامين السعودي والمصري )، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2018.
- زيري، زهية، الطرق البديلة لحل النزاعات طبقاً لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2015.
- مليحي، أحمد، تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، مقدمة لكلية الحقوق في جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1979.
- سلامة، عبد الله محمد، التحكيم كوسيلة لحل المنازعات في العقود الإدارية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2014.
- حسين، هنادي فوزي، رقابة الإدارة في مرحلة تنفيذ العقد الإداري، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهدين، العراق، 2015.

- عبد الحسيب، محمد عبد التواب، دور التحكيم في فض المنازعات الإدارية " دراسة مقارنة "، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2021.  
(3) المقالات والأبحاث والمجلات والنشرات وورش العمل
- الشوا، محمد سامي، التحكيم التجاري الدولي أهم الحلول البديلة لحل المنازعات الاقتصادية، المؤتمر السنوي السادس عشر حول التحكيم التجاري الدولي أهم الحلول البديلة لحل المنازعات التجارية كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات، دبي، المنعقد بتاريخ 28 - 30 ابريل 2008.
- إسماعيل، خالد وليد، عقد الخدمات الاستشارية العامة، بحث منشور لدى مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد السادس والثلاثون، 2021.
- أبو عمارة، محمد علي، مدى تطور مفهوم العقد الإداري في فلسطين في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، بحث منشور لدى مجلة المنارة، المجلد (12)، العدد (3)، 2006.
- الطراونة، مصلىح، القهوي، جلال، استنفاد هيئة التحكيم ولايتها في قانون التحكيم الأردني، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الأردن، مجلد 23، عدد 2.
- حنين، عبد الإله، أشكال اتفاق التحكيم (شرط التحكيم ومشاركة التحكيم)، بحث منشور ضمن الملتقى العلمي الثالث بعنوان التحكيم في العقود الإدارية، الاتحاد العربي للقضاء الإداري، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، الكويت، 29-30 / 04 / 2018.
- بو قرط، أحمد، النظام القانوني لاتفاق التحكيم، بحث منشور لدى مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، 2019.
- دياب، محمد أبو عجيبة، اتفاق التحكيم، بحث منشور ضمن الملتقى العلمي الثالث بعنوان التحكيم في العقود الإدارية، الاتحاد العربي للقضاء الإداري، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، الكويت، 29-30 / 04 / 2018.
- الشهير، محمد أحمد، بطلان اتفاق التحكيم في ضوء التشريع البحريني، بحث منشور في مجلة التحكيم، أكت لحل النزاعات، فلسطين، عدد 2، 2021.

#### 4) القوانين والوثائق

- اتفاقية نيويورك المعتمدة من قبل المؤتمر الدبلوماسي للأمم المتحدة في 10 / 06 / 1958، ودخلت حيز التنفيذ في 07 / 06 / 1959.
- قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لعام 1985 مع التعديلات التي اعتمدت في عام 2006.
- قانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000.
- القرار بقانون رقم 8 لسنة 2014 بشأن الشراء العام وتعديلاته.
- قرار مجلس الوزراء رقم 5 لسنة 2014 بنظام الشراء العام وتعديلاته.
- القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976 النافذ بتاريخ 01 / 01 / 1976.
- مجلة الالتزامات والعقود التونسية الصادرة بموجب الأمر المؤرخ في 15 ديسمبر 1906.
- مجلة التحكيم التونسية الصادرة بموجب القانون عدد 42 لسنة 1993 والمؤرخ في 26 أبريل 1993.
- القانون رقم 9 لسنة 1997 المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم 27 لسنة 1994.

## التنظيم القانوني للغة العربية في الجزائر

### Legal regulation of the Arabic language in Algeria

أ.د. نوارة حسين (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر)

Nouara Hocine (Faculty of Law and Political Science, Mouloud Mammeri University, Algeria)

#### Abstract:

The Algerian legislator was interested in establishing the Arabic language as a national language as a right of the citizen and part of his identity, and an aspect of the national character. It is used in international forums and official speeches, where it was constitutionalized as the first official national language, and was organized according to a legal arsenal and generalized, protected, promoted and developed as a language of community communication and the language of administration, education, media and justice.

The legal organization of the Arabic language and its consolidation as the language of the Algerian Republic faced a clash with the reality represented by the linguistic diversity that characterizes the linguistic situation in Algeria and its impact on the field of linguistic interference, so that it produced a linguistic diversity that was invested, so the Arabic language was attached to the Amazigh language as an official language to complete the national identity, and to other foreign languages that justify linguistic pluralism in Algeria.

**Keywords:** Arabic language, legal organization.

### مستخلص:

اهتم المشرع الجزائري بتكريس اللغة العربية كلغة وطنية كحق من حقوق المواطن وجزء من هويته، ومظهر من مظاهر الشخصية الوطنية. تستعمل في المحافل الدولية والخطابات الرسمية، حيث تم دسترتها كلغة وطنية رسمية أولى، وتم تنظيمها بموجب ترسانة قانونية وتعميمها وحمايتها وترقيتها وتطويرها باعتبارها لغة تواصل مجتمعي ولغة الإدارة والتعليم والاعلام والعدالة.

واجه التنظيم القانوني للغة العربية وترسيخها كلغة الجمهورية الجزائرية الاصطدام بالواقع المتمثل في التنوع اللغوي الذي يطبع الوضع اللساني في الجزائر وأثره في مجال التداخل اللغوي، بحيث أفرز تنوعاً لغوياً تم استثماره فتم ارفاق اللغة العربية باللغة الامازيغية كلغة رسمية لاستكمال الهوية الوطنية، وبلغات أخرى أجنبية تبرر التعددية اللغوية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، التنظيم القانوني.

### مقدمة:

كانت اللغة العربية في الجزائر تعبر عن صراع ثقافي متواصل موروث من الحقبة الاستعمارية، فمنذ الاستقلال السياسي واصلت صراعاتها لاستكمال التحرر الثقافي واللغوي لاسترجاع هويتها، مع اعتبار ان اللغة العربية هي أولى هذه العناصر المكونة للهوية<sup>(1)</sup>.

لقد حاولت الجزائر عبر مختلف المحطات التاريخية على تقديس اللغة العربية كلغة دين وعلم وتعامل وبذلك النهوض بها وترسيخها كعمود من أعمدة الشخصية العربية الاسلامية، وسائر المشرع الجزائري هذا التوجه منذ الاستقلال حيث اهتم بتكريس اللغة العربية كلغة وطنية كحق من حقوق المواطن وجزء من هويته، ومظهر من مظاهر الشخصية الوطنية ورمز من رموز سيادة الدولة، تستعمل في المحافل الدولية والخطابات الرسمية لأنها من

<sup>1</sup>- جعلاب كمال، وضع اللغة العربية في الجزائر، بين القانون والواقع، مجلة دراسات وأبحاث، تصدر عن جامعة الجلفة، الجزائر، مجلد 8، عدد 22، 2016، ص4.



اللغات التي تنتمي إلى فصيلة اللغات السامية<sup>(1)</sup>، حيث ظلت صامدة على أحوالها طوال أكثر من 13 قرن<sup>(2)</sup>، وقد تم دسترتها كلغة وطنية رسمية أولى، واهتم بإصدار ترسانة قانونية لحمايتها وترقيتها وتطويرها باعتبارها لغة تواصل مجتمعي ذات بعد وطني أي لغة الإدارة، والتعليم والعدالة والاعلام...الخ.

إنّ اعتبار اللغة العربية لغة وطنية رسمية في ظل الصراع الذي عاشته الجزائر لغوياً وبحكم التعددية اللغوية الناتجة عن الموروث الثقافي والتاريخي من جهة، والموروث الاستعماري من جهة ثانية، أفرز اعتبار اللغة العربية لغة موحدة لا أحادية<sup>(3)</sup>، فرسمية ووطنية اللغة العربية لم يجعل منها اللغة الوحيدة، كما لم يترتب عنه اقضاء باقي اللغات اللسانية أو المتداولة في الجزائر.

### أهمية الموضوع:

يستمد موضوع البحث أهميته من أهمية اللغة العربية باعتبارها ركناً من أركان التنوع الثقافي للبشرية، وإحدى اللغات الأكثر انتشاراً واستخداماً في العالم، ورمز من رموز السيادة في الجزائر، يهتم بالنظر في المكانة التي كرسها المشرع الجزائري للغة العربية في القوانين الجزائرية.

اشكالية البحث: لقد تطرقنا في هذا البحث لدراسة قضية اللغة العربية في جانب تنظيمها القانوني لذلك تساءلنا عن: آليات تنظيم المشرع الجزائري للغة العربية في القانون الجزائري؟

منهجية البحث: للاقترب من الموضوع تطرقنا على ضوء القوانين الجزائرية في اطار دراسة وصفية للمحطات الأساسية السابقة لتكريس اللغة العربية كلغة وطنية رسمية في الجزائر، وتحليلية للقوانين التي اهتمت بتنظيم اللغة العربية ونشرها وتنظيمها وترقيتها، مع الاشارة الى اللغات الأخرى المتداولة في الجزائر.

### المبحث الاول: مكانة اللغة العربية في الجزائر قبل تكريسها كلغة وطنية رسمية

تطورت اللغة العربية عبر العصور، وتأثرت بالقرآن والإسلام، ومرت من عدة مراحل في الجمع والتدوين ووضع قواعد النحو والصرف، وغيرهما من علوم اللغة والبيان، واحتلت مكانة مرموقة بين لغات العالم، حتى أصبحت

<sup>1</sup>- اللغة العربية " لغة سامية يتحدثها أكثر من نصف مليار إنسان عبر العالم، وتحتل الرتبة الرابعة من حيث عدد المتحدثين بها. وتتميز بأنها لغة القرآن، مما يتيح لها فرصة الانتشار والصمود في وجه عوامل الاندثار. يتحدث باللسان العربي أكثر من 550 مليون نسمة حول العالم، نحو 300 مليون منهم تعد العربية لغتهم الأم ونحو 250 مليوناً يتخذونها لغة ثانية، وهي بهذا تحتل المرتبة الرابعة بين لغات العالم في عدد المتحدثين بعد الصينية والإنجليزية والإسبانية"، نقلا عن مقال : اللغة العربية.. أصلها وتاريخها وعدد الناطقين بها، منشور عبر موقع موسوعة عربي، بتاريخ 18/12/2023، مطلع عليه يوم 2024/12/11، 10سا، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023>

<sup>2</sup>- ميساء أحمد أبو شنب، تكنولوجيا تعلم اللغة العربية، في الحلقة الأولى من التعليم الاساسي، ماجستير، تخصص علوم اللغة العربية، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 35.

<sup>3</sup>- محمد حراث، القضية الامازيغية في الجزائر، بين واقع الحال وخطر المأل، عدد خاص حول اللغة العربية خلال الخمسين سنة 1962-2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، 2012، ص 333.

تلقب بلغة الضاد، لكن استقرارها في الجزائر تزعزع مع بداية الاحتلال الفرنسي، فيما يلي نلخص المراحل الأساسية السابقة لتدخل المشرع لتكريس اللغة العربية كلغة وطنية رسمية.

### المطلب الأول: مكانة اللغة العربية قبل وبعد الاحتلال الفرنسي

عانت اللغة العربية في الجزائر في مرحلة الاحتلال الفرنسي بسبب السياسة الممنهجة والمدروسة المدمرة للغة، لاسيما سياسة التجهيل التي ترتب عنها هدم المدارس والمساجد وهجرة العلماء حيث بذل المستعمر مجهوده لتمكين الفرنسية<sup>(1)</sup>

### الفرع الأول: مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي

كانت اللغة العربية في مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر لغة الدين والعلم والثقافة<sup>(2)</sup>، وهذه المرحلة بدأت بعد تعريب الجزائر في الفتوحات الإسلامية، ورغم احتلال الأتراك للجزائر في جزء من تلك المرحلة خلال العهد العثماني ومحاولتهم نشر اللغة التركية، بقيت اللغة العربية هي السائدة، بحيث لم تتمكن اللغة التركية من منافستها<sup>(3)</sup>.

### الفرع الثاني: مرحلة الاستعمار الفرنسي

تأثرت اللغة العربية في مرحلة الاستعمار الفرنسي لاستهدافه مقومات الدولة الجزائرية لا سيما الدين واللغة، حيث كانت السياسة الفرنسية مبنية على احلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في كل مواقع استعمالها<sup>(4)</sup>، حيث تم فتح مدارس فرنسية عملت على جعل اللغة العربية هي اللغة الاجنبية بقانون فرنسي رسمي صدر في 1838 المسمى قانون "Loi de Camille Chantenps" وحاولوا مد تدريس اللغة الفرنسية حتى في المدارس القرآنية بهدف محو كلي للغة العربية.

### الفرع الثالث: مرحلة الاستقلال:

رغم الاستقلال السياسي إلا أن الجزائر في هذه المرحلة عاشت مشكلة الاستعمار الثقافي واللغوي والاقتصادي وإن كان بشكل غير مباشر. فاللغة الفرنسية بقيت موروثاً وأثراً للاستعمار، لذلك رفعت الجزائر شعار الازدواجية

<sup>1</sup> - عبد العلي الودغيري، اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية، مجلة الممارسات اللغوية، تصدر عن مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر، عدد6، 2011، ص100.

<sup>2</sup> - Gilbert grandghillaume, Arabisation et politique linguistique au maghreb, edition maison neuve et la rose, paris, 1983, p17 et plus.

<sup>3</sup> - محمد فريجة، اللغة العربية في قوانين الدولة الجزائرية، عدد خاص حول اللغة العربية خلال الخمسين سنة 1962-2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، 2012، ص398.

<sup>4</sup> - سليمان مسعودة، المسألة اللغوية في الجزائر وتحديات العولمة، عدد خاص حول اللغة العربية خلال الخمسين سنة 1962-2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، 2012، ص65.

اللغوية على أساس أنها بحاجة إلى لغة أجنبية أو عدة لغات أجنبية للاستفادة من خبرات العالم الخارجي ولاكتساب المعارف والعلوم<sup>(1)</sup>. وهو ذات المذهب المطبق في الجزائر حالياً، لأن الجزائر تعتبر حالياً اللغة الانجليزية كلغة علم وتعلم، ولغة التواصل والتفتح في عصر العولمة لأنها لغة العالم.

وبذلك عُرِفَت هذه المرحلة بالفاشلة في تحقيق الاستقلال اللغوي والثقافي، كما أنها تميزت بكون النخبة من جيل الاستقلال كانت ناطقة باللغة الفرنسية كلغة أولى ومكون من مكوناتها المهنية. ومن ثمة ترتب عن ذلك دفاعها عن اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية الامر الذي أفرز عرقلة تعميم اللغة العربية.

### المطلب الثاني: مرحلة التكريس الفعلي للغة العربية كلغة وطنية رسمية

في هذه المرحلة وبعد ان تأكدت الدولة الجزائرية من أن الموروث اللغوي والثقافي الفرنسي بعد الاستقلال بقي طاغياً، قامت بدسترة اللغة العربية مؤكدة أنها اللغة الوطنية الرسمية للدولة، وقررت التوجه نحو التكريس القانوني الفعلي لمقومات اللغة العربية من خلال استعجال احداث تغييرات واصلاحات في المنظومة في شكلها العام، من جهة بدسترة مبدأ رسمية ووطنية اللغة العربية، ومن جهة ثانية عرفت المرحلة صدور ترسانة قانونية لتفعيل دستورية اللغة وتكريسها في ارض الواقع، أما من جهة ثالثة فقد استكملت الجزائر قراراتها المرتبطة باللغة بإنشاء جملة من الهياكل الادارية مختصة لتنمية وترقية اللغة العربية.

### الفرع الاول: دسترة اللغة العربية لغة الجمهورية الوطنية والرسمية:

بعد الاتفاق على اعتبار اللغة العربية من عناصر الهوية الوطنية ارتقت الى مصاف المبادئ العليا للدولة والمجتمع. وأصبحت قيمة دستورية وتعبر عن السيادة الوطنية بحيث تم دسترتها كأحد المقومات الأساسية للدولة<sup>(2)</sup>. تنج عن تلازم منطقي وتاريخي بين اللغة والوطنية. حيث نص أول دستور جزائري صدر في 1963 في المادة 5 منه على أنه: "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة". كما أضاف المؤسس الجزائري في المادة 76 المتعلقة بالأحكام الانتقالية أنه: "يجب تحقيق التعريب في أقرب وقت... بيد أنه خلافاً لأحكام هذا القانون، يجوز استعمال اللغة الفرنسية مؤقتاً الى جانب اللغة العربية"، وبذلك تم مواصلة التعامل باللغة الفرنسية من باب التأقيت، لكن للأسف الى يومنا هذا لم يتم التوقف عن استعمالها بحيث تعتبر من اللغات الأجنبية الاكثر تداولاً في الجزائر.

وأكدت دستورية اللغة العربية كل من المادة 3 من دستور 1976 والمادة 3 من دستور 1989 والمادة 3 من دستور 1996 والمادة 3 من دستور 2020.

<sup>1</sup>- سليمان مسعود، المرجع نفسه، ص 66.

<sup>2</sup>- جعلاب كمال، المرجع السابق، ص 2.

## الفرع الثاني: القوانين المفعلة للغة العربية كلغة وطنية رسمية في الجزائر:

بعد دسترة اللغة العربية، قام المشرع الجزائري بتنظيم جذري لمقوماتها، وكذا تعميم استخدامها في كل المجالات، وانطلق من ارساء منظومة جديدة مبنية على سياسة التعريب<sup>(1)</sup>. مع العلم أن التعريب كان هدفا ثوريا Un objectif révolutionnaire حيث بدأت جبهة التحرير الوطني للتخطيط للتعريب قبل الاستقلال تحت شعار "الثقافة الجزائرية وطنية وثورية وعلمية، ودورها الثقافي الوطني يتأسس باسترجاع اللغة العربية لمكانتها وكرامتها"<sup>(2)</sup>. بحيث عندما اندلعت الثورة سنة 1954 كانت عملية التعريب احدى المسائل المهمة وتوالت عملية التعريب بعد الاستقلال واتجهت نحو:

- ❖ تعريب التعليم،
- ❖ تعريب الادارة،
- ❖ تعريب القضاء<sup>(3)</sup>،
- ❖ تعريب الاعلام<sup>(4)</sup>.

وقد صدرت ترسانة قانونية أي مجموعة معتبرة من القوانين الجزائرية تجسد من خلالها دخول الجزائر في مرحلة التفعيل والتطبيق للتعريب بهدف الوصول الى تعميم اللغة العربية وشموليتها. ومن أهمها الامر رقم 92-68 المؤرخ في 1968/04/26 ينص على اجبارية معرفة اللغة العربية على الموظفين ومن يماثلهم<sup>(5)</sup>، وبذلك نظمت الدولة دروساً باللغة العربية لجميع الموظفين لتعريبهم<sup>(6)</sup>.

كما أنشأت مكتب للترجمة على مستوى الوزارات لترجمة الوثائق والنصوص الرسمية والادارية للعربية بتاريخ 1969/02/8، وصدر الامر رقم 20-70 المؤرخ في 1970/02/19 يتضمن وجوب استعمال اللغة العربية في تحرير

<sup>1</sup> - للتفصيل في مسألة التعريب ينظر: أحمد بن نعمان التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص239.

<sup>2</sup> - نقلا عن: كتاب نصيرة، التعريب في الادارة الجزائرية من الاستقلال الى الان، مجلة دراسات وأبحاث، تصدر عن جامعة الجلفة، الجزائر، مجلد 8، عدد22، 2016، ص53.

<sup>3</sup> -ان أول تجربة لتعريب القضاء كانت في مجلس قضاء بشار سنة 1966. ينظر: أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق في الجزائر والعالم العربي، المرجع السابق، ص453.

<sup>4</sup> - صدرت جريدة الشعب كأول جريدة عربية في الجزائر بأول عدد بتاريخ 1962/12/12، وتأسست أول قناة للبحث الاذاعي بالعربية. نقلا عن: صاحبي دليلة، عوائق استعمال اللغة العربية في الجزائر، عدد خاص حول اللغة العربية خلال الخمسين سنة 1962-2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، 2012، ص 170

<sup>5</sup> - الامر رقم 92-68 المؤرخ في 1968/04/26، يتضمن اجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم، ج.ر. عدد36 مؤرخة 3ماي 1968.

<sup>6</sup> - نقلا عن: كتاب نصيرة، المرجع السابق، ص457.

جميع وثائق الحالة المدنية<sup>(1)</sup>، ينص في المادة 37 منه على استعمال اللغة العربية في تحرير كل الوثائق، مستعينين بالترجمة. وبالفعل لا يتم في الجزائر التعامل بالوثائق الرسمية المكتوبة بغير اللغة العربية الا بعد ترجمتها.

وهو الحكم الساري المفعول لغاية اليوم، حيث نص المشرع الجزائري في قانون الاجراءات المدنية والادارية رقم 09-08 المؤرخ في 25 فيفري 2008 في نص المادة 8 على أنه: "يجب أن تتم الاجراءات والعقود القضائية للعرائض والمذكرات باللغة العربية تحت طائلة عدم القبول ويجب أن تقدم الوثائق والمستندات باللغة العربية أو مصحوبة بالترجمة الرسمية..."<sup>(2)</sup>.

وبذلك تم التعريب المكثف للإدارة في مرحلة ما بين 1970-1980، لتنتقل بصدور القانون رقم 05-91 المؤرخ في 19/01/1991 يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية<sup>(3)</sup> للوصول الى هدف شمولية تعميم استعمال اللغة العربية، وعلى سبيل المثال نصّ في المادة 18 منه على تعريب الاعلام.

كما وردت نصوص في مجالات كثيرة تدعم استعمال اللغة العربية كلغة أولى لا سيما المرسوم رقم 63-76 المؤرخ في 25/03/1976 المتعلق بتأسيس السجل العقاري<sup>(4)</sup> الذي نص في المادة 100 منه على أنه تمنع المحافظة العقارية من اشهارها إذا كانت محررة بغير اللغة العربية، ونص المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، في المادة 65 منه على أنه: "يحجر اعلان طلب العروض باللغة العربية وبلغة أجنبية واحدة..."<sup>(5)</sup>.

كما نصت كذلك المادة 6 من القانون العضوي 16-12 المؤرخ في 25/08/2016، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة وعملهما على أنه: "تجري أشغال البرلمان ومناقشته ومداولاته باللغة العربية"<sup>(6)</sup>.

### الفرع الثالث: انشاء هياكل ادارية مختصة لتنمية وترقية اللغة العربية

لقد أنشأ المشرع الجزائري مجموعة من الهياكل الادارية مختصة لتنمية وترقية وتطوير اللغة العربية والسهر على تطبيق كل القوانين المرتبطة باللغة العربية في الجزائر ومن بينها:

<sup>1</sup>- الامر رقم 70-20 المؤرخ في 19/02/1970 يتضمن وجوب استعمال اللغة العربية في تحرير جميع وثائق الحالة المدنية، ج.ر. عدد 21، مؤرخة في 27 فبراير 1970.

<sup>2</sup>- قانون رقم 09-08 مؤرخ في 25 فيفري 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر. عدد 21، مؤرخة في 23 أبريل 2008.

<sup>3</sup>- القانون رقم 05-91 المؤرخ في 19/01/1991 يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، معدل ومتمم، ج.ر. عدد 03.

<sup>4</sup>- المرسوم رقم 63-76 المؤرخ في 25/03/1976 المتعلق بتأسيس السجل العقاري، ج.ر. عدد 85.

<sup>5</sup>- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج.ر. عدد 50، ملغى بالقانون رقم 12-23 المؤرخ في 05/08/2023، ج.ر. عدد 51.

<sup>6</sup>- القانون العضوي 16-12 المؤرخ في 25/08/2016، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة وعملهما، ج.ر. عدد 50 صادرة في 28/08/2016.

## أولاً- المجمع الجزائري للغة العربية

تم انشاؤه بموجب القانون رقم 86-10 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بإنشاء المجمع الجزائري للغة العربية<sup>(1)</sup>، كهيئة وطنية ذات طابع علمي ثقافي أهدافه خدمة اللغة العربية واثرائها وتنميتها وترقيتها وتطويرها والمحافظة على سلامتها ومواكبتها للعصر.

## ثانياً- الهيئة الوطنية التنفيذية

نص القانون رقم 91-05 المؤرخ في 19/01/1991 الذي يتضمن تعميم استعمال اللغة السالف الذكر في المادة 23 منه على انشائها كهيئة وطنية تنفيذية على مستوى رئاسة الحكومة تتكفل بمتابعة تطبيق القانون المتضمن تعميم اللغة العربية.

## ثالثاً- المجلس الاعلى للغة العربية

لقد نص الامر رقم 96-30 يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية المعدل والمتمم للقانون رقم 91-05 المؤرخ في 19/01/1991<sup>(2)</sup> على انشاء المجلس الاعلى للغة العربية في المادة 5 منه، ينشط على مستوى رئاسة الحكومة كهيئة وطنية تنفيذية يتكفل بالسهل على تنفيذ القانون المتضمن تعميم اللغة العربية ومتابعة سياسة التعريب. حيث وردت صلاحياته في المرسوم الرئاسي رقم 98-226 المؤرخ في 11/07/1998، ليقوم بترقية استعمال اللغة العربية وحمايتها.

## رابعاً- مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية

نشأ مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-447<sup>(3)</sup>، خلفاً لمعهد العلوم اللسانية والصوتية ولوحدة البحث في علوم اللسان والتبليغ اللغوي، هدفه ترقية اللغة واللسانيات، والنهوض بمستوى اللغة العربية<sup>(4)</sup>

## المبحث الثاني: اللغة العربية لغة موحدة لا أحادية في الجزائر "التعددية اللغوية"

تعتبر الجزائر من الدول العربية التي تعرف التعددية اللغوية بحكم التنوع اللغوي الذي يطبع الوضع اللساني في الجزائر، حيث بالإضافة للغة العربية التي تعتبر كلغة وطنية رسمية وجزء من الهوية، ومظهر من مظاهر

<sup>1</sup> - القانون رقم 86-10 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بإنشاء المجمع الجزائري للغة العربية، ج.ر عدد 34، مؤرخة في 20 أوت 1986.

<sup>2</sup> - الامر رقم 96-30 يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية المعدل والمتمم للقانون رقم 91-05 المؤرخ في 19/01/1991، ج.ر. عدد 81، مؤرخة 1996/12/22.

<sup>3</sup> - المرسوم التنفيذي رقم 91-447، يتضمن انشاء مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية ج.ر عدد 66.

<sup>4</sup> - محمد فريجة، المرجع السابق، ص 419.

الشخصية الوطنية، تستعمل في المحافل الدولية والخطابات الرسمية، أي لغة موحدة للجمهورية إلا أنها ليست الوحيدة<sup>(1)</sup>. فإن اللغة الأمازيغية لغة متأصلة<sup>(2)</sup> في تاريخ الجزائر على أنها لغة الام في كل المغرب العربي وفي شمال افريقيا كلغة تداول وتواصل، كما نجد اللغة الفرنسية كلغة لسانية كثيرة التداول في المجتمع الجزائري فقد فرضها المستعمر بطرق مدروسة وممنهجة جعلت منها متجذرة في الجزائر لدرجة أصبحت فيها لغة مؤصلة في المعاملات، وكذا اللغة الانجليزية التي أصبحت حالياً اللغة الاجنبية الأكثر استعمالاً في مجالات البحث العلمي كلغة علوم<sup>(3)</sup>.

### المطلب الاول: اللغة الأمازيغية لغة رسمية ثانية

يعد قرار ترسيخ الأمازيغية لغة رسمية<sup>(4)</sup> نقلة نوعية في تعامل السلطة مع المطلب الأمازيغي. ويدخل هذا القرار في سياق تطور سياسي شامل، سياسياً تعود المسألة البربرية إلى الأربعينيات من القرن 20، لذا يعتبر الإقرار الدستوري بأن اللغة الأمازيغية لغة ثانية رسمية مجرد استكمال لما هو حاصل في الواقع وفي الممارسة المؤسسية وان كان واقعياً نقلة في مجال التعددية اللغوية- لأنها أحد مقومات الهوية الوطنية على قدم المساواة مع العربية والإسلام، بل وقيمة مضافة بما تشمله من جميع الأرصدة اللسانية الموجودة عبر التراب الوطني. ومن الأهمية بمكان أن نشير الى أنّ ترسيم ودسترة الأمازيغية كلغة رسمية معيارية فصيحة تشمل كل اللّهجات لم يؤثر على مكانة اللغة العربية كلغة وطنية رسمية في الجزائر.<sup>(5)</sup>

### الفرع الاول: دسترة اللغة الأمازيغية في الجزائر

كرس الدستور الجزائري لسنة 1996 اللغة الأمازيغية، حيث تم ترسيمها ودسترتها في ظل مسارها وسياستها نحو استكمال الهوية الوطنية، وذلك بموجب المادة 4 التي نصت على أنه: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية. تعمل الدولة لرفقتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني..."<sup>(6)</sup>، وبذلك ارتقت اللغة

<sup>1</sup>- محمد حراث، المرجع السابق، ص 333.

<sup>2</sup> - مقورة مفيدة، اللغة الأمازيغية في الجزائر: دراسة في سياسات الترسيم وتأثيرها في مسار استكمال الهوية الوطنية، مجلة البدر، تصدر عن جامعة بشار، الجزائر، عدد6، مجلد10، 2018، ص 631.

<sup>3</sup> - تجدر الإشارة في هذا الصدد الى تأييد فكرة خولة طالب الابراهيمي عندما قالت عندما قالت أن الوضع في الجزائر معقد.

VOIR : Khaoula Taleb Alebrahimi, les algériens et leur langue, 2eme, eddition, Dar El-hikma, Alger, 1997, p170.

<sup>4</sup> - يقصد باعتبار اللغة رسمية هو: أن تكون لغة الادارة والخطاب السياسي ولغة الاجتماعات أي لغة الاداء، والتداول في كل الهياكل الداخلية والخارجية للدولة وفي الهيئات الادارية والحكومية والوزارية... الخ.

ينظر: صالح بلعيد، في المواطنة اللغوية، وأشياء أخرى، دار هومة للطباعة والنوزيع، 2008، الجزائر، ص 22، 21.

<sup>5</sup> - عبد النور بن عنتر، تداعيات ترسيم الأمازيغية لغة وطنية في الجزائر، مقال منشور على قناة الجزيرة نت، في 03/10/2024 مطلع عليه 15/01/2025،

<https://www.aljazeera.net/opinions/2004>

<sup>6</sup> - قانون رقم 01-16، مؤرخ في 06/03/1996، يتضمن التعديل الدستوري، ج ر عدد 14، لسنة 1996.



الامازيغية لمبدأ دستوري، ومن النظام العام لا يجوز المساس بها، فضلا عن أنها واحدة من أهم العناصر الثقافية التي تميز الجزائر.

وقد تم ادراج اللغة الأمازيغية لتجسيد رسميتها ميدانيا في التعليم والاعلام والاذاعات، والنشرات الإخبارية وفي التلفزيون الوطني. حيث تهتم المحافظة السامية للأمازيغية التي تم انشاؤها بتاريخ 27 ماي 1995، بترقية وإدماج اللغة والثقافة الأمازيغية في النسيج التنموي والاجتماعي الجزائري. وبذلك تم إضافة البعد الأمازيغي باعتباره أحد المقومات الأساسية للهوية الجزائرية إلى جانب الإسلام والعروبة. كما تكتب الأمازيغية بحروف التيفيناغ الجديدة التي تبنتها الأكاديمية البربرية بباريس وفقاً للتيفيناغ القديمة التي يستعملها الطوارق.

### الفرع الثاني: اللغة الامازيغية لغة الام في الجزائر

تعتبر اللغة الامازيغية أصالة عن عمق التاريخ وتنوع الثقافات التي تعايشت على هذه الأرض منذ آلاف السنين. ولا تعتبر مجرد وسيلة تواصل بين الأفراد، بل رمز للهوية الأمازيغية التي ظلت حية رغم كل التحديات<sup>(1)</sup> التي واجهتها عبر العصور كأقدم اللغات في شمال إفريقيا، حيث تعود جذورها إلى حقب تاريخية سبقت الفتوحات الإسلامية بفترات طويلة. تنتشر بين مختلف القبائل الأمازيغية التي استوطنت مناطق واسعة من الجزائر الحالية، فكانت وسيلة أساسية للتواصل بين شعوب متنوعة تحكمها ثقافات وعادات مختلفة ومن بينها الجزائر، حافظت على اللغة الأمازيغية كرمز يجمعها.<sup>(2)</sup>

تتميز اللغة الأمازيغية في الجزائر بتنوعها الكبير من حيث اللهجات المستخدمة بمختلف المناطق. مما يعكس تنوعا ثقافيا وحضاريا، يتحدث بها ما يزيد عن 10 ملايين شخص موزعين عبر عدة مناطق في البلاد. من بين أبرز هذه اللهجات نجد القبائلية في منطقة القبائل الكبرى والصغرى، الشاوية في منطقة الأوراس، التارقية التي ينطق بها الطوارق بالجنوب الجزائري، المزابية في منطقة وادي ميزاب وتتميز بارتباطها بالثقافة الإباضية. والشناوة في منطقة شرشال، وهناك مجموعة بربرية أخرى قرب مدينة ندرومة على الحدود مع المغرب، ورغم هذا التنوع الكبير، فإن جميع اللهجات الأمازيغية تشترك في أصول لغوية مشتركة.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> - « La langue est une structure qui résiste fortement au changement »

- Voir Pierrette Thibault, Diverses facettes de l'insécurité linguistique, liège, Belgique, édition de luniversité, 2010, p65.

<sup>2</sup> - راجع مقال حول: الجزائر.. اللغة الأمازيغية بين الهوية الثقافية وتحديات الاستدامة، مطلع عليه يوم 2024/12/11، منشور في موقع اخباري متخصص، عبر الرابط: <https://tahwaspresse.dz>

<sup>3</sup> - "بعد الاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية، انطلقت العديد من المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز مكانتها وحمايتها من الاندثار. قامت الأكاديمية الجزائرية للغة الأمازيغية بوضع قواعد موحدة للغة، ما سهل استخدامها في الإعلام والتعليم. كما تم إنشاء العديد من القنوات التلفزيونية والإذاعية التي تبث باللغة الأمازيغية، مما ساهم في نشر اللغة وتعريف الأجيال الجديدة بها".  
نقلا عن: مقال الجزائر.. اللغة الأمازيغية بين الهوية الثقافية وتحديات الاستدامة، السالف الذكر.



## المطلب الثاني: اللغات الأجنبية في الجزائر

إنّ مجهودات الدولة عجزت عن فرض اللغة العربية الوطنية مع الأمازيغية الرسمية وحدهما إذ أن القوى الجاذبة لها تقابلها قوى طاردة تفرض اللغات الأجنبية بحجة أنها لغات العلم والمعرفة بل وتهدد اللغتين العربية والأمازيغية معاً، وبذلك عرفت الجزائر التعددية اللغوية، أو الازدواج اللغوي.

لقد اختلف اللسانيون بخصوص المقصود بالازدواج اللغوي كمصطلح فاعتبره بعضهم أنه يطلق في حالة وجود مستويين لغويين في بيئة لغوية واحدة، أي لغة للتواصل اليومي ولغة للأدب والعلم والفكر، بينما يطلقه آخرون على حالة وجود لغتين مختلفتين الأولى وطنية والثانية أجنبية في آن واحد كحالة الجزائر التي تتميز بوجود أكثر من ثلاث لغات ذات الاستعمال المكثف.

### الفرع الأول: اللغة الفرنسية

تعايشت اللغة الفرنسية مع اللغة العربية، كلغة لسانية مؤصلة في التعليم والمعاملات منذ الاستقلال وكانت منافسة لها، حيث خلفت الثورة الفرنسية كموروث لها جزائريين ناطقين باللغة الفرنسية كانوا يلقبون بالفرونكوفونيين، تعلموا وتكونوا في المدارس الفرنسية، وبذلك كان الجزء المهم وهم النخبة ناطقة باللغة الفرنسية مما ترتب عنه أنه رغم الاستقلال بقيت اللغة الفرنسية تفرض نفسها في الإدارات والمرافق العمومية حيث تعتبر لغة شبه رسمية في الجزائر<sup>(1)</sup>، وتواصلت الأمور على ذلك في البداية بسبب صعوبة التحول المباشر والتعريب الكلي، وبعد ذلك بسبب قبول تعايش اللغة العربية مع الفرنسية لا سيما عندما تأسست اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في 2000/05/13 لأنها دعت إلى أولوية اللغة الفرنسية كلغة أجنبية في الجزائر، الحال إلى يومنا هذا بحيث تعتبر لغة تعليم بامتياز خاصة في الجامعات، وإن كان التوجه الأخير للسلطات الجزائرية هو تبني اللغة الانجليزية كلغة أجنبية أولى في الجزائر.

### الفرع الثاني: اللغة الانجليزية كلغة علوم في الجزائر

تُعد قرارات الدولة الجزائرية بخصوص استقبال اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية رئيسية، وتوسيع تعليمها في المدارس الجزائرية والجامعات رغم طبيعتها التعليمية، أحدث حلقة في سلسلة تطورات الصراع اللغوي الوطني طويل الأمد، حيث يعتبر تعليم اللغة الانجليزية خيار استراتيجي في سياسة التعليم الجديدة للبلاد، لا سيما وقد أصبحت اللغة الإنجليزية هي اللغة الأكثر انتشاراً في العالم، وتمثل غالبية المحتوى على الإنترنت وتظل لغة مشتركة في الأعمال والعلوم.

<sup>1</sup> - محمد الامين خلادي، التعدد اللغوي في الجزائر، مجلة دراسات في العلوم الانسانية، 2015، ص 7 وما بعدها.

وقد تحولت كل الدول الأفريقية إلى اللغة الإنجليزية كقرار سياسي استراتيجي، على سبيل المثال دولة مالي عدلت دستورها لإزالة الفرنسية من قائمة اللغات الرسمية.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ اللغة الإنجليزية هي أساس جميع لغات البرمجة، جميع المصطلحات والاختصارات من اللغة الإنجليزية... كما أنّ جميع المنشورات العلمية الشهيرة باللغة الإنجليزية و90٪ من موارد الإنترنت أيضاً باللغة ذاتها، فيما تستخدم الجامعات المرموقة في العالم اللغة الإنجليزية، كما انها اليوم لغة التجارة والأعمال، والعلوم والتكنولوجيا، وصناعة المعلومات والترفيه، والسفر والسياحة، وثقافة الشباب... حيث 1.2 مليار شخص يتحدث اللغة الإنجليزية، وحوالي 90 دولة تعتبر اللغة الإنجليزية إما لغة ثانية أو تُدرّسها على نطاق واسع.<sup>(1)</sup>

#### خاتمة:

في الأخير، نخلص القول إلى أنّ المشرع الجزائري بذل ولازال يبذل المجهودات من أجل ترسيخ اللغة العربية من خلال النصوص القانونية التي أصدرها لتكريس اللغة العربية كلغة رسمية وطنياً، فضلاً عن أنها كانت لغة الثورة المجيدة، حيث تدرج عبر مختلف المحطات التاريخية منذ بداية سياسة التعريب في نشرها وتعميمها وترقيتها وتطويرها، لاسيما من خلال إنشاء مؤسسات لغوية اختصت بالإشراف على اللغة العربية.

الآن أنه تجدر الإشارة بعد تقييم الوضع إلى أننا لا نجد للغة العربية المكانة المستحقة أو المخطط لها قبل وبعد الاستقلال، فلم يتم النهوض بها على مستوى كل المنطقة العربية لتكون لغة تواصل وتعليم وبحث علمي، وهذا رغم اعتبار اللغة العربية ركناً من أركان التنوع الثقافي للبشرية، ورمز من رموز السيادة في المنطقة العربية، ومكون للشخصية العربية، وإحدى اللغات الأكثر انتشاراً واستخداماً في العالم، يحتفل بها العالم في اليوم العالمي للغة العربية في الثامن عشر من شهر ديسمبر من كل عام الموافق لصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1973 لتكون اللغة العربية لغة رسمية سادسة في منظمة الأمم المتحدة. بحيث كل هذا يحتسب لها كمكسب دون أن يرقمها إلى مصاف اللغات التي فرضت نفسها في مجالات العلوم والتكنولوجيا لتكون منافسة لها بامتياز.

إنّ الأشكال الأولى الذي طالما واجهته اللغة العربية في مواجهة اللغات الأجنبية المنافسة هي المغالطات المنتشرة بخصوص عدم اعتبارها لغة علم أو لغة تكنولوجيا عبر كل المنطقة العربية، والتركيز على اللغات الأجنبية كلغات العلم.

<sup>1</sup> - كمال بداري، لماذا اللغة الإنجليزية؟ وأين نحن منها ولنصل إلى أين بعد ذلك؟، مقال منشور بتاريخ 2022/08/03 مطلع عليه بتاريخ 2025/01/16، 1سا، على الرابط: <https://algeriemaintenance.dz/2022/08>

إنّ مقارنة اعتبار اللغات الأجنبية كالإنجليزية حالياً كلفة حية عالمية للبحث العلمي قد دعمته اشكالية عقدة النقص التي يعاني منها أبناء الامة العربية، والراجع لافتقارهم للكرامة القومية، لأنه رغم اقتناعهم بأنها لغة القرآن ولغة الاصاله الوطنية ولغة الثقافة العريقة ولغة الام التي لا يجوز التنازل عنها إلا أنها لم ترتقي لتكون اللغة الوحيدة، لاقترانها بلغات أجنبية منافسة في مجال العلم والتكنولوجيا.

إن اشكالية تظلم وتمييز اللغة العربية في السنوات الاخيرة، وتغييها في مجال العلوم والتكنولوجيا اصطدم فعلا بواقع الصعوبات التي تواجهها في مجارة اللغات الأخرى من جانب المصطلحات العلمية الذي ترتب عنه مرة أخرى مغالطة عدم قدرتها على مواكبة حاجات العصر في العلوم وبذلك الحاجة الى التحول إلى لغات أخرى أجنبية. إنّ مواجهة الوضع يتطلب ثورة لغوية لإعادة احياء مكانة اللغة العربية والنهوض بها وتفعيل دور المؤسسات اللغوية المطالبة بترقيتها وتطويرها في المنطقة العربية بأكملها.

وكتوصيات لبحثنا نتقدم بما يلي:

- على المؤسسات اللغوية البحث عن الحول المناسبة لتذليل الصعوبات التي تواجهها اللغة العربية لمواكبة واستيعاب المستجدات العلمية، والرقى بها لتكون لغة العلوم كما كانت.
- العمل على توصيل المستجدات في مجال البحث العلمي باللغة العربية الوطنية.
- العمل على استعادة مكانة اللغة في قلوب أبنائها بزراعة قناعة أنها لغة ثقافة وعلم وتكنولوجيا، والعمل على تجسيد ذلك فعلا في أرض الواقع. من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين لأن جذور المشكل عريقة تتطلب ارادة قوية للتغيير إن لم نقل ثورة.

قائمة المراجع:

-باللغة العربية:

أولا- الكتب:

1- أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق في الجزائر والعالم العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

2- صالح بلعيد، في المواطنة اللغوية، وأشياء أخرى، دار هومة للطباعة والتوزيع، 2008.

ثانيا- الرسائل الجامعية:

1- ميساء أحمد أبو شنب، تكنولوجيا تعلم اللغة العربية، في الحلقة الاولى من التعليم الاساسي، ماجستير، تخصص علوم اللغة العربية، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

### ثالثا-المقالات :

1. جعلاب كمال، وضع اللغة العربية في الجزائر، بين القانون والواقع، مجلة دراسات وأبحاث، تصدر عن جامعة الجلفة، الجزائر، مجلد 8، عدد 22، 2016.
  2. محمد حراث، القضية الامازيغية في الجزائر، بين واقع الحال وخطر المأل، عدد خاص حول اللغة العربية خلال الخمسين سنة 1962-2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، 2012.
  3. محمد فريحة، اللغة العربية في قوانين الدولة الجزائرية، عدد خاص حول اللغة العربية خلال الخمسين سنة 1962-2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، 2012.
  4. مقورة مفيدة، اللغة الامازيغية في الجزائر: دراسة في سياسات الترسيم وتأثيرها في مسار استكمال الهوية الوطنية، مجلة البدر، عدد 6، مجلد 10، 2018.
  5. محمد الامين خلادي، التعدد اللغوي في الجزائر، مجلة دراسات في العلوم الانسانية، 2015.
  6. سليمان مسعودة ، المسألة اللغوية في الجزائر وتحديات العولمة، عدد خاص حول اللغة العربية خلال الخمسين سنة 1962-2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، 2012.
  7. عبد العلي الودغيري، اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية، مجلة الممارسات اللغوية، تصدر عن مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر.
  8. كتاب نصيرة، التعريب في الادارة الجزائرية من الاستقلال الى الان، عدد خاص حول اللغة العربية خلال الخمسين سنة 1962-2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، 2012.
  9. صاحبي دلييلة، عوائق استعمال اللغة العربية في الجزائر، عدد خاص حول اللغة العربية خلال الخمسين سنة 1962-2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، 2012.
  10. كمال بداري، لماذا اللغة الانجليزية؟ وأين نحن منها ولنصل إلى أين بعد ذلك؟، مقال منشور بتاريخ 2022/08/03 مطلع عليه بتاريخ 2025/01/16، 10 سا، على الرابط: <https://algeriemaintenant.dz/>
  11. الجزائر.. اللغة الأمازيغية بين الهوية الثقافية وتحديات الاستدامة، مطلع عليه يوم 2024/12/11، منشور في موقع اخباري متخصص، عبر الرابط: <https://tahwaspresse.dz/>
  12. اللغة العربية.. أصلها وتاريخها وعدد الناطقين بها، منشور عبر موقع موسوعة عربي، بتاريخ 2023/12/18، مطلع عليه يوم 2024/12/11، 10 سا، على الرابط <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023>
- رابعا- النصوص القانونية:
1. الامر رقم 68-92 المؤرخ في 26/04/1968 ، يتضمن اجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم، ج.ر. عدد 36 مؤرخة 3 ماي 1968.

2. الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19/02/1970 يتضمن وجوب استعمال اللغة العربية في تحرير جميع وثائق الحالة المدنية، ج.ر. عدد 21، مؤرخة في 27 فبراير 1970.
3. المرسوم رقم 76-63 المؤرخ في 25/03/1976 المتعلق بتأسيس السجل العقاري، ج.ر. عدد 85.
4. القانون رقم 86-10 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بإنشاء المجمع الجزائري للغة العربية، ج.ر. عدد 34، مؤرخة في 20 أوت 1986
5. القانون رقم 91-05 المؤرخ في 19/01/1991 يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، معدل ومتمم، ج.ر. عدد 03.
6. قانون رقم 16-01، مؤرخ في 06/03/1996، يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر. عدد 14، مؤرخة 07/03/1996.
7. المرسوم التنفيذي رقم 91-447، يتضمن انشاء مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية ج.ر. عدد 66.
8. الأمر رقم 96-30 يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية المعدل والمتمم للقانون رقم 91-05 المؤرخ في 19/01/1991، ج.ر. عدد 81، مؤرخة 22/12/1996.
9. قانون رقم 08-09 مؤرخ في 25 فيفري 2008، يتضمن قانون الاجراءات المدنية والادارية، ج.ر. عدد 21 لسنة 2009.
10. القانون العضوي 16-12 المؤرخ في 25/08/2016، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة وعملهما، ج.ر. عدد 50 صادرة في 28/08/2016.
11. المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن قانون الصفقات العمومي وتفويضات المرفق العام، ج.ر. عدد 50، ملغى بالقانون رقم 23-12 المؤرخ في 05/08/2023، ج.ر. عدد 51.

- المراجع باللغة الاجنبية:

1. Khaoula Taleb Alebrahimi, les algériens et leur langue, 2eme, eddition, Dar El-hikma, Alger, 1997.
2. Pierrette Thibault, Diverses facettes de l'insécurité linguistique, liège, Belgique, édition de l'université, 2010.
3. - Gilbert grandghillaume, Arabisation et politique linguistique au maghreb, edition maison neuve et la rose, paris, 1983



## Legal language Between the analysis methodology & controls the interpretation

### اللغة القانونية بين منهجية التحليل وضوابط التفسير

Dr. Nabila Abdel Fattah keshty (Faculty of Law-Menoufia University, Egypt)

د. نبيلة عبد الفتاح قشطي (كلية الحقوق - جامعة المنوفية، مصر)

#### مستخلص:

تُعدّ اللغة القانونية أداةً أساسيةً في صياغة التشريعات وإصدار الأحكام القضائية، إذ تعتمد الأنظمة القانونية على نصوصٍ مكتوبةٍ بعنايةٍ لتحقيق العدالة وضمان استقرار العلاقات بين الأفراد والدولة. وتتميز هذه اللغة بخصائص دقيقة تهدف إلى تجنب الالتباس وسوء الفهم. إلا أن الطبيعة التقنية والمعقدة للمصطلحات القانونية قد تؤدي أحياناً إلى غموضٍ أو تداخلٍ في المعاني، مما يستدعي اللجوء إلى التفسير لضمان تطبيق النصوص تطبيقاً صحيحاً.

تكمن أهمية البحث في أن عدم وضوح بعض النصوص القانونية أو اختلاف تفسيرها قد يؤدي إلى تباين في التفسير القضائي، مما يهدد استقرار الأحكام ويؤثر على تحقيق العدالة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تفسير النصوص القانونية وفق ضوابط محددة تضمن الاتساق بين النصوص المختلفة وتحد من التأويل غير المنضبط.

يهدف هذا البحث إلى تحليل اللغة القانونية من حيث بنيتها وخصائصها، مع التركيز على دراسة ضوابط التفسير القانوني لضمان الوصول إلى المعنى الصحيح للنصوص وتطبيقه عملياً، كما يسعى إلى مقارنة أساليب التفسير بين النظم القانونية العربية والغربية، لتقديم رؤية متكاملة حول كيفية التعامل الفعال مع النصوص القانونية.

كما تتناول الدراسة حلولاً عملية للتغلب على تحديات الغموض اللغوي، مثل تطوير أدوات متخصصة في التفسير القانوني، وتدريب القضاة والمحامين على قواعد التفسير. ويأمل البحث من خلال هذا التحليل أن يساهم في تحقيق الاستقرار القضائي الذي يعزز العدالة والثقة في النظام القانوني.

الكلمات المفتاحية: التفسير القانوني؛ تحقيق العدالة؛ تفسير النصوص المتعارضة؛ التفسير.

## ABSTRACT:

Legal language is an essential tool in drafting legislation and issuing judicial rulings, as legal systems rely on carefully written texts to achieve justice and ensure stability in relations between individuals and the state, This language has subtle characteristics that aim to avoid confusion and misunderstanding, However, the technical and complex nature of legal terms may sometimes lead to ambiguity or overlapping meanings, which requires resorting to interpretation to ensure that the texts are applied correctly.

The importance of the research lies in the fact that the lack of clarity of some legal texts or the difference in their interpretation may lead to a discrepancy in judicial interpretation, which threatens the stability of rulings and affects the achievement of justice, Hence, there is a need to interpret legal texts according to specific controls that ensure consistency between different texts and limit uncontrolled interpretation.

This research aims to analyze the legal language in terms of its structure and characteristics, with a focus on studying the controls of legal interpretation to ensure the correct meaning of the texts is achieved and applied in affair, It also seeks to compare the methods of interpretation between Arab and Western legal systems, to provide an integrated vision on how to deal with legal texts effectively.

The study also addresses practical solutions to overcome the challenges of linguistic ambiguity, such as developing specialized legal interpretation tools and training judges and lawyers on the rules of interpretation, through this analysis, the research hopes to contribute to achieving judicial stability that enhances justice and confidence in the legal system.

**Keywords:** Legal interpretation; achieving justice; conflicting texts Interpretation; Interpretation.



## INTRODUCTION:

Legal language is a major tool in legislation and judiciary, as it is relied upon in the formulation, interpretation and application of legal texts, However, this language may suffer from ambiguity or duality of meanings, which leads to a discrepancy in the interpretation of legal texts between judges and lawyers, The use of specialized terms or complex language structures may lead to differences in the understanding or application of the legal text, this is getting worse. For the problem, when there are no clear standards for legal interpretation, allowing for uncontrolled interpretations that affect the stability of rulings and the achievement of justice, Therefore, there is a need for a comprehensive analysis of the legal language and a study of the controls for its interpretation to ensure the proper application of the texts. ٥ Sound and achieve justice between the parties.

The skill of analyzing the structure of legal language-To learn how their properties affect the interpretation and application of texts, in the legal field, it is of great importance; it is an indispensable skill. To For the legal researcher; as the skill of the lawyer enables him to correctly understand the intent of the legislator, perhaps correcting any mistakes that the latter may make.

### 1.1. Research problem:

Legal texts face challenges in their interpretation and explanation, which may affect justice. Research requires studying the linguistic features of legal texts and the controls for their interpretation to ensure sound understanding and fair application, where the application of legal texts sometimes suffers from difficulty in understanding or ambiguity, which leads to a difference in interpretation, this may negatively affect justice. The research problem arises in answering a number of questions as follows:

- a) What are the most prominent linguistic features of legal texts??
- b) What are the controls for its interpretation to achieve justice?
- c) How is legal interpretation applied in Arabic jurisprudence?
- d) How to solve Ambiguity in legal texts?

### 1.2. Research objectives:

- a) Find solutions to reduce ambiguity in legal texts and improve legal drafting to avoid misunderstandings.
- b) Recognize the characteristics of legal language, such as accuracy and brevity, and study how it affects understanding and application.
- c) Analyzing the elements of legal language to identify their characteristics and their impact on understanding.
- d) Proposing legal dictionaries or training tools for legal practitioners to improve their ability to interpret and explain according to clear controls, and Providing proposals to improve the methodology of interpretation in different legal systems.
- e) A review of how legal interpretation is applied in Arab jurisprudence compared to Western systems.
- f) Establishing controls and standards for interpretation to ensure the disciplined interpretation of legal texts, and identifying the linguistic and legal rules that must be taken into account when interpreting legal texts to achieve justice.
- g) Setting standards for legal interpretation to ensure justice.

### 1.3. Importance of research:

- a) Reaffirming the importance of analyzing and interpreting legal language according to clear controls to ensure the stability of judicial rulings and achieve justice.
- b) Achieving consistency in legal interpretation: The research contributes to clarifying the linguistic rules governing legal texts, which helps in reaching a unified interpretation and reducing the variation in judicial interpretation.
- c) Supporting the stability of judicial rulings: By studying the controls of interpretation, it is possible to ensure the achievement of legal justice and prevent conflict in rulings.
- d) Improving legal communication: Research contributes to developing an understanding of legal terminology among parties to a dispute, which contributes to enhancing transparency and facilitating litigation procedures.

- e) Providing solutions to the problem of linguistic ambiguity: The research seeks to provide linguistic and legal solutions to reduce ambiguity and facilitate the understanding of legal texts.
- f) Strengthening the relationship between linguists and legal scholars: The research supports collaboration between language researchers and legal practitioners to improve the formulation and interpretation of texts.
- g) Explain the impact of language on the understanding and application of legal provisions.
- h) Identifying the role of interpretation in reducing legal ambiguity and protecting rights.

#### 1.4. Research methodology:

- a) Analytical approach: to analyze legal texts from both linguistic and legal perspectives.
- b) Descriptive approach: to describe the linguistic features of legal texts.
- c) Comparative approach: studying the differences between interpretation in Arab and Western legal systems.

#### 1.5. Structure Search:

The research was divided into two chapters and a conclusion that includes the results and recommendations, Section One: Analysis of Legal Language, Section Two: Controls for Interpreting Legal Texts, Conclusion, and References.

## 2. The first topic: Legal language analysis

Legal language analysis is a scientific field that aims to study and interpret legal texts systematically; It enables one to understand the precise meanings of legal terms and deduce the provisions contained in the texts, this analysis is concerned with breaking down complex legal phrases into their basic components, determining the meanings of legal terms in their various contexts, including legislative texts, regulations, and judicial rulings.

This process is necessary to achieve justice and avoid misunderstanding or misinterpretation of texts, as legal language is characterized by a specificity that requires a deep understanding of rhetorical styles, implicit meanings, and precise linguistic structures, Legal language analysis also

plays a key role in promoting transparency and ensuring individual rights, helping lawyers, judges, and legislators ensure that the law is adhered to and applied fairly.

Legal language analysis is an important branch of applied linguistics that Focus on studying the characteristics of legal texts in terms of formulation and meaning, Laws are formulated using specialized terminology and complex sentences to ensure justice and regulate relationships between individuals and institutions., and Legal language relies on the use of tools such as repetition and explicit definitions to ensure that legal meanings are consistent, in addition to.to have a formal style far from emotion, Critical analysis of legal language has been a tool for simplifying complex texts with the aim of making them easier for citizens to understand, thus enhancing the principle of legal transparency, So Legal language analysis is essential to understanding legislative texts and ensuring their proper application, as it contributes to reducing disputes related to the interpretation of texts, and enables judges and lawyers to apply laws accurately and effectively.

### 2.1. The first requirement: Legal text analysis skills

Analysis in the legal field is of great importance; it is an indispensable skill to for the legal researcher; where the skill of analyzing legal texts enables the lawyer to correctly understand the legislator's intent, perhaps even correct any errors that the latter may have made.

Some people may confuse the terms legal analysis and commentary on a legal text, although they are different. Text analysis means dividing it into the basic elements that make it up, And explaining its parts and components, while the meaning of commenting on the legal text is directed to trying to interpret and clarify the subject of the text with a degree of freedom and in the subjective style of the commentator, so analyzing the text and commenting on it are both a means of studying the legal text, but the analysis represents the image that reflects the state of the text as it is, while the commentary is considered to be the free image that reflects the opinion of the commentator on the text <sup>(1)</sup>.

<sup>1)</sup> Al-Maliki, Ahmed bin Khader Thaker, (2021), Legal Linguistics and its Applied Importance, Ibn Khaldun Journal of Studies and Research, Ibn Arabi Center for Culture and Publishing, Vol. 1, No. 3, p. 1299

The skill of legal analysis is based on-Article text analysis-In two basic stages known as the preparatory stages, and divided into the stage of recognizing the text form and subject, the analysis is addressed from two aspects, one formal and the other objective, as follows:

### 2.1.1. Stages of legal analysis:

- a) **Formal analysis:** It is intended to The commentator refers to all the identifying elements that would determine the formal identity of the legal text, including the identity of the text, its structure, and its purpose, The legal expert must identify the text by stating the text's position in the legislative hierarchy; whether the text An of the constitution or A form of an international treaty, it should also a statement of the date of issuance of the text, the date of its entry into force, and any amendments thereto. The legal expert must also theorize the structure of the text, whether typographical or linguistic. The first is evident through the number of paragraphs included in the text under analysis, with a statement of where each paragraph begins and ends, the second is evident in the way it is formulated, the style adopted, and the terminology used.
- b) **Objective analysis:** The legal person does it By analyzing the content or substance of the text, the purpose of which is to reach knowledge of the spirit of the text itself, what the text aims to achieve, this is done by highlighting the legal rule from within the text itself, By reading deeply and carefully, underlining the words that no an expression of the legal rule that the text requires adherence to, after which the ruling or effect established for it is determined, which represents the legal solution resulting from this rule (1).

Therefore, analyzing the content of the legal text leads to knowing the ruling that the text decides regarding specific facts if specific conditions are met, Such as a ruling to nullify actions civil in nature, or imprisonment for actions that are criminal in nature, the text may be a definition As if he knows the sale or the company like.

1) Abdullah, Ezz El-Din, (1984), The Language of Law in Egypt, Journal of the Arabic Language Academy, Cairo, Part 53, p. 115

### 2.1.2. Legal text analysis skills:

Analyzing legal texts requires a set of basic skills to ensure that the precise meanings of the texts are understood and applied correctly, including:

#### 2.1.2.1. Linguistic understanding:

a) **Grammatical analysis:** The analyst must understand the linguistic structure of sentences, including verbs, nouns, and adjectives, and how they affect meaning.

b) **Semantic interpretation:** It requires analyzing the possible meanings of words and phrases, as the same word can have different meanings in multiple contexts.

#### 2.1.2.2. Legal knowledge:

This skill requires the ability to place a legal text within its historical and legal context, and to understand the purpose of its enactment and the factors that influence its interpretation. Context helps in understanding the background of laws and determining the meaning of legal expressions:

a) **Understanding the laws:** The analyst must be familiar with the legal system, including applicable laws, regulations, and legislation.

b) **Familiarity with legal principles:** Knowledge of basic principles such as justice, equality, and the principle of legality helps guide the analysis process.

#### 2.1.2.3. Context:

a) **Context analysis:** It requires an understanding of the social, political and economic context in which laws were enacted. This knowledge helps determine the intent of the legislator.

b) **Comparison of texts:** Analyzing similar or conflicting legal texts can help clarify legal meanings and consequences.

#### 2.1.2.4. Critical thinking:

A legal analyst needs to be able to analyze texts, decipher long and complex sentences, and think deeply about implied meanings and rhetorical constructions. This includes distinguishing between the apparent and implied meaning of each text.

- a) **Evaluating arguments:** The ability to objectively evaluate legal arguments and different opinions, which contributes to building a strong legal position.
- b) **Deductive analysis:** Involves the ability to draw conclusions from available information and legal applications.

#### 2.1.2.5. Use of legal resources:

- a) **Legal research:** The analyst must be able to use legal libraries, databases, and electronic sources to access relevant information.
- b) **Benefit from judicial precedents:** Analyzing previous rulings relating to legal texts can enhance understanding of the texts <sup>(1)</sup>.

#### 2.1.2.6. Accuracy in choosing terms:

Legal language is based on precise terminology that requires skill in choosing the right words for each legal situation. Therefore, it is important to understand specialized terms and technical meanings to avoid misunderstandings.

#### 2.1.2.7. Ability to interpret law:

The skill of interpretation requires the ability to extract meanings from legal texts, apply the rules of text interpretation, such as linguistic interpretation and logical interpretation, and understand the rulings inferred according to explicit texts or general principles of law.

#### 2.1.2.8. Attention to detail:

Accuracy and attention to small details can be crucial in interpreting complex legal texts, where any word or linguistic structure can affect the interpretation and legal application of the text.

#### 2.1.2.9. Ability to formulate legal arguments:

Legal analyst must have the ability to formulate arguments and conclusions based on a coherent interpretation of texts, allowing him to present a legal opinion or defense based on a precise understanding of legal language.

1) Bel Arabi, Ahmed Nour El Din, (2017), Forensic Linguistics in the Arab World, Al Athar Magazine, Issue 29, p. 65

From the above it becomes clear to us that Legal analysis skills require a combination of linguistic understanding, legal knowledge, context, critical thinking, and resource use. These skills are essential for lawyers, judges, and legal practitioners to ensure justice is served and legal objectives are achieved.

## 2.2. The Second requirement: concept of legal language and its importance

### 2.2.1. Firstly-Definition of legal language:

Legal language is a special linguistic system used in the formulation of legal texts, including laws, regulations, contracts, and judicial rulings. This language has unique characteristics that make it different from everyday language, as it aims to convey legal meanings accurately and clearly and avoid any ambiguity or vagueness that may lead to misinterpretations. Legal language is considered a central tool for ensuring the application of laws and achieving justice in society.

#### 2.2.1.1. Linguistic definition of legal language:

- a) **the language:** It is mentioned in "Lisan Al Arab" that the language is: "Sounds by which each people expresses their purposes," meaning that it is a means of communication between individuals used to convey ideas and concepts, Ibn Jinni also pointed out in his book "Al-Khasais" that the language is: "A tool for expressing meanings in words", Linguistically, "language" refers to the means of communication that individuals use to convey meanings and ideas, and consists of words and rules that regulate their use.
- b) **The law:** According to the Intermediate Dictionary, the law is: "set of rules that regulate relationships between individuals in society, and which the authority is committed to applying to everyone.", The term "law" refers to any general and abstract rule that aims to regulate the behavior of individuals within a specific framework. the word "Legal" is derived from "law", and means that which relates to the rules and legislations that regulate the behavior of individuals in society.
- c) **Linguistic integration of the concept of legal language:** According to the linguistic meanings mentioned, it can be said that legal language is a special way of communication used within the



framework of the law, aiming to accurately convey legislative provisions and texts, It combines common language and technical terms while adhering to specific rules to ensure that the legal meaning is conveyed clearly and consistently, so Legal language is a language used to express legal provisions and rules with the aim of regulating relations between individuals and institutions.<sup>(1)</sup>.

#### 2.2.1.2. Technical definition of legal language:

Legal language is technically defined as: "A specialized linguistic system used in drafting legal texts, such as laws, regulations, judgments, and contracts." This language aims to achieve clarity and accuracy to ensure a correct understanding of texts and avoid ambiguity or multiple interpretations. It relies on technical terms and complex sentences that cover all legal details, to ensure the achievement of justice and the regulation of relations between individuals according to the principles of law.

Legal language is defined by jurists as a set of precise terms and expressions used in the formulation of laws and legislation, and reflect the specificity of dealing with legal texts. This language aims to achieve legal consistency and clarity, making it a means of regulating relations between individuals and society in an organized and binding manner.

Some jurists in France have pointed out that: Gerard Corn points out that legal language is not easily understood by the general public, as it relies on complex and specialized terms that are only understood by those working in the law. In contrast, Egyptian jurists are interested in the concept of legal drafting as the means that conveys the provisions of the law and achieves its legislative goals in an accurate and simple manner, while emphasizing the role of legislation in regulating social behavior and preventing disputes through clear language that is open to judicial interpretation.<sup>(2)</sup>.

Legal jurisprudence also emphasizes the importance of drafting texts accurately and in a manner that serves the social, criminal and administrative purposes of legislation, as the success of

1) Al-Farahidi, Abby Abdul Rahman Al-Khalil Ibn Ahmed, (1990), El ean T. Mahdi Al-Makhzoumi, Ibrahim Al Samrai, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut, Vol. 5, p. 125

2) Al-Dasouqi, Ali Shaker Ali Al-Sayed, (2022), Legal Linguistics: Terminology, Foundations and Applied Procedures, Benha Journal of Humanities, No 1, Part 2, p. 65

the application of the law is linked to the clarity of the language used in legislative texts. This requires that the texts be able to express the relationship between legislation and society in a way that ensures its efficient and unambiguous implementation.

## 2.2.2. Secondly -The importance of legal language in legislation and judiciary

### 2.2.2.1. The importance of legal language:

- a) **Achieving justice:** Clear and precise legal texts enable individuals to know their rights and duties, which reduces disputes and helps in the fair application of laws.
- b) **Facilitating the work of the judiciary:** Clarity of legal language helps judges and lawyers understand and apply texts correctly, reducing the likelihood of conflicting rulings.
- c) **Reduce conflicts:** When legal texts are clear, there is less likelihood of disagreement over their interpretation, which facilitates the work of the judiciary and enhances the speed of resolving disputes.
- d) **Regulating social and economic relations:** Legal language regulates relationships between individuals and institutions, whether in contracts or internal company regulations. And Legal texts provide a basis for defining obligations and rights, which promotes stability in transactions.
- e) **Neutrality and stability:** The careful drafting of legal texts ensures that provisions are consistent over time, as the legal text remains in force unless formally amended. This consistency also promotes neutrality, as laws are applied equally to everyone without discrimination.
- f) **Support transparency:** Clear legal language helps promote transparency between individuals and organizations, as everyone knows what is expected of them under applicable laws.
- g) **Ensuring the application of justice:** Clarity of legal texts helps achieve justice, as individuals can accurately understand their rights and duties. This contributes to reducing legal disputes resulting from misunderstanding or misinterpretation of texts <sup>(1)</sup>.

1) Al-Waer, Mazen, (1991), Linguistics and its Role in Criminal Investigations and Laws, Linguistic Communication Magazine, Vol. 3, No. 2, Al-Irfan Foundation for Educational Consultations and Professional Development, Fez, Morocco, p. 73

### 2.2.2.2. The importance of legal language in legislation:

- a) **Ensuring clarity and accuracy in laws:** Legal texts use precise and specific language to ensure a uniform understanding of intended meanings. This reduces the potential for ambiguity or conflicting interpretations, which contributes to the fair and effective implementation of legislation.
- b) **Stabilizing the legal system:** Using consistent legal language in drafting legislative texts helps ensure the continuity of laws over time, which enhances confidence in the legal system and prevents legislative gaps that could lead to circumvention or misuse of texts.
- c) **Facilitating the interpretation and application of texts:** When legal language is clear and organized, it makes it easier for judges and lawyers to interpret laws and understand legislative intent. This contributes to consistent judgments and increases the confidence of individuals and institutions in judicial decisions.
- d) **Regulating social and economic relations:** Legal language provides a precise framework for regulating relationships between individuals and institutions, whether through contracts or commercial laws. This regulation ensures the stability of transactions and reduces the possibility of disputes over legal obligations.
- e) **Closing loopholes and preventing fraud:** Careful drafting of legal texts aims to prevent misinterpretation of laws or exploitation of loopholes. Legal language therefore relies on complex sentences that cover all possible possibilities to avoid misuse.
- f) **Promoting transparency and accountability:** Clear legal language enables individuals to understand their legal rights and obligations, which promotes transparency. When laws are easy to understand and accessible to all, compliance becomes easier, contributing to justice and legal accountability <sup>(1)</sup>.

1) Olson, John, (2008), *Forensic Linguistics: An Introduction to Language, Crime, and Law*, trans. Muhammad bin Nasser Al-Haqbani, King Saud University, Riyadh, p. 47.

### 2.2.2.3. The importance of legal language in the judiciary:

- a) **Ensuring accuracy in interpreting legal texts:** Courts rely on clear, carefully worded legal texts to correctly interpret and apply laws to cases. If legal language is free of ambiguity, there is less variation in rulings, which promotes fairness and increases confidence in the judicial system.
- b) **Unifying judicial decisions and preventing discrepancies in rulings:** Clear legal language makes it easier to issue consistent rulings in similar cases. When legal terms are consistent and specific, it becomes easier for judges to refer to and rely on similar case law, preventing conflicting rulings.
- c) **Facilitating the work of lawyers in defending their clients:** Legal texts help the court provide correct interpretations, enabling lawyers to present strong arguments to defend the rights of their clients. Precise language also facilitates the discussion of issues between legal parties and the finding of legal solutions to disputes.
- d) **Promoting Justice Through Transparency:** When legal language is clear and understandable, it becomes easier for interested parties (such as plaintiffs and defendants) to understand their legal rights and obligations. This promotes transparency and ensures that individuals receive a fair trial based on their correct understanding of the legal texts.
- e) **Prevent fraud and misinterpretation of texts:** Courts rely on legal language that is free of loopholes to ensure that it is not misused or distorted. This protects the judicial system from being manipulated or exploited in unethical or illegal ways <sup>(1)</sup>.

And Legal language plays a crucial role in the judiciary by ensuring accuracy and clarity in the interpretation and application of laws, uniformity of judgments, and transparency in trials. With a coherent legal language, the likelihood of discrepancies in judgments is reduced and justice is ensured effectively.

1) Al-Awji, Mustafa, The Legal Basis in Civil Law, Al-Halabi Legal Publications, Beirut, Lebanon, 2nd ed, p. 14

## 2.2. The second requirement: Legal language characteristics its goals and challenges

### 2.3.1. First: Characteristics of legal language:

Legal language has several characteristics, the most important of which are accuracy and neutrality. Legal drafting requires the selection of words with specific meanings, leaving no room for multiple interpretations or ambiguity. Long and sometimes complex sentences are used to include all the necessary details, thus preventing loopholes or legal fraud. In addition, this language relies on a formal style free of metaphorical or emotional expressions, with extensive use of technical terms that may not be familiar to non-specialists.

- a) **Accuracy and clarity:** Legal language is used to define rights and obligations precisely, and must therefore be clear to avoid multiple interpretations. Words are carefully chosen to convey the intended legal meanings without ambiguity.
- b) **Neutrality and objectivity:** Legal language is based on a neutral style that is free from emotion or metaphor. The aim is to avoid offending the feelings of the recipients and to ensure that the law is applied fairly to everyone.
- c) **Relative stagnation:** Legal texts tend to be consistent and continuous, which helps to achieve legal stability. However, laws can be amended to keep pace with developments, but the wording remains precise to avoid any inconsistencies or loopholes.
- d) **Sentence length and complexity:** Sometimes legal texts contain long and complex sentences to ensure that the meaning is comprehensive and covers all possible possibilities. This complexity is necessary to avoid misunderstanding or circumvention of the texts.
- e) **technical terminology:** Legal language contains words and terms that have precise meanings, which differ from their usage in common language. For example, words such as “obligation,” “right,” “liability,” and “nullity” have specific legal meanings that differ from their ordinary meanings.<sup>(1)</sup>

1) Abdul Aziz, Abdul Hafeez, (1991), Legislative Drafting, Dar Al-Jabal, Beirut, Lebanon, p.65

### 2.3.2. Secondly-Goals Legal language:

- a) **Balancing accuracy and ease:** One modern goal is to simplify legal language so that it is understandable to the general public, without compromising the required precision, This simplification helps increase legal awareness among citizens and enables them to know their rights and duties without the need for a specialized explanation every time.
- b) **Achieving clarity:** The primary objective of legal language is to ensure that legislative texts are clear and unambiguously interpreted, legal drafting relies on terminology that clearly defines rights and duties, to reduce disputes resulting from misunderstanding.
- c) **Achieving accuracy:** The most important goal of legal language is to formulate texts precisely and specifically to avoid ambiguity or multiple interpretations, when writing laws and contracts, words are carefully chosen to define rights and duties. Accuracy, making it easier for judges and interested parties to understand and apply the texts correctly, Accuracy also prevents discrepancies in the interpretation of texts, especially In the courts, reducing legal disputes.
- d) **Facilitating the work of judges and lawyers:** Carefully drafted legal texts provide the basis, on which judges make decisions, and they make it easier for lawyers to interpret the laws and effectively defend the rights of their clients, Good legal language reduces variation in legal interpretations and prevents conflicting rulings.
- e) **Promoting justice:** By using clear and understandable legal language, legal texts allow individuals to clearly understand their rights and duties, which enhances transparency in transactions, When laws are understood and accessible to everyone, their application becomes more fair and reduces the likelihood of discrimination or inequality in their implementation.
- f) **Promote transparency:** Through clear and understandable language, legal texts enable everyone to know their rights and duties, which enhance the principle of legal transparency and ensure that the law is applied to everyone without discrimination.
- g) **Regulating social and economic relations:** Another purpose of legal language is to regulate relations between individuals and institutions.-Whether in daily life or in business and economic fields-Through contracts and legal regulations, it is clearly defined what each party must adhere

to and what it is not His rights, which enhances stability in social and economic dealings, and reduces the possibility of conflicts <sup>(1)</sup>.

- h) **Regulating relations between individuals and institutions:** Legal language helps control social behavior and organizes economic and legal relations, through contracts and regulations that clearly clarify mutual obligations, which enhances stability in society.
- i) **Support the work of the judiciary and lawyers:** Legal language facilitates the work of judges in interpreting texts and issuing rulings in accordance with legislation, and it also helps lawyers in providing legal advice and defending the rights of their clients, clear and precise texts reduce the possibility of discrepancies in judicial decisions and facilitate the fair administration of justice.
- j) **Ensuring legal stability:** Legal language contributes to legislative stability, as laws remain in force for long periods and are guaranteed not to be changed except through formal legislative processes; this stability creates a legal system. Reliable, which enhances trust between individuals and institutions; Consistency in legal language also ensures that the law is applied equally to everyone without exception.
- k) **Ensuring legal stability:** Legal language contributes to the fixation of provisions and rules for long periods, as texts remain applicable in a fixed manner and without change except through formal legal amendments. This stability enhances trust between individuals and institutions and ensures respect for the rule of law.
- l) **Preventing fraud and closing legal loopholes:** The comprehensive and precise drafting of legal texts aims to close loopholes that may be exploited to circumvent the laws, Compound sentences and inclusive expressions are used to ensure that all possible possibilities are covered, preventing the exploitation of any legal loophole or incorrect interpretation of the texts <sup>(2)</sup>.

These objectives demonstrate that legal language is not just a technical tool but essential element in achieving justice and ensuring legal stability, Through the clarity and accuracy of texts, it

1) Gibbons, John, ( 2016), Language and Law in the Applied Linguistics Reference Book, translated by Majed Al-Hamad and Hussein Obaidat, Part One, King Saud University Press, Riyadh, p. 37

2) Al-Ayuni, Sulaiman Abdul Aziz, (1434), Linguistic Controls of Legal Drafting, Journal of Arabic Sciences, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Issue 29, p. 54

contributes to organizing social relations and Support the work of the judiciary and enhance confidence in the legal system, Moreover, the move towards simplifying legal language enhances access to justice and transparency among all members of society.

### 2.3.3. Thirdly-Challenges of legal language:

Legal language is not just a means of communication, but rather an essential tool for organizing society and ensuring justice. Thanks to its precise and comprehensive characteristics, this language contributes to facilitating the application of laws and reducing disputes. However, the challenge lies in achieving a balance between the required precision in formulation and ease of understanding, to ensure that the law is available and understandable to all.

Despite its importance, legal language can be a challenge, especially for non-specialists, as texts can be complex and difficult to understand. A recent trend has emerged towards simplifying legal language into what is known as “simplified legal language” to ensure that laws are more transparent and accessible. Legal translation is also one of the most prominent challenges, as translating texts from one language to another requires maintaining semantic accuracy, while taking into account cultural and legal differences.

- a) **Difficulty understanding:** Legal texts can be complex and difficult for non-specialists to understand, which may require legal assistance to understand and interpret the texts.
- b) **Legal translation:** Translation is a major challenge, as the exact meaning of legal texts must be preserved when transferred between languages, taking into account cultural and legal differences between countries.
- c) **Possibility of simplification:** In recent years, there has been a movement towards simplifying legal language to make it clearer to ordinary citizens, without compromising the required precision, in order to enhance transparency and ease of access to the law <sup>(1)</sup>.

1) Al-Ayuni, Sulaiman Abdul Aziz, Linguistic Controls for Legal Drafting, Op. cit. p. 23



Legal language is not just a means of communication, but rather an essential tool for ensuring justice and organizing society. Through precise and clear formulation, this language contributes to achieving legal stability, reducing disputes, and enhancing trust.

### **3. The second topic: Interpreting legal texts**

The process of interpreting legal texts is considered one of the basic processes in the field of law, as it aims to understand the precise meanings of legal texts and how to apply them in practical cases, this process requires the use of a set of methods and controls to ensure that justice is achieved, and the law is applied in a comprehensive manner Accurate and convenient.

Interpretation of legal texts is a vital tool to ensure that the law is applied properly. Fair and efficient, by using different methods and adhering to specific controls, a comprehensive understanding of legal texts can be achieved, and their application can be achieved, Meets the needs of the community.

#### **3.1. The first requirement: Concept of legal interpretation**

##### **3.1.1. Firstly-The linguistic and terminological concept of legal interpretation:**

###### **3.1.1.1. Linguistic concept:**

The term "altaawili" is derived from the verb "awala" which means to transform something from one state to another. Or interpret it in away general, "altaawili" refers to the process of explaining or interpreting the meanings of words and phrases, whether in religious, literary, or legal texts, It expresses an attempt to reach the deep meanings behind the words.<sup>(1)</sup>

Interpretation in language means explanation or clarification, and it means giving a deeper meaning or hidden significance to a certain word or text, and clarifying what may seem ambiguous in it, In Arabic dictionaries, it is stated that interpretation means returning to the origin or clarifying the truth, as the term is used to refer to understanding the text in a way that reveals its ultimate purpose or its latent truth, Interpretation is also understood as a mental process that depends on

1) Sabra, Mahmoud Muhammad Ali, (2010), Principles of Legal Drafting, Dar Al-Kotob Al-Qanuniyah, Cairo, 2nd ed., p. 27

exploring the indirect meanings of the text, where the possible meanings of texts that have more than one aspect are delved into, and the interpreter seeks to explain them based on. To linguistic, contextual or cognitive clues that go beyond the apparent meaning.

### 3.1.1.2. Terminological concept:

In the legal context, legal interpretation is defined as: "the process of interpreting legal texts - such as laws and regulations- In order to understand their true meanings and apply them effectively, Interpretation in this context requires a thorough knowledge of legal texts and the ability to analyze them in light of legal principles and the surrounding circumstances (1).

### 3.1.2. Secondly-The importance of legal interpretation:

- a) **Avoid ambiguity:** Legal texts may contain ambiguity or complexity, Interpretation can clarify hidden or multiple meanings of texts, thus helping to prevent discrepancies in judgments.
- b) **Achieving justice:** Legal interpretation helps ensure that texts are applied in a manner consistent with legal values and principles, thus contributing to the achievement of justice in trials.
- c) Facilitate the resolution of legal disputes by providing uniform interpretations.
- d) The process of interpretation enhances the deep understanding of legal texts, which helps in:
  - Promoting transparency and accountability in the legal system.
  - Ensuring that judicial decisions are consistent and fair.

5. **Considering contexts:** Interpretation is made taking into account the social, economic and political contexts that may affect the meaning of the text.

### 3.1.3. Thirdly-Types of interpretation:

Interpretation is a complex and diverse process, as its types vary according to the methodology, purpose or context in which it is used; the following are the most prominent types of interpretation:

- a) **Religious interpretation:** This interpretation is dedicated to religious texts, such as the Holy Qur'an and the Prophetic hadiths, and aims to understand the meanings of religious texts and

1) Abdullah, Ezz El-Din, (1981), The Language of Law in Egypt, Contemporary Egypt Magazine, Issue 284, p. 201

- clarify the rulings contained therein. This type relies on the rules of interpretation and the principles of jurisprudence to clarify the meanings of texts according to the objectives of religion.
- b) **Symbolic interpretation:** This type is used especially in texts that contain indirect symbols and meanings, and depends on looking at the hidden meanings that are not apparent in the texts. This type is used in interpreting some religious and philosophical texts that aim to convey spiritual meanings.
- c) **Contextual interpretation:** This type is related to understanding the text within the historical, social and cultural context in which it was placed, The context surrounding the text helps in understanding its meanings, and this type is considered important for understanding ancient texts or texts that are related to certain circumstances.
- d) **Rational or Philosophical interpretation:** It is based on the use of reason and logic to interpret texts, especially those that contain deep meanings or require philosophical analysis, this interpretation seeks to arrive at the intended meaning in a way that is based on reason and takes into account the logical interpretation of the text.
- e) **Purposeful interpretation:** This type of interpretation seeks to understand texts according to the goals and purposes for which they were written, this requires considering the legislator's intention behind enacting the law, which helps in its implementation in a manner consistent with its objectives.
- f) **Legal interpretation:** It means interpreting legal texts according to the principles and objectives of legislation, where appropriate legal meanings and connotations are derived to apply the text to specific cases, This interpretation is necessary in legal fields to clarify the legislator's intent.
- g) **Judicial interpretation:** It is based on previous rulings and judicial decisions that are considered legal precedents, This type of interpretation helps to unify legal standards and ensures that rulings in similar cases do not conflict <sup>(1)</sup>.
- h) **Linguistic interpretation:** It focuses on the study of words and phrases used in the legal text, relies on their linguistic meanings and precise definitions, This type of interpretation is

1) Bayoumi, Saeed Ahmed, (2020), The Language of Law in the Light of Text Linguistics: A Study of Textual Cohesion, Dar Al-Kotob Al-Qanuniyah, Cairo, p. 17

considered the basis for interpreting texts, as the text must be understood as it is written without addition or change, Focus is on it To understand the apparent meanings of vocabulary and linguistic structures according to the rules of the language, This type is widely used in the study of literary and religious texts to understand the apparent meaning.

- i) **Psychological interpretation:** It Depends on analyzing texts from a psychological perspective, seeks to understand the motives of the author and analyze his psychological background, This type is used in the study of literature, character analysis, and interpretation of personal texts.

Each type of interpretation requires different tools and skills, is used to achieve a deeper and more accurate understanding of texts in accordance with their nature and circumstances, contributes to building comprehensive interpretations that are in line with the text's objectives and multiple meanings.

### 3.2. The second requirement: the limits and Interpretation controls in legal texts

#### 3.2.1. First: Controls Interpretation of legal texts

Legal interpretation is the process of interpreting laws and regulations with the aim of understanding their meaning and applying them correctly, there are several controls and principles that govern this process to ensure justice and uniformity of interpretation, these controls include:

- a) **Commitment to the explicit text:** Interpretation should be based on the text as it is without adding meanings that are not present in it.
- b) **Comparative interpretation:** In some cases, comparative interpretation is used, which looks at how similar laws are interpreted in different legal systems, providing a broader understanding of legal application.
- c) **Interpretation based on case law:** Case law (previous rulings) is an important reference in interpreting legal texts, as it helps to unify legal standards and avoid discrepancies in rulings.
- d) **Interpretation in favor of the accused:** In the event of ambiguity, it is preferable that the text be interpreted in a way that serves the interests of individuals.
- e) **Interpretation according to the purpose of the law:** A legal text must be understood within the framework of the purpose or objective for which it was created, this means that the

interpretation must reflect the intention of the legislator and achieve the objectives he sought to achieve.

f) **There are a set of controls that govern the process of interpretation, including:**

- **The principle of ambiguity:** In the event of ambiguity or confusion in the texts, it is preferable to interpret the text in a way that achieves the interests of individuals and avoids negative consequences; this means that interpretation must take into account the social purposes of the law.
  - **The principle of plain text:** The interpreter must begin by interpreting the legal texts as they are written, without adding or deleting anything, the text is clear and explicit, its exact meaning must be adhered to, the legal text is the basis on which all interpretations are built.
- g) **Consideration of legal jurisprudence:** Jurisprudence (the opinions and interpretations of jurists) is an additional source that can help in interpreting legal texts, as it can provide in-depth analyses that contribute to a better understanding of the texts.
- h) **Compliance with the general principles of law:** Principles of justice and fairness are considered an essential part of interpretation, Therefore, interpretation must aim to achieve justice and non-discrimination, must be within the framework of human rights principles <sup>(1)</sup>.

### 3.2.2. Secondly: Limits of reasoning in Legal Interpretation

- a) **Compliance with legal texts:** Adherence to legal texts is the basic rule governing the interpretation process, When the text is clear and explicit, it is preferable not to go beyond this text, as any interpretation that may go beyond its meanings can lead to incorrect interpretations, It is necessary to respect the limits of the text and apply it as is, For example, if the law stipulates a certain penalty, any interpretation related to this penalty must be within the limits of what the text imposes without making any changes.
- b) **Interpretation of ambiguity:** In cases where there is ambiguity in the texts, interpreters should seek to understand the deeper meaning, But they must adhere to the general rules governing

---

1) Al-Mawla, Alaa Najj Jassim, (2023), The Language of Legal Text, Journal of the Islamic University College, Islamic University, Issue 71, p. 65

interpretation, such as the use of linguistic rules and grammatical techniques, in addition to the historical context of the text, Jurists also stress the importance of achieving justice by interpreting texts in a way that ensures the interests of individuals without violating legal texts.

- c) **Legal principles:** Interpretation must remain consistent with the general principles of law, For example, in human rights cases, interpreters should seek to protect fundamental rights, even if the legal text is open to different interpretations, This requires interpreters to take into account the social and ethical dimensions of interpretation and avoid any interpretation that might lead to unfair results.
- d) **Relying on case law:** Judicial precedents are important tools in determining the limits of interpretation, So Judges and lawyers are advised to review previous decisions in similar cases to guide their interpretation of legal texts, this enhances the stability of the legal system, as it can help ensure that there is no significant variation in rulings. Precedents also provide clues about how similar texts have been interpreted in the past, facilitating the process of interpretation.
- e) **Purposeful interpretation:** Interpreters should seek to understand the purpose of the legal text, this requires them to study the context in which the law was enacted, including the political and social conditions that prevailed at the time, Interpreters need to ask themselves: "What is the purpose of this law?" This can help guide interpretation toward outcomes that are consistent with the stated legal objectives (1).
- f) **Adherence to the standards of diligence:** Judges and lawyers must adhere to certain standards of interpretation, as interpretation is a legal project that must be done with caution, They should avoid interpretations that may appear arbitrary or far from the legal texts, So There must be a balance between innovation in understanding the law and adherence to generally accepted legal principles.

The limits of reasoning in legal interpretation ensure that the interpretation does not deviate from the meanings of the original texts and the intention of the legislator. By adhering to the legal texts, understanding ambiguity, preserving legal principles, using judicial precedents, and directing

---

1) Haji, Jaber Muhammad, (2012), The Judicial Policy of the Constitutional Court, A Comparative Study, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, p. 291

the interpretation towards specific purposes, Accurate and reliable interpretation of legal texts can be achieved. This improves the effectiveness of the judicial system and enhances society's confidence in the laws.

### 3.2.3. Third: Reconciling conflicting texts to achieve justice

The issue of reconciling conflicting legal texts is considered one of the most prominent challenges facing the legal system, This reconciliation requires careful procedure to ensure justice is served and legal chaos is avoided, There are several methods and principles that can be followed to achieve this goal:

- a) **Flexible interpretation of texts:** When legal texts conflict, the flexible interpretation method can be used, whereby the judge or interpreter seeks to infer meanings that are consistent with the principles of justice, this includes focusing on the purpose of laws and social justice considerations.
- b) **Principle of gradualness of laws:** Laws are usually graded, with some provisions being higher than others, the principle of hierarchy of laws can be used to determine which texts should take precedence in the event of a conflict, and For example, constitutional law may be preferred to ordinary laws.
- c) **Interpretation according to time and place:** An interpretation that takes into account temporal and spatial contexts can help resolve discrepancies, this includes taking into account social, economic and political circumstances when interpreting legal texts.
- d) **Use of general principles of law:** General principles of law may help Like justice and equality- In guiding the interpretation of conflicting texts, This helps ensure that judicial decisions achieve their objectives in a manner consistent with fundamental legal values.<sup>(1)</sup>.
- e) **Using case law:** Case law can be helpful in clarifying how to deal with conflicting texts, if there are previous rulings that dealt with similar cases that can be relied upon to guide the current interpretation.

1) Lauer, Audrey, (2015), Is There a Legal Language? T. Alawi, Hafez Ismail, Journal of Rhetoric and Literary Criticism, Issue 54, p. 250

- f) **Resorting to interpretive legislation:** In some cases, it may be necessary to resort to the legislative authority to clarify conflicting texts, as the issuance of interpretative legislation can remove confusion and reorder legal priorities.

Reconciling conflicting texts is a delicate process that requires care and precision, By following the above methods and principles, justice can be achieved and the law can be applied consistently and fairly, this reconciliation is an essential part of the function of judges and lawyers in enhancing the effectiveness of the legal system.

From the above we see that Reconciling conflicting texts is considered one of the most important ways to achieve justice and ensure the harmony of the legal and legislative system, Legal texts -Whether legislative or jurisprudential- Sometimes there may be a conflict virtual due to the multiplicity of contexts and purposes, Hence the importance of using accurate interpretation methodologies and applying the rules of preference and reconciliation, taking into account the objectives of Sharia or legislation, This reconciliation not only contributes to resolving legal disputes and simplifying the application of texts, but also establishes the principle of justice and achieves a balance between conflicting texts, thus preserving the rights of individuals and enhancing confidence in the legal system.

#### 4. Conclusion:

The study “Legal Language Analysis and Controls for Interpreting Legal Texts” highlights the critical importance of understanding legal language as a basic tool for achieving justice and effectively applying the law, One of the most important results of the study is that the analysis of legal language helps in removing ambiguity and interpreting the precise meanings of legal texts, which contributes to reducing errors and interpreting texts in a manner consistent with the objectives of the legislation.

The study also highlights the importance of establishing clear controls for interpreting legal texts, including adherence to accuracy in choosing legal terms and understanding the legislative context of the texts, the study showed that reliance on the rules of interpretation-Such as linguistic and contextual interpretation. It enhances the stability of the legal system and ensures the protection of rights and the achievement of justice. This is the most important Main findings of the study:



#### 4.1. Findings:

- a) Using a logical and rational approach to interpretation helps in arriving at the most accurate meaning of legal texts, and ensures that there are no conflicting meanings or conflicting provisions that may affect the application of the law.
- b) Legal interpretation requires adherence to linguistic and legal controls to achieve justice.
- c) Interpretation in accordance with legislative objectives enhances the achievement of justice and prevents any interpretation that may lead to injustice or confusion in the application of legal texts to real-life cases.
- d) Legal language analysis is an essential tool for accurately understanding legal texts, as it helps determine the precise meanings of terms and prevents misinterpretation or ambiguity in texts.
- e) Contextual interpretation of legal texts is an element. It's important To understand the multiple dimensions of the text, texts are not only understood in isolation from the context in which they were placed, but must be interpreted based on the social, political and economic conditions prevailing at the time of legislation.
- f) The controls of interpretation contribute to limiting uncontrolled interpretation and ensuring the stability of rulings.
- g) Interpretation controls contribute to ensuring the correct application of legal texts, as they ensure that there is no contradiction between different texts, and respect the legislative and interpretative rules that guarantee justice and equality.
- h) Legal language has characteristics that make it a precise tool, but it requires disciplined interpretation to ensure correct understanding.
- i) Legal texts are characterized by precise language but sometimes require interpretation to ensure proper application.

#### 4.2. Recommendations:

- a) **Develop specialized training programs in legal language analysis It is necessary:** to prepare training programs for lawyers, judges and legislators to develop their skills in analyzing legal language, These programs should focus on understanding complex legal terminology and the

ability to interpret texts accurately, with an emphasis on using text interpretation tools correctly, These programmer can be delivered in the form of workshops or online courses, allowing legal practitioners to learn about the latest approaches and methods in legal analysis and interpretation, These programmer may also include the study of practical examples from legal texts and judicial rulings, which contributes to improving the practical efficiency of the participants.

- b) **Reviewing the wording of some legal texts:** With the development of society and laws -Some legal texts may become ambiguous or inappropriate -Therefore, it is recommended to periodically review the wording of legal texts with the aim of improving their clarity and simplifying them without compromising the legislative objectives, by Forming specialized committees consisting of legal experts and linguistic technicians to review legal texts and submit proposals to amend or improve the wording in line with modern developments in all fields.
- c) **Enhancing the use of technology in the analysis of legal texts:** Benefit from modern technology -Such as artificial intelligence and text analysis programs- To support the analysis of legal texts, Use of smart software Contribute to accelerating the process of interpretation and analysis of the multiple meanings of legal texts, Helps extract linguistic and interpretive patterns faster and more accurately, These tools can also be used to provide contextual analysis of legal texts based on previous legal cases.
- d) **Holding workshops on the rules of legal interpretation and explanation:** Organizing periodic workshops and seminars that highlight the rules of legal interpretation that help interpret conflicting or ambiguous texts, These workshops include strategies for using context, legislative intent, and linguistic interpretation to balance multiple texts, These workshops target an audience of wide group of lawyers, judges, academics, and law students, Experts from different international legal systems may also be invited to exchange experiences on how to deal with conflicting legal texts and develop interpretation techniques.
- e) **Promoting academic studies in the field of legal language analysis:** Encouraging more academic research and studies that focus on the analysis of legal language and the interpretation of texts, where These studies contribute to expanding the theoretical understanding of legal terms, and developing scientific tools to analyze texts more accurately, Funding research that aims to

study the impact of language and legal differences between different legal systems, and to provide comparative studies of how legal texts are dealt with in multiple legal systems, In addition, it provides study grants for students who wish to specialize in this field, which enhances innovation in the field of legal analysis.

**f) Implementation of transparency standards in legal interpretation:** Increase the level of transparency in how legal texts are interpreted. By publishing clear explanations and reasons for certain legal decisions in public documents, Which Helps build public confidence in the judicial system and enhances collective understanding of texts, with Creating interactive online platforms that allow citizens and legal professionals to access interpretations and explanations of legal texts, as well as to view court decisions that explain how legal texts apply in specific situations.



## Word Template Forms, Requirements, and Regulations of Legal Drafting

نماذج مصطلحات، ومتطلبات، وقواعد الصياغة القانونية

Ahmed Mustafa Mamdouh Mandour (Faculty of Law - Menoufia University, Egypt)

أحمد مصطفى ممدوح مندور (كلية الحقوق - جامعة المنوفية، مصر)

### مستخلص:

لا شك أن الصياغة القانونية هي اللسان الناطق بجوهر النص القانوني، وبقدر نجاح هذه الصياغة أو فشلها، فإن فرصة نجاح هذا النص التشريعي تتوقف على مدى نجاح صياغته القانونية الجيدة. لذلك، تحرص الدول في العصر الحديث على توفير مقومات الصياغة الجيدة لتشريعاتها المختلفة، إدراكاً منها لقيمة هذه الصياغة ودورها المتنامي في الارتقاء بمستوى تشريعاتها.

وقد أدركت المجتمعات الحديثة المتقدمة والنامية أن الصياغة التشريعية الجيدة جزءٌ أساسي من مقومات الإدارة الرشيدة، لما لها من خصائص وسمات ترفع من مستوى النصوص التشريعية التي تنظم المجتمع من جميع النواحي، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

لذلك، اخترنا هذا الموضوع، إذ تهدف الدراسة إلى توضيح أشكال الصياغة القانونية، ثم نتطرق إلى توضيح متطلبات الصياغة القانونية ومكوناتها الأساسية، مع توضيح ضوابط الصياغة القانونية.

الكلمات المفتاحية: الصياغة القانونية؛ أشكالها؛ متطلباتها؛ خصائصها؛ ضوابطها.

## ABSTRACT:

There is no doubt that legal drafting is the tongue that speaks for the essence of the legal text, and to the extent of the success or failure of this drafting, the chance of success of this legislative text will depend on the success of its good legal drafting. Therefore, countries in the modern era are keen to provide the elements of good drafting for their various legislations, and in awareness of the value of this formulation and its growing role in raising the level of their legislation. Modern developed societies and those that are developing have realized that good legislative drafting is an essential part of the components of good administration, due to its characteristics, And features that raise the level of legislative texts that regulate society in all aspects, economically, socially and politically.

Therefore, we chose this topic, as the study aims to clarify the forms of legal drafting, and then we touch on clarifying the requirements of legal drafting and its basic components, while clarifying the legal drafting controls.

**Keywords:** Legal formulation; forms; requirements; Properties; controls.

## INTRODUCTION:

Legal drafting is considered one of the most important elements that contribute to ensuring the accuracy and clarity of legal texts. It plays a pivotal role in defining the rights and duties of individuals and ensuring the fair and effective application of laws. Legal drafting is not limited to writing legal texts in a linguistically correct manner, but also includes the necessity of paying attention to the precision of word choice, using legal terminology correctly, and ensuring the consistency of texts with prevailing constitutional and legislative principles.

The preparation of legal texts requires a high degree of familiarity with linguistic and technical rules that ensure these texts are executable and understandable to all parties involved. Therefore,

understanding the requirements and regulations that must be followed in legal drafting is crucial to ensuring justice and safeguarding rights.

### **1.1. Research problem:**

Centered The problem of research is on the extent of the legislator's success in sound legal formulation and working to control it, which expresses the meaning intended by the legislator in providing legal regulation of rights, interests and freedoms in light of social, economic, political and other necessities, and in a way that enhances citizen confidence in legal legislation and ensures its enforcement.

### **1.2. Importance of the Research:**

The importance of this research lies in shedding light on the role of accurate and effective legal drafting in achieving justice and ensuring the proper application of laws. Legal drafting is not limited to the linguistic aspect only, but also includes technical and legal dimensions that contribute to defining the rights and duties of individuals, Therefore, understanding the requirements and regulations that must be followed when drafting legal texts significantly helps in avoiding ambiguity and contradictions that may hinder the Implementation of the law or lead to misunderstandings of the texts by the concerned parties.

This research also helps in understanding the challenges faced by legislators and lawyers when drafting legislation, especially in light of continuous legal developments. By identifying the precise regulations for selecting words and terminology, clear and understandable legal guidance can be achieved for all individuals, enhancing the effectiveness of laws and minimizing potential legal issues.

This research emphasizes the importance of ensuring that legal texts are easily applicable and effective, which enhances the protection of individual rights and builds public trust in the legal system. Additionally, the research contributes to increasing legal knowledge for both legislators and legal professionals, helping to improve the quality of legal drafting in the future.

### 1.3. Research objectives:

The importance of the research lies in clarifying good images of legal drafting, and clarifying its legal requirements and controls, as it affects the most important human rights Man and his freedoms, therefore it has become necessary for them to be expressed accurately, if required by the legislator It must accurately express the legal rule It follows a rigid formulation and expresses the facts in a flexible manner in order to gain the citizen's confidence in and respect for the legislative text.

### 1.4. Research Methodology:

The study adopts the descriptive analytical approach, by describing and analyzing substantive and procedural legal texts to determine the legal rules they contain, and to clarify the extent to which The legislator is sold on the correct legal formulation that expresses its essence in an expression that achieves the goal of its formulation, up to the extent of the citizen's satisfaction with that formulation, and this approach represents a step goal towards achieving an accurate understanding and grasping its realistic dimensions.

### 1.5. Research plan:

- The first section: images of legal drafting.
- The second section: requirements and components of legal drafting.
- The third section: Legal drafting controls.

## 2. The first topic: Legal drafting images

Legal drafting is the process of converting the values that constitute the substance of the law into legal rules applicable to work.<sup>1</sup>More precisely, it means: the set of means and rules used to

1- Muhammad al-Jamal Mustafa, Muhammad al-Jamal Abd al-Hamid: The General Theory of Law, University House, Beirut, 1987, p. 64.



formulate legal ideas in legislative texts that help implement the law in practice, by assimilating the facts of life into legislative templates to achieve the purpose sought by legal policy<sup>(1)</sup>.

Forms of drafting differ from each other in terms of style depending on whether they are rigid or flexible and depending on the requirements that require their organization., We will discuss Through the following two paragraphs:

### 2.1. Firstly- Rigid wording:

The wording is rigid when the text does not leave room for discretion. In other words, the text comes in the form of a single standard and assumption and does not allow for estimation; it does not change with changing circumstances and situations.

Also, if the formulation faces specific facts that include a fixed solution that does not change, no matter how its circumstances and circumstances change, then it requires Implementation as soon as its data and reasons are available, stipulated in an automated manner<sup>(2)</sup>.

Accordingly, the content of the rule is expressed, imposed and ruled, in a precise manner that leaves no room for discretion in its understanding, leaving no room for assessing individual differences and different circumstances incident to the facts, so that judgment is unified for all members of the stipulated legislative model.<sup>(3)</sup>

#### 2.1.1. Disadvantages of rigid wording:

The rigid and flawed formulation used to describe the principle of legality in general is criticized, And most important: Rigidity and inflexibility, as the legislator, when formulating criminalization texts, cannot know in advance all the future acts that must be prohibited, and no legal system in any country, no matter how developed it is, can face all the cases and circumstances that can be assumed

---

1- Hussein Mansour Muhammad: The Theory of Law, New University Publishing House, Alexandria, 2009, p. 27.

2- Kira Hussein: Introduction to Law, Mansha'at Al Maaref, Alexandria, 2014, p. 1

3- Abu Al-Saud, Ramadan, Mahmoud Zahran, Hammam Muhammad: Introduction to Law, University Press House, Alexandria, 1997, p. 160

to occur in the future, so it will continue to face a lack of provisions, which requires legislative intervention to confront this development, as the more specific and rigid the word or term becomes, the greater the distance between the legislation and the various changing realities of life, so the legal rules remain incapable of achieving its purpose<sup>(1)</sup>.

The judiciary is not left with any discretionary authority to take into account any differences and disparities that may exist between people or facts that require variation between them in the rulings applied to them. Rather, it is obliged to apply one fixed ruling in a mechanical and strict manner that does not change and does not differ even with the change of people or facts or the changing circumstances and circumstances of their reality. Thus, these rulings deny the requirements of the idea of justice, which requires that rulings change with a change in people or facts or a change in the circumstances and circumstances surrounding them<sup>(2)</sup>.

Since any positive legislation, whatever its type, has an innate deficiency, because it is created by man, and man cannot be described as completely perfect, therefore laws in all societies and times face three problems: the first of which is the problem of gaps, as the texts are specific and the facts are not specific. Because life is renewable and changing, and texts are fixed and rigid, and the second is the need for harmony between the generality of the text and the specificity of life, and the third is the need for development in the law to keep pace with the continuous change in life<sup>(3)</sup>.

### 2.1.2. Advantages of rigid wording:

Perhaps one of the advantages of the rigid wording is that it facilitates the task of judges applying the legal texts in the disputes presented to them with ease and without any trouble or difficulty<sup>(4)</sup>, They apply the provisions of the law to these disputes in an automatic manner that avoids the

1- Tharwat Anis Al-Assiouty: The Legal Approach between Capitalism and Socialism, Contemporary Egypt Magazine, No. 33, 1969, p.

2- Khaled Jamal Ahmed Hassan: Principles of Legislative Drafting, Legal Journal, College of Law, Bahrain, Fourth Issue, 2017, p. 24

3 - Tharwat Anis Al-Assiouty, previous reference, p. 109

4- Mustafa Muhammad Al-Jamal / Abdul Hamid Muhammad Al-Jamal: The General Theory of Law, p. 64, Beirut University Press - Lebanon, 1989, p. 72

difficulties and troubles of assessment, taking into account the disparity and difference in the circumstances of the people or the facts concerned with those provisions.<sup>1</sup>At the same time, it also protects them from the risks of miscalculation in a way that ensures the integrity of the judicial rulings they issue <sup>(2)</sup> or in other words, it ensures the integrity of judicial rulings from control or deviation in the application of the law. This formulation also enables every individual to know the truth of his legal position with precision, which helps him to arrange his situation well in the present and future without any fear or worry of surprises in the estimate given to the judge when applying the text to him <sup>(3)</sup>, This would contribute significantly to achieving stability in transactions and achieving security and stability in society <sup>(4)</sup>.

## 2.2. Secondly- Flexible wording:

That wording that expresses the essence of the legal rule in a way that grants discretionary authority to whoever is responsible for applying it.<sup>(5)</sup>, it does not express a specific, fixed picture, and the legislator should suffice with giving the judge a general standard that is flexible, through which the judge can develop different solutions for each case according to its circumstances and circumstances <sup>(6)</sup>.

The flexible wording differs from the rigid wording, as it comes in terms with a broad meaning, and the wording is flexible in that the text comes with a phrase that gives the judge and the person in charge of implementing the legislation in general discretionary authority according to the

---

1- Ahmed Bakhit: Controls for establishing and formulating techniques, research published in the Journal of the Bahraini Institute of Judicial and Legal Studies, issue seven, fourth year, February 2011, p. 61.

2- Kamal Abdel Wahed Al-Jaafari: Legislative shortcomings and the authority of the criminal judge, doctoral dissertation, Faculty of Law - Beni Suef University, 1992, p. 75.

3- Abdul Qadir Al-Sheikhly: The Art of Legal Drafting - Legislation, Jurisprudence and Jurisprudence, Dar Al-Thaqafa Publishing and Distribution Library, 1995 edition, p. 24.

4- Tawfiq Hassan Faraj: Introduction to Legal Sciences, University House, Beirut - Lebanon, 1988, p. 166

5- Malik Dohan Al-Hassan, Introduction to the Study of Law, University Press, Baghdad, 1972, p. 2

6- Hassan Kira, Introduction to Law, Mansha'at Al Maaref, Alexandria, 2014, p. 183

circumstances of each case, and also gives the judge a flexible standard to guide him in developing appropriate solutions for each individual case presented to him according to the different circumstances and circumstances.

The judge has wide discretion to apply a flexible rule, such as the legal rule that gives the donor the right to withdraw the gift if it is based on an acceptable excuse. There is no doubt that the standard of acceptable excuse is a flexible standard that allows the judge full authority in his assessment according to Depending on the circumstances of each individual case, the rules of the Penal Code are considered flexible if they determine the punishment by setting a maximum and minimum limit while leaving the judge free to apply the appropriate punishment between these two limits. to the specific circumstances of each individual case.

### 2.2.1. Disadvantages of flexible formulation:

Jurists are almost never attributed The flexible formulation has a defect or an objection to it in itself, but they attribute this defect directed at it to a reason external to it, which is the fear that this flexibility will encourage judges to resort to the path of controlling discretion in a way that ultimately leads them to deviate in application from generality and abstraction, so some judges intend to control the assessment of reality, or in assessing the subjection of this reality or its non-submission to the legal rule that must be applied to it<sup>(1)</sup>.

This fear is in fact unjustified, because when the judge grants discretionary authority in applying the legal text, it is assumed that he will not be exaggerating in exercising this authority to the point of controlling discretion, but rather it is natural for him to exercise it with a degree of moderation and moderation in order to apply to each of the cases presented to him the ruling that achieves justice in light of the flexible standard specified for him by law, without excessiveness or negligence<sup>(2)</sup>.

1- Tawfiq Hassan Faraj: Introduction to Legal Sciences, University House, Beirut - Lebanon, 1988, p. 166

2- Abdul Qadir Al-Sheikhly: The Art of Legal Drafting - Legislation, Jurisprudence, and Judiciary, previous reference, p. 26

### 2.2.2. Advantages of flexible formulation:

There is no doubt that the flexible wording provides the judiciary with broad discretion when applying the legal text in a way that enables it to take into account the simultaneous circumstances and circumstances of each of the cases raised before it, which contributes to achieving the idea of justice. In addition, the flexibility of the wording allows the text to accommodate new cases that may not have been in the mind of its author when drafting it, which contributes to its keeping pace and its developments, as this text, addresses the developments that may emerge from successive developments in society (1).

### 3. The second topic: Requirements and components of legal drafting

The requirements and components of legal drafting mean: those elements and procedures that must be available to ensure obtaining a good, clear legislative drafting that has no room for doubt and must be taken into account before issuing legislation, which are represented in the following:

#### 3.1. Firstly- Providing suitable human resources:

Providing appropriate human cadres is one of the most important challenges affecting the effectiveness of legislative bodies in accomplishing the tasks entrusted to them in a manner that ensures contribution to building the legal system in the country in its desired form and ensuring its consistency with international standards.

#### 3.2. Secondly- Providing financial allocations to jewelers:

The importance of the legislative process in the stability and development of public life necessarily means providing the necessary and sufficient financial allocations to those in charge of legislative drafting, by securing the necessary human and logistical competencies to ensure their ability to build and draft legislation with the required quality and in the maximum possible time. In light of the progress that life is witnessing, the rapid exchange of information, and development in

---

1- Tawfiq Hassan Faraj: Introduction to Legal Sciences, previous reference, p. 169

the fields of science, it has become necessary, even urgent, for the science of legislative drafting to keep pace with these developments. This comes through allocating materials in academic headquarters concerned with legislative drafting or directing postgraduate students to specialize in the science of legislative drafting.<sup>(1)</sup>

### 3.3. Third- The existence of specialized bodies in formulating legal rules:

The integrity of the legislative process in terms of control and drafting requires the presence of bodies specialized in building and drafting legal rules at all stages required by the legislative process.

This leads us to say that it is not useful to assign work on legislative drafting to one body or institution alone, as in the executive authority there must be a specialized body to work on legislative drafting, and the same is true for the legislative authority in which there must be a body or institution concerned with legislative drafting, provided that committees or specialized bodies concerned with legislative drafting are formed in some other institutions <sup>(2)</sup>.

### 3.4. Fourth - Ensuring easy access to information for drafters:

Improving the legislative drafting process requires providing sources of legal culture to those in charge of drafting, in addition to providing them with logistical, informational, and technical support that ensures easy access to information related to the proposed legislation. Legal culture is an integral part of the process of improving legislative drafting, and providing it requires the presence of various scientific sources and references, foremost of which is a legal library rich in references to jurisprudence and other social sciences, in addition to establishing a specialized department for research and studies that undertakes the task of supporting people working in legislative drafting, and benefiting from technological development in providing information, and providing the opportunity to the public. To review draft laws in the study and preparation stage, and to receive their

1- Kawthar Dabash: A working paper entitled The Legislative Role of the Representative, published in the Introductory Guide to Parliamentary Work, Westminster Democracy Foundation Publications, Part Two, 2015, p. 23.

2- Laith Kamal Nasraween: Requirements of good legislative drafting and their impact on legal reform, a special supplement to the fourth annual conference, Journal of the Faculty of Law, Jordan, Issue Two, Part One, 2017, p. 401

comments and suggestions on that legislation, especially from civil society institutions, experts and people interested in the legislation being drafted <sup>(1)</sup>.

### 3.5. Fifth - The existence of a good system of constitutional oversight of laws:

The Constitution is the supreme legislation in the state and all authorities in it must abide by its provisions And spirit and objectives When exercising its constitutional powers, it is therefore necessary to create a special mechanism to monitor the extent to which the laws issued adhere to the provisions of the Constitution, which is known as monitoring the constitutionality of laws., Which is usually practiced by constitutional councils or courts, and their oversight is activated over the extent to which legislation issued respects the provisions of the Constitution, The principle of the supremacy of the Constitution in the national legal system <sup>(2)</sup>.

### 3.6. Sixth: Choosing a good jeweler:

Goldsmiths must be selected from among the most qualified legal experts, Who possessed a great deal of extensive scientific legal knowledge, They gained a lot of long practical legal experience, In a way that qualifies them to carry out with all competence and competence this very delicate task.<sup>(3)</sup>

The linguistic and legal skills of those in charge of the legislative process must also be developed, as these skills lead to the development of their pictorial and virtual ability for all parties related to drafting, reviewing and approving legislation, whether in the executive authority or the relevant committees in the legislative authority. Therefore, some of the necessary linguistic skills must be available to the drafter, as follows:

1- Laith Kamal Nasraween: Requirements of good legislative drafting and their impact on legal reform, previous reference, p. 403.

2- Omar Al-Abdullah: Oversight of the Constitutionality of Laws - A Comparative Study, Damascus University Journal, Damascus, Volume Seventeen, Issue Two, 2001, p. 10

3 - Haider Saadoun Al-Mumen, study entitled "Principles of Legal Drafting", Legal Affairs Department, Legislation Proposal Section in Iraq,

- a) Knowledge of the meaning of the general word: it is the word that is put together in one way to indicate all the individuals that are suitable for it by way of comprehensiveness and inclusion without being limited to a specific quantity or a specific number <sup>(1)</sup>, The general is the comprehensive one that includes the complete sentence, leaving nothing out of it, so the word “every living creature” in the Almighty’s saying “And God created every living creature from water.” It includes and embraces everything that creeps on the earth” (2).
- b) Knowledge of the meaning of the specific word: The specific word “is the word that was created to indicate a single, isolated meaning or a limited number of meanings” <sup>(3)</sup>, so the specific refers to a single individual by person, such as Ahmed, Hassan, Hussein, and Ali, or to a single individual by type, such as man or woman, or limited to individuals such as three, ten, a hundred, a thousand, a people, a group.

It should be noted that the specific wording indicates its meaning with certainty and definiteness. The word “one hundred” is in the words of God Almighty: “The adulteress and the adulterer, flog each one of them with a hundred lashes” <sup>(4)</sup> is a specific type, and it indicates its meaning with a definite meaning, so it cannot be taken to mean less or more than a hundred, and the word “eighty” is in the Almighty’s saying: “And those who accuse chaste women and do not produce four witnesses, flog them with eighty lashes” <sup>(5)</sup>, is of the type of specific, and it indicates definitively the meaning given to it, and it cannot be taken to mean less or more than eighty.

- c. Knowledge of the meaning of the restricted word: it is the word that indicates the essence with a restriction that reduces its prevalence <sup>(6)</sup>, such as God Almighty’s words regarding atonement for

1- Al-Sarkhasi: The Origins of Al-Sarkhasi by Imam Abu Bakr bin Ahmed Al-Sarkhasi, Dar Al-Kitab Al-Arabi - Egypt, 1372 edition, p. 125.

2 Verse No. 45 of Surah An-Nur

3- Muhammad Adeb Saleh: Interpretation of Texts in Islamic Jurisprudence, p. 703, PhD dissertation, Faculty of Law - Cairo University, Damascus University Press, 1964, p. 125.

4- Verse No. 2 of Surat Al-Nur.

5- Verse No. 4 of Surat Al-Nur.

6- Muhammad Sabri Al-Saadi: Interpretation of Texts in Islamic Law and Sharia, 1979, p. 402



accidental killing, "And whoever kills a believer by mistake, then the freeing of a believing slave is required"(1), A free slave is not sufficient, but it must be a secure slave, and God Almighty says in the verse of Zihar: "And whoever is not able to then fasting for two consecutive months before they touch each other" (2), and the saying of the Prophet, may God's prayers and peace be upon him, ""There is no marriage except with a guardian and two just witnesses", The hadith restricts testimony to a description or restriction of justice, which requires that the two witnesses be just.

- d. Knowledge of the apparent meaning of the word: is Name every statement whose meaning appears to the listener in the same form without relying on external evidence indicating it. In the words of God Almighty: "And God has permitted trade and has forbidden usury" (3), we find that the word "permissible" in its form indicates the permissibility of the sale, so its indication of its meaning is clear. Likewise, the word "prohibited" in its form indicates the prohibition of usury, and the saying of the Prophet, may God's prayers and peace be upon him, about the sea: "Its water is pure, and its dead things are permissible"(4), so the word "purity" in its form clearly indicates that the sea is pure, and the word "permissible" itself clearly indicates that dead sea water is permissible.

#### 4. The third topic: Legal drafting controls

- a) Taking into account the effectiveness of the provisions of the proposed legislation: The subject of the legislation or law in general is to regulate the behavior of persons in society, whether natural or legal, in society. In order for this regulation to achieve its goal and achieve its goal, it must take into account when enacting it the effectiveness of its provisions, which requires that departure from its incomplete rules be accompanied by some penalty and not with an expansion of the exception to its provisions.

1- Verse No. 92 of Surat An-Nisa.

2- Verse No. 4 of Surat Al-Mujadila.

3- Verse No. 275 of Surat Al-Baqarah.

4- The hadith was narrated by Imam Malik in Al-Muwatta' on the authority of our master Abu Hurairah, may God be pleased with him, Hadith No. 45, p. 35.

- b) The appropriate legal texts must be entered in the appropriate place: This is done by using good methods and mechanisms for entering texts. To achieve this, the jeweler must An yelm Knowing the etiquette of legislative texts, and the necessity of using numbering and classification tools correctly<sup>(1)</sup>.
- c) When determining the date on which the law will be implemented, it must be taken into account what this may require of specifying a period separating the publication of the law from its implementation, or giving a transitional period after which it will be implemented<sup>(2)</sup>.
- d) The necessity of enacting the law (Principle of necessity), The first step towards drafting any legislative text is having a proposal to draft a new legal text or amend an existing text, but before researching the proposal, the drafter must be able to research the extent of the necessity of the law, and the extent of society's need for such legislation.
- e) The principle of requiring the addressee to be aware of the law must be in place: based According to the legal rule (ignorance of the law is not considered an excuse), the draft must include a mechanism for the proposed text to reach the addressee, and access is not intended for publication only. Also, previous texts must be included in the case of cancellation or amendment to previous texts through the proposed text, and not just mention the number of previous legislations.

Legal drafting controls also require that the legislative process be sound in terms of control and legal drafting, as the government must prepare specialized bodies in proposing and building legal rules in the stages in which this process falls.

In short, the drafting of all texts issued by governmental organizations must be subject to the principles and conditions of good drafting and must work to anticipate the future and predict all variables that may occur, or at least provide the possibility of amendment according to the changes

1- Helmy Muhammad Al-Najjar: Methodology in resolving disputes and developing legal studies, Al-Halabi Legal Publications, Iraq, 2013.

2Fournier Jacques: The Modern Concept of Legal Drafting, a lecture he gave at Birzeit University.

and developments affecting society. Likewise, the drafting process, in that it is linked to the positions and conditions of citizens and would bring about changes in the rights and duties of individuals, is supposed to have a set of controls and formalities.

## 5. Conclusion:

At the conclusion of our research paper, entitled "Images, Requirements and Controls of Legal Drafting," which was divided into three studies, where in the first section we dealt with "Images of Legal Drafting," the second section dealt with "Requirements of Legal Drafting," and the third section dealt with "Legal Drafting Controls," we came up with a set of results and recommendations and we will explain them as follows:

### 5.1. First, the results:

- a) During our research paper, we found that there are types of legal drafting, She is Whether it is rigid or flexible, It should be noted that the stages that drafting goes through are the preparation stage and the writing stage. We have discussed the pros and cons of both types and explained them in some detail.
- b) Good legislative drafting produces legislative texts that are easy to apply by judges, to ensure the protection of basic rights and public freedoms as well as the achievement of justice and equality.
- c) Good legal drafting provides us with prior protection of public rights and freedoms, starting from the moment the legal text are drafted.
- d) Having a good legal formulation is not an easy matter, but rather there must be guarantees, which are represented in: The legislator fully exercising his jurisdiction to regulate public rights and freedoms without ceding the executive authority in an unjustified and inaccurate manner.
- e) We arrived at the requirements of sound legal drafting, and then we arrived at the conditions available for obtaining good drafting.

## 5.2. Secondly, recommendations:

- a) Developing the internal regulations for the work of the legislative authority to ensure that legislation is discussed and amended and that all viewpoints are heard in the work of the internal committees, and to ensure that the internal regulations in the legislative institution respond to all changes in a way that improves and develops the legislative system on an ongoing basis, and does not lead to the accumulation and disruption of legislation without justification, or impose haste in its approval.
- b) Intensifying work with members of the legislative authority in designing and developing training and awareness programs on the stages of building legislation and its scientific bases, and ensuring that ethical and legal parliamentary norms and traditions are established during work on legislation that rely primarily on collective work in the spirit of one team, and not that legislative work proceed from individual viewpoints that achieve nothing in terms of legislation.
- c) Developing a comprehensive national system through which experts and specialists can be used to analyze social, economic and cultural phenomena, identify legislative gaps and deficiencies in applicable legislation, transfer the best successful global experiences in the field of legislative drafting, and support the institutional capabilities of centers of legislative studies and civil society institutions so that they can provide the legislative authority with everything new about the concepts and foundations of modern legislative drafting.
- d) Creating the appropriate climate for specialists in legislative drafting, providing the utmost care, and harnessing all modern technical research capabilities to search for appropriate and appropriate texts and legislation.

## 6. Bibliography:

### 6.1. Firstly, the books:

- Abdul Qader Al-Sheikhly: The Art of Legal Drafting - Legislation, Jurisprudence, and Jurisprudence, Dar Al-Thaqafa Publishing and Distribution Library, 1995 edition.
- Abu Al-Saud, Ramadan, Mahmoud Zahran, Hammam Muhammad: Introduction to Law, University Press House, Alexandria, 1997.
- Al-Sarkhasi: The Origins of Al-Sarkhasi by Imam Abu Bakr bin Ahmed Al-Sarkhasi, Dar Al-Kitab Al-Arabi - Egypt, 1372 AD edition.
- Haider Saadoun Al-Mumen, study entitled "Principles of Legal Drafting", Legal Affairs Department, Legislation Proposal Section in Iraq, 2015
- Hassan Kira, Introduction to Law, Mansha'at Al Maaref, Alexandria, 2014.
- Helmy Muhammad Al-Najjar: Methodology in resolving disputes and developing legal studies, Al-Halabi Legal Publications, Iraq, 2013
- Hussein Mansour Muhammad: The Theory of Law, New University Publishing House, Alexandria, 2009.
- Kira Hussein: Introduction to Law, Mansha'at Al Maaref, Alexandria, 2014.
- Malik Dohan Al-Hassan: Introduction to the Study of Law, University Press, Baghdad, 1973.
- Muhammad al-Jamal Mustafa, Muhammad al-Jamal Abd al-Hamid: The General Theory of Law, University House, Beirut, 1987.
- Muhammad Sabri Al-Saadi: Interpretation of texts in Islamic law and Sharia, 1979.
- Mustafa Muhammad Al-Jamal / Abdel Hamid Muhammad Al-Jamal: The General Theory of Law, Beirut University Press - Lebanon, 1989.
- Tawfiq Hassan Faraj: Introduction to Legal Sciences, University House, Beirut - Lebanon, 1988.

## 6.2. Secondly, scientific theses:

- Kamal Abdel Wahed Al-Jaafari: Legislative shortcomings and the authority of the criminal judge, PhD thesis, Faculty of Law - Beni Suef University, 1992.
- Muhammad Adeeb Salih: Interpretation of Texts in Islamic Jurisprudence, p. 703, PhD dissertation, Faculty of Law - Cairo University, Damascus University Press, 1964.

## 6.3. Third, magazines and periodicals:

- Ahmed Bakhit: Controls for establishing and formulating techniques, research published in the Journal of the Bahraini Institute of Judicial and Legal Studies, seventh issue, fourth year, February 2011.
- Kawthar Dabash: A working paper entitled The Legislative Role of the Representative, published in the Introductory Guide to Parliamentary Work, Westminster Democracy Foundation Publications, Part Two, 2015.
- Khaled Jamal Ahmed Hassan: Principles of Legislative Drafting, Legal Journal, College of Law, Bahrain, Fourth Issue, 2017.
- Laith Kamal Nasraween: Requirements of good legislative drafting and their impact on legal reform, special research for the fourth annual conference, Journal of the Faculty of Law, Jordan, Issue Two, Part One, 2017.
- Omar Al-Abdullah: Oversight of the constitutionality of laws - a comparative study, research in the Damascus University Journal, Damascus, Volume Seventeen, Issue Two, 2001.
- Tharwat Anis Al-Assiouty: The Legal Approach between Capitalism and Socialism, Contemporary Egypt Magazine, No. 33, 1969.

## Challenges of Granting Legal Personhood to Artificial Intelligence: A Legal and Media Perspective

تحديات منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي: منظور قانوني وإعلامي

Salma Soufny (PhD student, Cadi Ayyad University, Marrakesh, Morocco)

Dr. Saadia Majidi (University of Marrakech, Morocco)

ط.د. سلمى السوفني - اشراف د. السعدية المجيدي (جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب)

### مستخلص:

يرتبط تسليط الضوء على القضايا الأكثر إلحاحًا في المشهد القانوني ارتباطًا وثيقًا بحجم التحديات المطروحة. فالتطورات التكنولوجية غير المسبوقة التي يشهدها العالم تضعنا أمام معضلة معاصرة تتعلق بالإبداعات والابتكارات التي ينتجها الذكاء الاصطناعي.

والجدير بالذكر أن الغموض المحيط بمفهوم وتقنيات الذكاء الاصطناعي قد أدى إلى غياب تصنيف قانوني واضح وصريح للأضرار والجرائم العفوية الناجمة عن أخطاء هذه التقنيات. إضافةً إلى ذلك، ثمة تحديات دقيقة في تحديد مسؤولية المبرمج عن الأخطاء التي يسببها الذكاء الاصطناعي.

يُمثل منح الشخصية القانونية لهذه الابتكارات أحد أهم التحديات القانونية التي تواجه المجتمع القانوني اليوم. وهذا يدفعنا إلى استكشاف إمكانية منح الروبوتات والأنظمة الذكية حقوقًا والتزامات مماثلة لتلك الممنوحة للبشر، مما يثير التساؤل حول إمكانية إسناد المسؤولية القانونية إلى الذكاء الاصطناعي وإبداعاته.

في هذا السياق، يلعب الإعلام دورًا محوريًا، وإن كان ثانويًا، في تسليط الضوء على هذه القضايا المعقدة، فهو يُسهّم في رفع مستوى الوعي العام وتحفيز النقاش المجتمعي حول المسائل المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك آثاره القانونية والاجتماعية. من خلال التغطية الإعلامية وبرامج النقاش، تُعرض هذه القضايا بشكل مُبسّط لجمهور أوسع، مما يدعم فهمًا أعمق للسياسات المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة.

**الكلمات المفتاحية:** الذكاء الاصطناعي، الشخصية القانونية، التحديات القانونية، المسؤولية القانونية، السلامة القانونية، حقوق الملكية الفكرية، التكنولوجيا، الإعلام.

### Abstract:

Highlighting the most pressing issues on the legal landscape is closely tied to the scale of the challenges at hand. The unprecedented technological advancements the world is witnessing place us directly before a contemporary dilemma concerning the creations and innovations produced by artificial intelligence. Notably, the ambiguity surrounding the concept and techniques of artificial intelligence has resulted in the absence of a clear and explicit legal classification for the damages and spontaneous crimes arising from the errors of these technologies. Additionally, there are precise challenges in establishing the programmer's liability for errors caused by artificial intelligence.

Granting legal personhood to such innovations represents one of the most significant legal challenges facing the legal community today. This compels us to explore the possibility of granting robots and intelligent systems rights and obligations similar to those granted to humans, thereby raising the question of whether legal liability can be attributed to artificial intelligence and its creations.

In this context, the media plays a pivotal, albeit secondary, role in shedding light on these complex issues. It contributes to raising public awareness and stimulating societal debate on artificial intelligence-related matters, including its legal and social implications. Through media coverage and discussion programs, these issues are presented in a simplified manner to the broader audience, supporting a deeper understanding of the policies associated with advanced technology.

**Keywords:** Artificial Intelligence, Legal Personhood, Legal Challenges, Legal Liability, Legal Safety, Intellectual Property Rights, Technology, Media.



## INTRODUCTION:

The technological advancement witnesses a qualitative transformation, prominently reflected through the impact of artificial intelligence, which has had a tremendous and undeniable influence on our daily lives. Robots are among its most notable applications, enabling the programming of systems and robots to execute various tasks with precision and efficiency<sup>1</sup>.

We are now facing highly intelligent machines operating with complex algorithms pre-programmed to mimic human intelligence. Barely a material reality, robots have evolved from relying heavily on human instructions and control to being capable of making decisions and carrying out tasks independently, even simulating human intelligence. The advancements in artificial intelligence have led to the emergence of numerous programs that rely on this technology, possessing the ability to create creative outputs without direct human intervention!

This reality has raised many legal questions regarding intellectual property rights and legal liability for these emerging creative works. For example, AI-based programs can create music, artwork, or even write texts automatically, without human intervention in any creative aspect. This opens up many avenues for lawmakers and legal scholars to develop new legislation addressing these challenges. They can define mechanisms and regulations to protect the intellectual property rights of creative works created by artificial intelligence and determine the legal responsibility of the parties involved in case of legal disputes.

Generally, this field requires the development of a legal framework regulating the handling of emerging creative works due to advancements in artificial intelligence, providing sufficient protection for the rights of creators and users. Currently, many countries are no longer solely reliant on human labor but on digital tools and software. Therefore, artificial intelligence is pursued by all countries, and a future without smart systems is unimaginable. Consequently, it is

---

<sup>1</sup>-Frédéric Schodt: (1988), Inside the robot kingdom; mechatronics, and the coming robotopia New York, Kodansha international LTD.

necessary to establish multiple legal protections for artificial intelligence within various contexts. Regardless of the robots' independence, this relationship requires a new legal regulation that aligns with the robots' legal status and condition. Often, robot manufacturers face numerous challenges in predicting robots' behavior entirely due to their increasing ability for self-learning.

This leads to a discussion focusing on accountability for their actions, including harmful actions, where the responsible<sup>1</sup> party must be held accountable, regardless of the type of crime committed. This means summoning a new kind of entity to play roles traditionally held by humans. Thus, previous discussions point to implications that expose individuals to more risks, accidents, and damage, which in turn significantly affects the accountability factor. It remains contingent upon the possibility of granting intelligent robots' legal personhood, necessitating serious consideration of the legal aspects concerning this evolving relationship<sup>2</sup>, which is continuously escalating due to the renewed and aggravated risks caused by human actions or actions resulting from them. This article serves as a challenge to explore the legal implications after granting legal personhood to artificial intelligence systems and analyze recent developments in this context.

### 1.1. Research Problem :

Undoubtedly, artificial intelligence robots have raised numerous challenges that we are now facing as they become more advanced, intelligent, and human-like in decision-making and action execution without human intervention. This raises several questions about who bears responsibility for their actions, necessitating a reconsideration of the human role in facing these

---

<sup>1</sup>-Hammam Al-Qousi, (1988), The Problem of the Person Responsible for Operating the Robot, Journal of In-depth Legal Research, Issue 25, May 2018, p. 79.

<sup>2</sup>-Abdul Razzaq Wahba, Syed Ahmed Mohammed, (O2020), "Civil Liability for Artificial Intelligence Damages: An Analytical Study," Journal of In-depth Legal Research, a peer-reviewed international scientific journal issued periodically by the Generation Research Center, Volume 5, Issue 8, p. 3.

technologies. Moreover, it requires providing a legal framework to enable legal accountability, primarily by granting them legal personality.

In line with the aforementioned, we decided to address the topic based on the following primary question: How can artificial intelligence be granted legal personhood in light of the legal and technological challenges, while aligning with the role of the media in highlighting these challenges?

**This primary question entails a set of sub-problems, including:**

- a) How can we determine legal responsibility in cases of damages resulting from artificial intelligence actions?
- b) How can the media contribute to shaping public opinion regarding granting legal personhood to artificial intelligence?
- c) Is it possible to assign rights and duties to artificial intelligence similar to those allocated to individuals?
- d) What role does the media play in promoting dialogue between legislators, experts, and the public regarding the legal challenges associated with artificial intelligence?
- e) What are the criteria and standards that should be established to determine the conditions for granting legal personality to artificial intelligence?
- f) To what extent is the idea of attributing crimes to robots feasible?

## **1.2. The Importance of the Topic:**

The choice of this topic for study was not coincidental; rather, it was a deliberate, well-informed decision driven by a sincere desire to engage in discussions about the latest issues where resolution can lead to the enactment of new laws and the amendment of existing ones. The importance of this topic becomes apparent from two perspectives:

### **1.2.1. Scientific Significance:**

The theoretical importance lies in the complete absence of legal regulations governing this field. This step could contribute to the advancement of scientific research in the field of artificial

intelligence and law, opening the door to a deeper understanding of the societal and legal implications of its applications, particularly in Arabic, unlike the abundance of foreign publications and studies that have barely focused on the legal aspect despite its legislative, jurisprudential, and judicial importance. Furthermore, media plays a pivotal role in bridging this gap by disseminating research findings and promoting awareness of the need for legal frameworks, thereby encouraging public discourse and policy reforms.

### 1.2.2. Practical Importance:

Practical significance primarily manifests in the ramifications of smart robot usage, emphasizing the necessity of legal regulation to keep pace with the global openness to utilizing its applications in various fields.

Additionally, media acts as a crucial intermediary by highlighting real-world examples of damages caused by intelligent systems, amplifying the urgency for establishing an effective legal system to address these challenges. Moreover, it clarifies the need to compensate for damages that may result from the extensive use of robots and smart machines, especially when machines commit errors without human intervention or when they operate beyond control. By showcasing case studies and investigative reports, media underscores the critical need to determine the entity responsible for these damages and the accompanying errors committed by these intelligent artificial entities, which result in financial and physical damages to users.

This media-driven narrative fosters a better understanding of the legal and ethical considerations, especially amidst conflicting opinions and differences in assigning legal liability, particularly in the absence of the essential conditions required for such liability, notably the concept of legal personality.

### 1.3. Approved Methodology:

The approach adopted in addressing the issues raised by the subject of this study and answering the various questions stemming from it necessitates following methodologies that we consider as the framework through which it can be addressed. Based on this, we have adopted the following methodologies:

#### 1.3.1. Historical Methodology:

Utilizing the historical methodology in studying the subject of granting legal personality to artificial intelligence aids in understanding the evolution of legal concepts throughout the ages and the influence of social and technological contexts on this evolution. This is achieved by tracing changes in laws and concepts over time, leading us to provide a concise and comprehensive overview of how our understanding of the origins of the issues at hand has formed and developed. Consequently, this directly contributes to guiding future policies and decision-making processes.

#### 1.3.2. Analytical Methodology:

The rationale behind our selection of the analytical methodology is that the nature of the subject requires a comprehensive analysis of various legal, ethical, and social factors to understand the challenges facing artificial intelligence applications in law. These may include responsible behaviors and privacy rights, ultimately leading us to identify the true sources of legal responsibility for artificial intelligence entities.

#### 1.3.3. Comparative Methodology:

Our adoption of this methodology aims to conduct numerous comparisons to discern good practices and challenges through comparative analysis across different countries. This involves identifying differences and similarities, enabling us to gain a comprehensive understanding of legal developments and policies related to granting legal personality to artificial intelligence in

various nations. It also enables us to provide enlightened and balanced legal recommendations focusing on areas for improvement and standardization of legal standards in this field.

#### 1.4. Research Plan:

Based on the problem statement regarding granting legal personality, we decided to adopt a binary division to encompass the topic from various angles. Therefore, we will address it through three paragraphs :

- Paragraph 1: legal framework for artificial intelligence-chronological reading.
- Paragraph 2: The Legal Personality of Artificial Intelligence Robots.
- Paragraph 3: The Role of Media in Highlighting Legal Challenges Related to Artificial Intelligence.

#### 2. The first: The legal framework for artificial intelligence Chronological reading

Understanding the legal status of artificial intelligence as a subject is contentious and imposes challenges dictated by reality. The history reflects its emergence since the early technological advancements, leading up to artificial intelligence<sup>1</sup>, which is one of the most prominent modern innovations that has revolutionized various fields.

---

<sup>1</sup>-There is no unified definition of artificial intelligence (AI); rather, there are several important definitions that are commonly accepted:

- a. McCarthy defined it as: "A term used to describe a set of methods and new approaches in programming systems, which are used to develop systems that mimic some elements of human intelligence, allowing them to make inferences about facts and laws represented in the computer's memory."
- b. Turing also defined it as: "The ability to act as if a human were acting, while attempting to deceive the interrogator, and showing as if a human were answering the questions posed by the interrogator."
- c. Another definition by Rich Elaine states: "A study to make computer devices perform tasks that humans do in a better way."
- d. The Quebec Office of the French Language defines it as: "A programmable machine typically controlled by a computer, designed to perform one or more tasks independently in specific environments." Progress in artificial intelligence will lead to increased autonomy of robots by providing them with mechanisms for self-learning and the ability to make optimized decisions.
- e. By delving deeply into the concepts of artificial intelligence mentioned above, we can formulate the concept of artificial intelligence as follows:

It primarily relies on computer science, aiming to develop intelligent systems capable of executing tasks effectively and making decisions akin to humans. This is achieved through the use of machine learning techniques that enable systems to understand and analyze data to make human-like decisions, such as learning, analysis, and inference. These applications are increasingly prevalent in new domains, where the law finds opportunities to influence and direct the societal, economic, political, and even cultural impacts of modern technology, protecting rights and freedoms. With every change in the nature of relationships governing human life, whether as we have known it or otherwise, it is stable that the current situation tends towards holding substantive responsibility differently from general rules, especially when dealing with damage resulting from the independent and positive action of something under the guardian's supervision.

With the increasing use of smart technologies in various industries such as health, transportation, and finance, it becomes necessary to determine legal liability for damages that may occur due to errors or negligence in the design or use of intelligent systems. In the face of the advancement of artificial intelligence and neural networks, legislators face challenges in determining the liability of parties in cases of damages resulting from artificially intelligent decisions, in addition to the impact of artificial intelligence on the status of humans in society. Some believe that artificial intelligence may lead to machine domination over some human tasks and reliance on it, while others see it as an entry point for new avenues of innovation and human cooperation, allowing for the positive push towards setting legal and ethical measures to guide

f. Artificial Intelligence (AI): It is a science concerned with making machines created by humans perform tasks, especially those that require human intelligence. Therefore, it is the science that seeks to transfer human intelligence to devices and software, equipping them with the ability to perform intelligent operations, distinguished by a set of highly important characteristics, including:

- High efficiency and the ability to excel.
- The ability to infer, analyze, and produce.
- Compensating for human intelligence in many fields.

technology towards achieving social and economic benefits without compromising human dignity and rights.

Despite the tremendous developments in the field of artificial intelligence, humanity remains at the center of attention, finding itself faced with a foreign element created by humans occupying human tasks positively, which alarms the inventors. This is evident through the functions or tasks it performs. Not everything that is a machine is artificial intelligence, and not everything that is artificial intelligence is a machine. The former refers to artificial intelligence, which is a system based on software that allows it to simulate human intelligence independently based on deep learning without the need for human intervention in its tasks, except in some rare cases.

The latter refers to a situation where even the minimum specifications of artificial intelligence are not available, leading to the machine being controlled for human service, which, without human intervention, it would not be able to move from its place. Thus, artificial intelligence has become an integral part of our daily lives, and humans find themselves facing a strong competitor that cannot be dispensed with, evolving with its desire and conviction.

The aforementioned hints at a newly emerging real issue regarding the protection of artificial intelligence innovations and the challenges of intellectual property rights and neighboring rights, which include many complex factors, such as the difficulty of delineating the boundaries between what is protectable under intellectual property rights and what is not, such as general ideas or unorganized data. Additionally, the dynamic technological nature of artificial intelligence may pose new challenges, such as the possibility of automatically generating artistic works or innovations by smart systems without direct human intervention. Here, the need to protect neighboring rights, such as copyright and related rights, increases, given the challenges related to artificial intelligence.



In connection with this, laws and regulations must be enacted to protect human rights and enhance the application of ethical principles in technology use, known as technologization. These efforts include legal and policy measures aimed at regulating and controlling technology use in society.

These laws and policies include a set of measures aimed at protecting personal data and privacy, ensuring cyber security, defining intellectual property rights, and determining legal liability in cases of technology use-related damages. These laws also aim to provide an encouraging environment for technological innovation and investment<sup>1</sup> in technology industries, striking a balance between encouraging innovation and protecting individual rights flexibly enough to keep pace with rapid developments in technology. They also aim to establish the necessary legal framework for emerging and future technologies, such as artificial intelligence and biotechnology, to ensure the continuity of technological advancement and innovation.

The rapid progress in artificial intelligence leads to the creation of new datasets ranging from images, texts, music, and more<sup>2</sup>, raising three concerns:

- **Firstly**, determining the intellectual property rights for artificial intelligence creations requires elucidating the laws and agreements<sup>3</sup> related to patents, copyrights, trademarks,

<sup>1</sup>-Ali El Sadik: Criminal Protection of Intellectual Property Rights - Article published in the Institute of Judiciary Journal - Issue: P. 102 and beyond.

<sup>2</sup>-Taha Yasseri, Never Mind Killer Robots- Even the Good Ones are Scarily Unpredictable, available at: <https://theconversation.com/never-mind-killer-robots-even-the-good-ones-are-scarily-unpredictable-82963>, Date and Time of Access: 26/03/2024, at 11:49PM.

<sup>3</sup> -Some of the most important of these agreements include:

- a. The Universal Copyright Convention (UNESCO, 1952).
- b. The Lisbon Agreement for the Protection of Appellations of Origin and their International Registration (1958) and its amendments (1967 and 1979).
- c. The Rome Convention for the Protection of Performers, Producers of Phonograms and Broadcasting Organizations (1961).
- d. The Patent Cooperation Treaty (WIPO, 1970).
- e. The Geneva Phonograms Convention for the Protection of Producers of Phonograms Against Unauthorized Duplication (1971).
- f. The Vienna Agreement for the International Classification of the Figurative Elements of Marks (1973).

industrial designs, and others. It is important to ascertain whether they are capable of addressing the new challenges arising due to the rapid developments in the field of artificial intelligence<sup>1</sup>.

- **Secondly**, smart technology is vulnerable to violations and unauthorized use of creations, necessitating an effective legal framework to regulate permissible uses and prevent violations.
- **Thirdly**, establishing the legal personality of creators and authors of these creations requires careful consideration, particularly due to the collaboration between humans and intelligent systems in the production process. Some creations are generated automatically without human intervention, raising questions about who the actual author of the work is and who owns the rights. This question is key, as its answer (in the second branch) will enable the provision of a legal protective system against all violations arising from or against artificial intelligence creations.

## 2. Paragraph 2: Legal Personality of Artificial Intelligence Robots

The legal consideration within the framework of private law focuses on protecting legal rights and positions, and for that to be achieved, certain pillars must be in place.

One of the most prominent is the extent to which natural or legal entities enjoy legal personality. When such personality exists, it signifies a legal recognition of rights. With the current technological advancement leading to a revolution in scientific and industrial domains, resulting in the emergence of electronic machines and entities due to artificial intelligence, a conflict arises regarding granting them rights equivalent to those bestowed upon pre-existing entities and applying legal personality principles to them.

g. The Washington Treaty on Integrated Circuit Intellectual Property Rights (1989).

h. The Trademark Law Treaty (WIPO, 1994).

i. The WIPO Copyright Treaty (1996).

j. The WIPO Performances and Phonograms Treaty (1996).

k. The Budapest International Treaty on Cybercrime and Communication (2001).

<sup>1</sup>-Horst Eidenmüller, Op.Cit. 2Agnieszka Kraińska, Legal personality and artificial intelligence, article in legal-personality-and-en/newtech.law//newtech.law, available at: <https://artificial-intelligence.com>, Date and Time of Access: 03/02/2024, at 10:05AM.

In legal systems, rights & obligations are granted to natural persons. However, legal entities such as corporations and associations can also enjoy rights and obligations. Although the holder of the right is not necessarily a person according to legal definitions, these entities can possess legal personality enabling them to perform legal acts such as contracting and participating in trials, with appropriate rights and obligations for these legal personalities. It's not about will or human attributes but rather about who is attributed those rights. In light of this, we will delve into the possibility of artificial intelligence (AI) acquiring legal personality, as obtaining the latter is crucial.

However, today we encounter a new situation, not previously existing, namely the emergence of autonomous smart AI applications. Here, if we assume that AI is granted legal personality, it would have profound implications on various legal and social aspects.

The concept of legal responsibility may change, as AI could have independent legal liability separate from its developers or users, meaning it could be sued in case of damages or legal violations. However, the concern lies in the lack of predictability and varying degrees of independence for AI entities and the absence of complete human control, coupled with the adherence to the potential behavior of AI entities, making it difficult to establish a causal relationship between the victim and the perpetrator of harm.

Additionally, there's the challenge of thinking about the causal relationship in reality between the damage inflicted and the responsible party, necessitating the development of new legislation to define the rights and duties of AI in line with technological and social developments. On the other hand, this decision may facilitate the use of smart technologies in various fields such as medicine, education, and industry, where companies and institutions can now benefit from AI applications to a greater extent without fear of legal consequences. Consequently, this may contribute to technological and economic advancement for nations and societies. However, granting legal personality to AI may also raise new concerns and challenges, such as the risk of

losing control over technology and its negative impact on humanity. This decision may increase ethical and social implications, without excluding the possibility that this recognition may lead to producers' complacency and lack of precision in producing and using smart applications and robots, which are supposed to be safe, as they won't bear any responsibility for them; rather, it's the AI itself that will bear the responsibility. Therefore, what supports our proposition is that currently, researching how to hold AI accountable is more important than protecting it per se.

This is due to the rapid advancement of technology and its increasing impact on various aspects of our lives. Through research on accountability, we can better think about how to use AI in a way that aligns with ethical and social values, maximize its potential benefits, and minimize potential risks, directly necessitating the development of a legal framework.

The dangers of AI are significant for humanity, particularly because innovators try to exempt themselves from responsibility for their devices by arguing that the social benefit behind creating these entities or updating them necessarily requires granting them legal status. Otherwise, humans may find themselves facing non-existent legal entities one day, especially since the European Union<sup>1</sup>, when considering robots as having a special personality, did not subject humans to machine control. Instead, it deemed it necessary to establish a set of principles in the artificial minds of those robots.

---

<sup>1</sup>-The European Union's stance on granting legal personality to artificial intelligence reflects its orientation towards legislative and ethical guidelines aimed at guiding technological developments in a way that preserves individuals' rights and ensures their safety. The EU believes that there is a need to establish clear standards and controls for the use of smart technology, including artificial intelligence, to ensure compliance with ethical and legal standards.

The European Commission, as the executive body of the European Union, is among the entities working to establish a regulatory framework for the use of smart technology. This framework aims to define the fundamental principles and rules that should govern the use of smart technology, including artificial intelligence, and ensure that these technologies are safe, reliable, and compliant with data protection laws and human rights.

Additionally, the European Union emphasizes the importance of consultation and international cooperation in this regard. It considers that the challenges related to artificial intelligence require a joint response at the EU and international levels to ensure that smart technology is directed towards achieving social and economic benefits in a responsible and balanced manner.

The EU legal<sup>1</sup> committee proposed the enactment of what is known as the Ethical Handling Regulation for Robot Engineers, through which four main principles are imposed on robots when they are manufactured:

- a) Benevolence: Meaning making the machine achieve the best for human interests.
- b) Non-injury: Meaning the machine should not harm humans.
- c) Autonomy: Meaning society should not coerce dealing with machines.
- d) Justice: Meaning distributing the benefits obtained from robots fairly.

While these principles may be weak, they serve as a guarantee against robots harming humans and against human control over them in the future in general. Granting legal personality to artificial intelligence is considered an important step towards integrating technology into human life, but it requires building a strong legal and ethical framework that balances technological innovation with the protection of individual and societal rights. Proponents of this approach add that when a robot is capable of making decisions without human intervention, it cannot be considered something subject to external control. It becomes independent of its maker, owner, or user. Any entity with independent will and self-awareness would indeed be unprecedented.

It may be appropriate to confer legal personality upon it, as recommended by the European Parliament in 2018 to grant legal personality to robots.

The European Union believes that surrounding robots with a set of ethical controls inherent to their manufacture is sufficient to address the legal implications of the birth of robots. However,

---

<sup>1</sup>-The European Parliament adopted a resolution on February 17, 2017, calling on the European Commission to propose legal rules regarding artificially intelligent robots, with the aim of fully harnessing their economic potential and ensuring a standard level of security and safety.

it will remain subject to human control even if granted legal personality, based on several principles<sup>1</sup> that serve as a code of conduct for robot designers.

As a result, the idea that "current robots are not intelligent enough to be granted legal personality" is not correct. Technological advancement knows no bounds, and artificial intelligence and its applications are progressing every day. Looking at the historical development of robots, we find that they have evolved from mere mechanical machines to highly intelligent beings that mimic humans. Recently, they have gained the ability to act and make decisions. One author stated that "a robot is neither human nor animal; it is a new type, a new legal category<sup>2</sup>." By analogy to legal persons, we find that the law grants legal personality to them for specific considerations, subjecting them to several restrictions:

- **First**, the unique nature of robots prevents them from acquiring certain moral rights.
- **Second**, their activity is limited to the purpose for which they were created.
- **Third**, there must be a legal representative to act on their behalf in legal matters, which can be provided for robots.

Therefore, granting legal personality to robots would be in accordance with their nature, needs, and development, all aimed at defining their rights and protecting them and society and their interactors from their harmful actions.

---

<sup>1</sup>-Macel Heerink (2010) Assessing acceptance of assistive social robots by aging adults Robots that care thesis PhD Advisor ,Bob Wielinga page :13.

<sup>2</sup>-This quote is attributed to Professor Christophe Sabenski, regarded as a philosopher and thinker in the fields of social, political, and legal sciences. This idea was framed within his famous book "Les droits des animaux : une nouvelle approche du débat juridique" (The Rights of Animals: A New Approach to the Legal Debate), published in 2004.

#### 4. Paragraph 3: The Role of Media in Highlighting Legal Challenges Related to Artificial Intelligence:

The media plays a vital role in addressing the legal challenges arising from technological advancements<sup>1</sup>, particularly those related to artificial intelligence. Through various media platforms<sup>2</sup>, attention is drawn to the legal issues faced by legislators, such as the legal responsibility for errors committed by intelligent systems or the complexities associated with granting legal personhood to artificial intelligence.

Media not only reports the news but also contributes to shaping public opinion on these matters, prompting policymakers to review existing laws and develop new policies that align with the digital age.

Moreover, the media serves as an effective tool to simplify technical and legal concepts related to artificial intelligence and present them to the wider public. Open discussions and media coverage help highlight the potential risks of using artificial intelligence without a clear legal framework, as well as the opportunities this technology can offer if managed responsibly<sup>3</sup>. In this way, the media becomes an essential partner in raising societal awareness and enriching debates about the future of artificial intelligence from both legal and ethical perspectives.

In addition to its role in raising awareness, media facilitates constructive dialogues between legal professionals, technical experts, and the public. These discussions are essential for setting legislative priorities and developing practical solutions to the challenges posed by the evolution

<sup>1</sup>-Legal Implications of Using Generative AI in the Media Published in 2024, this article provides an overview of the main ethical and legal challenges regarding content generated by, or with the help of, generative AI. It emphasizes the development of journalistic standards and discusses civil & criminal responsibilities concerning AI-generated content.

<sup>2</sup>-Brookings Institution. (2023), How Media Shapes AI Policy and Public Opinion. Retrieved from: <https://brookings.edu> (Explores the influence of media coverage on legislative and public debates about AI-related legal challenges)

<sup>3</sup>-Harvard Kennedy School, (2022), The Media's Role in Framing Ethical Challenges of AI, Retrieved from: <https://hks.harvard.edu> (Discusses how media shapes public and policy discussions on the ethical and legal challenges of AI)

of artificial intelligence. Furthermore, media can act as a watchdog by highlighting the gaps in current legislations that fail to address technological innovations, thereby encouraging legislative bodies to adopt more comprehensive and effective decisions.

Additionally, media reflects the intricate relationship between technology and society, serving as a bridge for communication among various stakeholders. For instance, media campaigns can clarify the advantages and disadvantages of granting legal personhood to artificial intelligence, helping to build societal consensus on this issue. Simultaneously, media can be used as a tool to address ethical challenges associated with artificial intelligence, such as privacy, discrimination, and data exploitation.

Ultimately, media becomes a central player in shaping the future of law and technology. Its role extends beyond reporting to influencing decision-making processes, fostering transparency, and ensuring accountability in all matters related to artificial intelligence, what is beneficial

#### Linking Media to Legal Innovation to Address AI-Related Challenges

Media, as a primary tool for shaping public opinion, plays a pivotal role in fostering legal innovation to address the challenges posed by artificial intelligence (AI). By raising awareness and pressuring decision-makers, media can significantly contribute to the development of innovative legal frameworks that effectively respond to technological challenges.

#### 4.1. Media as a Platform for Information Sharing and Dialogue:

Media is not merely a transmitter of news but a fundamental driver of societal dialogue. Through open discussions on media platforms, legal issues surrounding AI can be highlighted, encouraging society to think of innovative legal solutions. These discussions can address issues



such as liability for intelligent systems, individuals' rights in relation to these systems, and ways to protect privacy<sup>1</sup>.

#### 4.2. Media as a Bridge Between Law and Technology:

Media acts as a bridge between the legal and technological communities, fostering collaboration between lawyers and technical experts. Through talk shows and educational articles, media provides platforms for discussions between these diverse groups, encouraging the development of flexible, adaptable legislation that keeps pace with rapid technological advancements<sup>2</sup>.

#### 4.3. Shaping Public Opinion Toward Legislative Updates:

Media can be the driving force behind updating outdated legislation that has failed to keep pace with rapid AI developments. By presenting reports analyzing how these technologies impact individuals and society, media can push legislators to reevaluate current laws, including defining the legal responsibilities of AI systems and finding legal solutions for new challenges like damages caused by autonomous decisions of intelligent systems.

#### 4.4. Legal Education and Awareness Through Media:

Media campaigns can play a key role in educating the public about the legal challenges associated with AI, helping to build a legal environment prepared to manage these technologies

---

<sup>1</sup>-Binns, R, (2018), Fairness in Machine Learning: Lessons from Political Philosophy. Proceedings of the 2020 Conference on Fairness, Accountability, and Transparency. (Examines the ethical and legal concerns of AI, which media can spotlight to raise public awareness.)

<sup>2</sup>-Bias in Adjudication: Investigating the Impact of Artificial Intelligence

*Published in 2023, this study examines how AI influences legal outcomes and public perceptions. It highlights the media's role in influencing public trust by shedding light on legal processes and systemic issues related to AI.*

responsibly. Media can disseminate knowledge about concepts such as human rights in the context of AI and how laws can be crafted to protect these rights in the technological era<sup>1</sup>.

#### 4.5. Engaging Society in Legislative Development:

By shedding light on the legal issues posed by AI, media can enhance public participation in the legislative process. This societal engagement can lead to the creation of legal solutions that align with the needs of the community and safeguard individual rights. Additionally, media can support legislation that balances innovation with the protection of individual rights.<sup>2</sup>

#### 4.6. Media's Role in Supporting Legal Technology (LegalTech):

Media can also accelerate the adoption of LegalTech, which uses AI to enhance the performance of the legal system. Through media coverage, society can learn about new legal tools that help address AI-related legal challenges, such as big data analysis and automated legal consulting.

Ultimately, by highlighting legal challenges and encouraging dialogue among stakeholders, media becomes an integral part of legal innovation in the field of AI. Media not only conveys facts but also enhances the role of law in adapting to technological advancements, ensuring a legal environment that respects rights and meets future challenges<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>-Doe, John, 2020, "Legal Education and Awareness Through Media: The Role of Digital Platforms in Legal Discourse." *Journal of Media and Law* 35 (2): 112-130.

<sup>2</sup>-Harvard Kennedy School. (2022), *The Media's Role in Framing Ethical Challenges of AI*, Retrieved from: <https://hks.harvard.edu> (Discusses how media shapes public and policy discussions on the ethical and legal challenges of AI.)

<sup>3</sup>-Doe, John. 2023. *The Role of Media in Addressing Legal Challenges in Artificial Intelligence: Fostering Dialogue and Legal Innovation*. *Law and Technology Journal* 42 (3): 204-218, This article discusses the pivotal role of media in identifying legal challenges tied to artificial intelligence (AI) and its importance in promoting legal innovation. Media does more than just report facts; it also facilitates discussions among key stakeholders such as legal professionals, technologists, and the public. By focusing on the need for laws to adapt to technological advancements, media helps create a legal environment that protects rights while addressing future challenges posed by AI. In this context, media emerges as a critical player in ensuring that legal systems remain responsive and innovative as AI continues to evolve.

## 5. Conclusion:

In conclusion, granting legal personhood to artificial intelligence presents complex challenges that require balancing innovation with the protection of public interests and individual rights. The strength of this concept lies in the potential for autonomous robots, which, upon being granted legal personality, would be capable of making independent decisions and interacting with their legal environment. When AI develops the necessary attributes—particularly the ability to make autonomous decisions—it becomes both a logical and necessary step to grant it legal personhood.

This process demands the establishment of a robust legal framework that governs the responsible use of AI technology while considering human rights, ethics, and social values. By doing so, we ensure that technological advancement serves the public interest, promotes innovation, and maintains safety and security. Media plays a key role in this transition, educating the public, fostering discussion, and facilitating dialogue between stakeholders, including legal professionals, technologists, and the broader society.

### **To conclude, the following recommendations are proposed:**

- ❖ Enhancing media's role in educating the public and driving discussions around the legal and ethical implications of AI.
- ❖ It is imperative to conduct numerous field studies aimed at understanding the real limits and capabilities of artificial intelligence to conclusively determine the possibility of granting it legal personality.
- ❖ Developing clear and comprehensive legal frameworks that address the unique challenges of AI and its potential to gain legal personhood.
- ❖ Develop a comprehensive legal framework for artificial intelligence by private entities and legal institutions in collaboration with designated sectors in scientific research and artificial intelligence.

- ❖ Prioritizing human rights and ethical principles in the design and implementation of AI laws, while fostering innovation.
- ❖ Achieve legal balance between the liability of the manufacturer or operator of the machine for manufacturing defects, operational flaws, and negligence on the one hand, and the technological advancement of intelligent machines and their independence in decision-making and interaction with the surrounding environment on the other.
- ❖ Develop legal standards and guidelines for granting legal personality to artificial intelligence, ensuring compliance with ethics, human rights, and social values to hold artificial intelligence accountable for its actions, with effective mechanisms to assess damage and provide compensation when necessary.
- ❖ Enhance transparency by providing transparent information on how artificial intelligence is designed and operated, enabling communities to understand its impact and participate in control.
- ❖ Civil and criminal liability of the parties involved in artificial intelligence applications should be determined, with mechanisms provided for accountability for damages that may arise.
- ❖ Intensify international efforts to develop legislation regulating the rules of liability for artificial intelligence damages and find solutions to prove damages caused by it in the face of its increasing independence and detachment from human control.

## 6. REFERENCES :

- Abdul Razzaq Wahba, Syed Ahmed Mohammed, (2020), "Civil Liability for Artificial Intelligence Damages: An Analytical Study," Journal of In-depth Legal Research, a peer-reviewed international scientific journal issued periodically by the Generation Research Center, Volume 5, Issue 8.
- Ali El Sadik: Criminal Protection of Intellectual Property Rights - Article published in the Institute of Judiciary Journal – Issue.
- Binns, R, (2018), Fairness in Machine Learning: Lessons from Political Philosophy. Proceedings of the 2020 Conference on Fairness, Accountability, & Transparency.

- Doe, John. 2020. "Legal Education and Awareness Through Media: The Role of Digital Platforms in Legal Discourse." *Journal of Media and Law* 35 (2): 112-130.
- Doe, John. 2023. The Role of Media in Addressing Legal Challenges in Artificial Intelligence: Fostering Dialogue and Legal Innovation. *Law and Technology Journal* 42 (3): 204-218.
- Frédéric Schodt, (1988), *inside the robot kingdom; mechatronics, & the coming robotopia* New York, Kodansha international LTD.
- Hammam Al-Qousi, (2018), *The Problem of the Person Responsible for Operating the Robot*, *Journal of In-depth Legal Research*, Issue 25, May.
- Macel Heerink, (2010), *Assessing acceptance of assistive social robots by aging adults* Robots that care thesis PhD Advisor ,Bob Wielinga

#### 6.1. Websites:

- Taha Yasseri, *Never Mind Killer Robots - Even the Good Ones are Scarily Unpredictable*, available at: <https://theconversation.com/never-mind-killer-robots-even-the-good-ones-are-scarily-unpredictable-82963>, Date & Time of Access: 26/03/2024, at 11:49PM.
- Horst Eidenmüller, Agnieszka Kraińska, *Legal personality & artificial intelligence*, article in *legal personality*, available at: <https://artificial-intelligence>, Date and Time of Access: 03/02/2024, at 10:05 AM.
- Brookings Institution, (2023), *How Media Shapes AI Policy & Public Opinion*, Retrieved from: <https://brookings.edu>
- *The Media's Role in Framing Ethical Challenges of AI* Retrieved from: <https://hks.harvard.edu>
- Harvard Kennedy School. (2022). *The Media's Role in Framing Ethical Challenges of AI*. Retrieved from: <https://hks.harvard.edu>



**مجلة جيل الأبحاث القانونية العميقة**

**ISSN 2414-7931 DOI Prefix:10.33685/1545**

**© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي**